جامعة العربي التبسي - تبسة-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية التركية تجاه شمال افريقيا: دراسة حالة مصر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطلبة :
أسامة روابحية
وهيبة مريم

إشراف الأستاذ:
د. أمين ألبار

الموسم الجامعي: 2018/2017

جامعة العربي التبسي - تبسة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السياسة الخارجية التركية تجاه شمال افريقيا: دراسة حالة مصر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص دراسات إستراتيجية

اعداد الطلبة:

أسامة روابحية

وهيبة مريم

اشراف الأستاذ:

د. أمين ألبار

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرتبة العلمية	الصفة
إيمان دني	أستاذ مساعد – أ	رئيسا
امين البار	أستاذ مساعد – أ	مشرفا مقررا
فتحي معيفي	أستاذ مساعد – أ	عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2018/2017

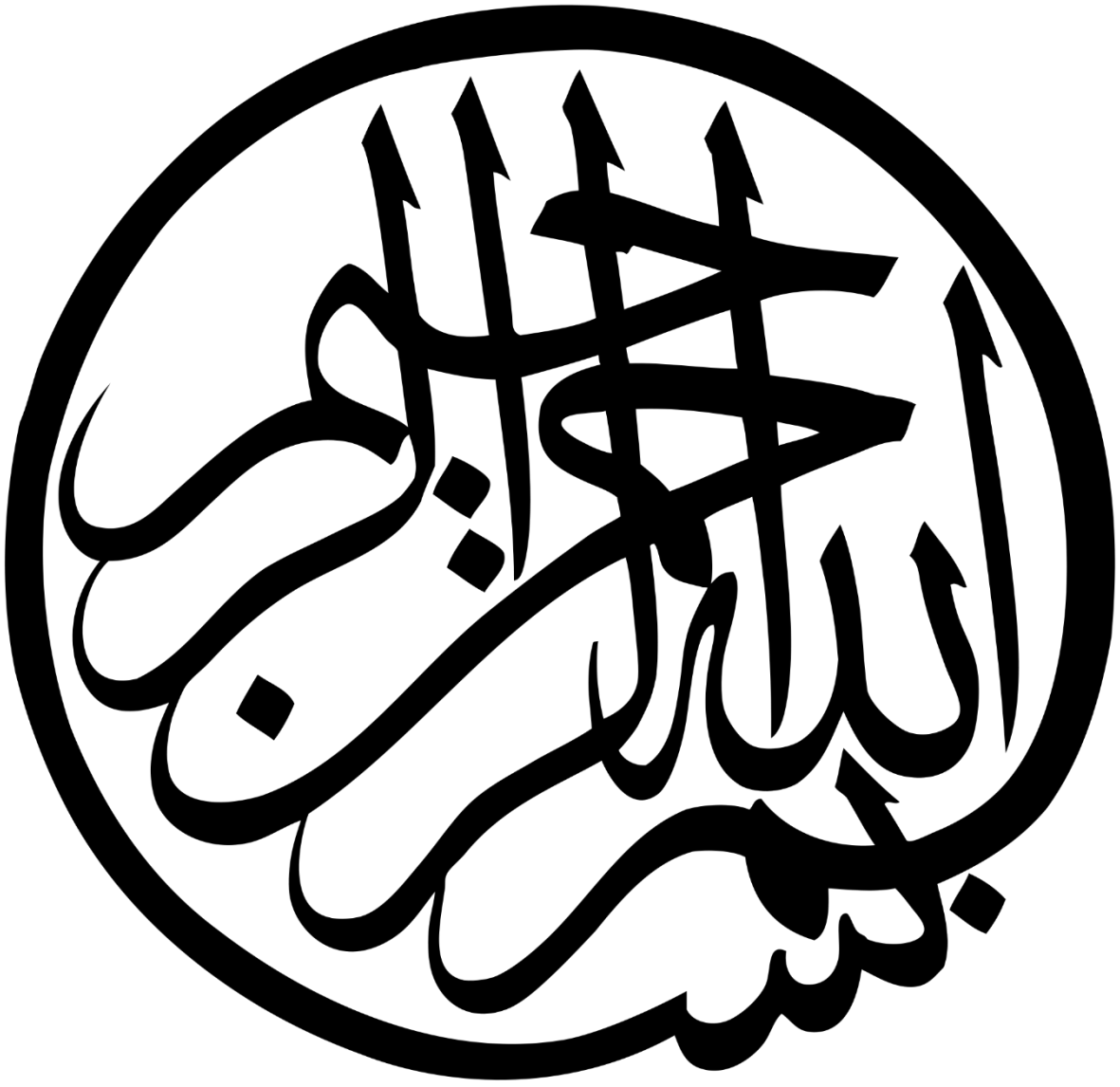
بسم الله الرحمن الرحيم

يَرْفَعِ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا

الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ

صدق الله العظيم

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا

من قريب أو من بعيد

على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور: أمين ألبار

الذي تفضل بإشراف على هذا البحث

فجزاه الله عنا كل خير

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

{قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون}

صدق الله العظيم

إلهي لايطيب الليل إلا بشكرك ولايطيب النهار إلى بطاعتك .. ولاتطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ..ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني ..إلى بسمة الحياة وسر الوجود ..

الى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي.

أمي الحبيبة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

الى اخوتي و أخواتي

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا و قدموا لنا المساعدات و التسهيلات والأفكار والمعلومات، ربما دون يشعروا بدورهم بذلك فلهم كل الشكر

وأخص منهم: **فاضل و هشام.**

أسامة

الاهداء

اهدي هذا العمل الى من في الوجود

الى **امي الغالية** اطال الله في عمرها

والى **زوجي العزيز** الذي ساندني طيلة مشواري العلمي وكان نعم السند

كما اهدي مذكرتي هذه الى نور عيني

الى ابنتي **ابرار** حفظها الله ورعاها

والى كل **افراد العائلة**

وهيبة

فهرس الدراسة

العنوان	الصفحة
شكر و عرفان	
الاهداء	
فهرس الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الأول: تأصيل مفاهيمي ونظري للسياسة الخارجية	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....	**03**
المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها	**03**
المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية.....	**08**
المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية.....	**10**
المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية.....	**14**
المطلب الأول: التوجه الإقليمي والعالمي.....	**14**
المطلب الثاني: توجه التداخلي و اللاتدخلي.....	**15**
المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية.....	**17**
المطلب الأول: المحددات الداخلية.....	**17**
المطلب الثاني: المحددات الخارجية.....	**21**
المبحث الرابع: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.....	**25**
المطلب الأول: النظرية الواقعية.....	**25**
المطلب الثاني: النظرية الليبرالية.....	**32**
المطلب الثالث: النظرية البنائية.....	**33**
خلاصة الفصل.....	**35**
الفصل الثاني: اليات صنع السياسة الخارجية التركية	
تمهيد.....	**37**
المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية	**38**
المطلب الأول: المؤسسات الرسمية.....	**38**

المطلب الثاني: المؤسسات الغير رسمية..... 44
المطلب الثالث: أهداف و أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية..... 51
المبحث الثاني: محددات العلاقات التركية – المصرية في ضوء التطور التاريخي..... 60
المطلب الأول: تطورات العلاقات التركية المصرية 60
المطلب الثاني: محددات العلاقات التركية المصرية..... 68
المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر..... 72
المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر (فترة حكم مبارك)..... 72
المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر (فترة حكم المجلس العسكري)..... 76
المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر (فترة حكم مرسي)..... 82
المطلب الرابع: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر (فترة حكم ع الفتاح السيسي)..... 82
خلاصة الفصل..... 88

الفصل الثالث: مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه مصر

تمهيد..... 90
المبحث الأول: تحديات العلاقات التركية المصرية..... 91
المطلب الأول: الازمة السورية وتداعياتها على العلاقات المصرية / التركية..... 91
المطلب الثاني: هاجس تنامي الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط..... 92
المطلب الثالث: معيقات تطور العلاقات التركية–المصرية..... 95
المبحث الثاني: سيناريوهات العلاقات التركية المصرية..... 96
المطلب الأول: سيناريو بقاء الأوضاع على حالها..... 97
المطلب الثاني: سيناريو تأزم العلاقات والتوجه نحو العدوانية..... 98
المطلب الثالث: سيناريو تجدد العلاقات وانفتاحها..... 99
خلاصة الفصل..... 106

خاتمة 107

توصيات 109

قائمة المراجع

ملخص الدراسة

مقدمة

تتبع تركيا سياسة خارجية متعددة الأبعاد واستباقية وفعالـة وذات رؤية مستقبلية، تسعى من خلالها أن يسود السلام والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط، وتدعم بشكل فعال وقوي الجهود المبذولة لتحقيق هذا الهدف، وتقوم بمبادرات لتجاوز الأزمات وحل المشاكل في كافة المجالات، وقد أثبتت التجارب بشتى الوسائل أن من شأن كل مشكلة لا يمكن حلها أن تتسبب بمآسي إنسانية.

كما تهتم تركيا عن كثب بالمستجدات في الشرق الأوسط، ومعظم الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، سواء بسبب الروابط التاريخية والثقافية والاجتماعية التي تمتلكها مع شعوب المنطقة أو بسبب تأثرها المباشر أو غير المباشر من هذه المستجدات، حيث تعمل تركيا في هذا الإطار على تعزيز تعاونها وعلاقاتها الحالية مع الدول العربية على أسس هيكلية سواء على الصعيد الثنائي أو على صعيد المنابر المتعددة الأطراف.

وعلى الرغم من الدور التاريخي لتركيا في المنطقة العربية إلا أن سياساتها الخارجية تغيرت بشكل جذري في الآونة الأخيرة، ومنذ أن تولى حزب العدالة والتنمية السلطة عام2002 ، الأمر الذي انعكس على الوضع الداخلي، فأخذت تركيا اتجاهات وخطوات فعالة نحو سياساتها الخارجية، وأصبح لها دور خارجي نشط، وكونت علاقات جديدة.

لقد ارتبط مسار السياسة الخارجية التركية النشطة حيال الشرق الأوسط طيلة السنوات الماضية بطبيعة التطورات المحلية التي تمثّلت في الحضور السياسي القوي لحزب العدالة والتنمية، والذي استطاع من ناحية أن يضمن استقرارا سياسيا صاغته القدرة على تشكيل الحكومات التركية منفردا، والسيطرة شبه المطلقة من ناحية أخرى على الجمعية الوطنية التركية، وهو ما أفضى إلى إضعاف كافة مراكز القوى القديمة عبر سياسات تدريجية موجهـة، بما ضاعف من حضور تركيا الاقتصادي وثقلها التجاري على مستوى الإقليم.

كما انه لا يخفى على أحد ان السياسة الخارجية التركية تجاه مصر خاصة بعد سقوط حكم الرئيس حسني مبارك، وما تلاه من انتخابات مصرية، وتولي الرئيس محمد مرسي، ثم تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي،

شكل ثلاثة اتجاهات سياسية مختلفة داخل جمهورية مصر العربيـة، فتغيرت بطبيعة الحال سياسات معظم الدول تجاهها، خاصة وأن نظام السيسي يعد نظاما منغلقا؛ أي أنه يسعى لتحقيق الاستقرار الداخلي، ولا يكترث بالسياسة الخارجية، إضافة إلى رفض العديد من الدول التعامل بشكل جدي مع نظام عبد الفتاح السيسي.

لكن بعيدا عن سياسات الرئيس عبد الفتاح السيسي، وسياسات الدول تجاه مصر؛ فإن لتركيا موقفا معارضا ومعلنا تجاه الرئيس عبد الفتاح السيسي، وسياساته، حتى أنها تعتبر أنه غير شرعي، وتدعم بعض الجماعات الإسلامية في مصر، وألقيت العديد من الاتهامات المتبادلة بينهم.

كما أن سياسات تركيا الخارجية تجاه مصر في الآونة الأخيرة خاصة بعد تولي عبد الفتاح السيسي الحكم لها محدداتها الخاصة :المعطيات الداخلية، المعطيات المصلحية" الاقتصاديـة، سياسية ."لكن هذه المعطيات ليس بالصورة البسيطة، فهي بحاجة إلى د راسة عميقة.

1- الاشكالية:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف إلى السياسة الخارجية التركية تجاه مصر وكذا طبيعة ودوافع حالة التذبذب ما بين التقارب تارة والتباعد تارة في مسيرة العلاقات التركية المصريـة، وتحاول الدراسة الإجابة عن السؤال التالي: **كيف تطورت السياسة الخارجية التركية تجاه التحولات الداخلية في مصر؟**

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي محددات العلاقات التركية – المصرية؟
- كيف تطورت العلاقات الثنائية تاريخيا؟
- ما الدور الذي لعبته المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صناعة السياسة التركية؟
- ماهي أهداف وأدوات تنفيذ السياسة التركية؟

- كيف صاغت ونفذت تركيا موقفها تجاه التطورات الداخلية في مصر؟
- ماهي التحديات التي تواجه العلاقات التركية المصرية؟
- ما هي السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية المصرية؟

2- فرضيات الدراسة:

تعرف الفرضية على أنها تفسيرات مقترحة للعلاقة بين متغيرين أو أكثر، منها متغيرات سابقة وأخرى تابعة، والبحث يسير في مجال هدفه وفي مدى الترابط النسبي بين بعض المتغيرات التي تمت الاشارة إليها في الإشكالية، ومنه ففرضيات الدراسة تتمثل في:

- تعرف العلاقات التركية -المصرية مجالا للتعاون واخرى للتوتر قد تؤدي الى زعزعة امن واستقرار منطقة الشرق الأوسط.
- تبنى السياسة الخارجية التركية استنادا الى مقومات فكرية، جغرافية بشرية وتكنولوجية معينة.

3- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف إلى محددات العلاقات التركية المصرية.
- التعرف إلى مراحل تطور محددات العلاقات التركية المصرية.
- التعرف على دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صناعة السياسة التركية.
- التعرف إلى أهداف السياسة التركية تجاه مصر وأدواتها.
- تحليل وتقييم الموقف التركي تجاه التطورات الداخلية في مصر.

4- أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في أن هناك تعارض شديد ولبس في تناول الباحثين والمهتمين والكتاب نحو السياسة الخارجية التركية بشكل عام، والسياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط ومصربشكل خاص، إضافة إلى تذبذب العلاقات التركية المصرية خلال السنوات الأخيرة .وتكمن أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

- تفيد الباحث في حياته من خلال فهم واقع العلاقات الخارجية، والمحددات التي تقوم عليها هذه العلاقات.
- تقدم الدراسة إطارا نظريا وميدانيا يثري المكتبة الجامعية في مجال السياسة الخارجية لدول الشرق الاوسط

5- حدود الدراسة:

- **الحدود الزمنية** :تقتصر الدراسة على الفترة الممتدة ما بين 2010 الى غاية 2017
- **الحدود المكانية** :تقتصر على السياسات الخارجية التركية تجاه مصر.

6- الحدود الموضوعية :تتناول الدراسة تطور السياسة الخارجية التركية تجاه شمال افريقيا دراسة حالة مصر

7- منهجية الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على عدة مناهج أهمها:

المنهج التحليلي النظمي" بريتشر": يعتمد على أن تحليل النظم عبارة عن مجموعة منظمة من المكونات او المنظومات الفرعية التي ترتبط ببعضها وفق خطة معينة لتحقيق هدف محدد، وذلك لتحليل أدبيات صنع القرار في مجال سياسات تركيا الخارجية تجاه مصر.

منهج تحليل النظم" ديفيد اسيتون ":حيث يعتمد نموذج تحليل النظم على اعتبار أن النظام هو وحدة التحليل، فالنظام هنا هو مجموعة من العناصر او الاجزاء التي ترتبط فيما بينها وظيفيا بشكل منظم بما يتضمنه ذلك من تفاعل واعتماد متبادل(التغيير في عنصر او جزء ما يؤثر على بقية العناصر أو الاجزاء الاخرى)، بهذا المعنى يمكن دراسة الحياة السياسية كنظام، على اعتبار ان التفاعلات السياسية في مجتمع ما تشكل نظام للسلوك، عليه فان هذه النظرة لمفهوم النظام السياسي تستتبع اثارة ومعرفة النقاط الاتية :حدود النظام السياسي، بقاء النظام، التكيف، تحقيق الأهداف، ويفترض أن يكون التركيز هنا على أسباب استقرار أو عدم استقرار النظام السياسي، كون النظام يواجه مطالب وتهديدات.

المنهج التاريخي : وهو منهج يعتمد على إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيرا تأليفها؛ ليتم عرض الحقائق أولا عرضا صحيحا في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة، وهو أيضا" ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل .ونستخدمه في هذه الدراسة للتعرف إلى تطور السياسة التركية تجاه مصر عبر عدة مراحل، وحقب زمنية متتالية.

8- الدراسات السابقة:

لاحظنا ان هناك نقصا شديدا في تناول الباحثين للسياسات التركية تجاه مصر، وكانت معظم الد راسات أكثر عمومية فمعظمها تناول السياسات تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة والجهود ذات العلاقة، حيث تم عرض الدراسات السابقة من الأقدم إلى الأحدث.

دراسة نور الدين محمد بعنوان :الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط:

وهدفت التعرف إلى الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط الهواجس والضوابط، واستخدم الباحث منهج تحليل النظم والمنهج التطبيقي في الدول التي قامت الدراسة بتحليلها .وقد توصلت الد راسة إلى عدد من النتائج من أبرزها :إنه ليس جديدا على السياسة الخارجية التركية نجاح وساطتها في الملف النووي الايراني، إذ سبق وأن لعبت تركيا دور الوسيط بين سوريا واسرائيل في المفاوضات غير المباشرة، والتي توقفت بسبب العدوان الإسرائيلي على غزة

د راسة حسام مطر بعنوان: تركيا في الشرق الأوسط :بين الطموح وقيود النفوذ

حيث هدف الباحث من خلال د راسته إلى تفسير التحولات في السياسة الخارجية لتركيا تجاه الشرق الأوسط خلال السنوات الأربع الماضية، ولتحقيق الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي، وأكدت نتائج الدراسة على أن مبدأ" توازن القوى "كان المبدأ الحاكم للتحولات التركية إضافة إلى عوامل ذاتية ثانوية مرتبطة بحزب العدالة والتنمية وتعقيدات اللعبة الداخلية، كما تبين أن تركيا اليوم مهتمة بأن تكون بوابة إلزامية المصالح الدولية في الشرق الأوسط، ولكن من باب الشراكة الاستراتيجية

أحمد سليمان الرحاحلة (دراسة" :الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط" الفرص والتحديات"،

رسالة ماجستير غير منشورة .وهدفت من خلالها التعرف إلى طبيعة الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الفرص المتاحة أمام هذا الدور، وبيان أهم التحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، كما هدف إلى قراءة وتحليل الأبعاد السياسية والاستراتيجية للدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط .

د راسة على باكير. بعنوان" :مستقبل السياسة التركية تجاه الانقلاب العسكري في مصر ."

هدفت هذه الدراسة إلى إعادة قراءة الموقف التركي من الانقلاب العسكري الذي تم في مصر في 1جويلية 2001 ، وذلك لتقييم الوضع الحالي، ومحاولة استقراء ما يمكن أن تؤول اليه الأمور لاحقا، انطلاقا من أنّ النظام السياسي التركي الذي يقوده حزب العدالة والتنمية منذ نهاية العام 2002 ، وحتى اليوم هو نظام عقلاني يعتمد على الحسابات الدقيقة في عملية صنع واتخاذ القرار، وكذلك انطلاقا من تقييمنا للمعطيات المبدئية والمصلحية التي يقوم عليها الموقف التركي في ظل التطورات الداخلية والاقليمية والدولية التي حصلت منذ الانقلاب وحتى اليوم، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة .

الفصل الاول

تمهيد:

يعتبر الإطار النظري لأي دراسة الفاصل بين ما هو منهجي وبين ما هو علمي أكاديمي، كما أن كل الدراسات لابد من توافرها على الخلفية والقاعدة النظرية للموضوع قيد الدراسة.

نسعى من خلال هذا الفصل الى:

- المبحث الأول الذي نسعى من خلاله لتحديد وضبط المفاهيم المفتاحية للسياسة الخارجية من تعريفات، خصائص واهداف.
- اما في المبحث الثاني نتطرق لتوجهات السياسة الخارجية، حيث ستنطرق فيه للتوجه التدخلي واللاتدخلي والتوجه الإقليمي والعالمي.
- اما فيما يخص المبحث الثالث والذي نتطرق فيه الى لمحددات السياسة الخارجية.

وفي الأخير نختم الفصل الأول بالمبحث الرابع الذي يشمل المداخل النظرية المفسرة للسياسة الخارجية.

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية

يتناول هذا المبحث مفهوم السياسة الخارجية، من خلال تحديد تعريف السياسة الخارجية والتفريق بينها وبين بعض المفاهيم المشابهة لها، ثم تحديد خصائص واهداف السياسة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها

الفرع الاول: تعريف السياسة الخارجية

لقد طرح العديد من المفكرين العديد من التعريفات المختلفة لمفهوم السياسة الخارجية، ويعود هذا الاختلاف لمنطلقات كل منهم في تعريف السياسة الخارجية، ويمكن حصرها في ثلاثة اتجاهات أساسية.

أولا: السياسة الخارجية مجموعة برامج:

يرى أنصار هذا التوجه أن السياسة الخارجية عبارة عن برامج عمل معلن ومحدد من طرف الممثلون الرسميون للدولة حيث يرى الدكتور" محمد السيد سليم" السياسة الخارجية بأنها" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي" .

كما يرى الدكتور احمد النعيمي ان تعريف السياسة الخارجية ينطوي على الأبعاد التالية: الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية والهدفية والخارجية والبرنامجية[1]، هذا التوجه حدد السياسة الخارجية على أنها مجرد برنامج مسطر ومحدد الأهداف وعزلها عن تأثير البيئتين الداخلية والخارجية، وهو ما قد يشيب الفهم الصحيح للسياسة الخارجية لأنها ليست فقط مجرد برنامج أو تحديد لأهداف معينة، وإنما هي كذلك مزيج من سلوكيات عديدة لصانع القرار في الدولة وتفاعلها مع البيئتين الداخلية والخارجية.

[1] احمد النعيمي، السياسة **الخارجية**، (عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2009)، ص23.

. ثانيا: السياسة الخارجية سلوك صانع القرار

انطلقت هذه التعريفات من دمج السياسة الخارجية بسلوكيات صانع القرار فحصروا السياسة الخارجية في إدراك صانع القرار وسلوكه ، من أهم رواد هذا الاتجاه ''تشارلز هيرمان'' الذي عرف السياسة الخارجية بقوله ''تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية'' .[1]

أيضا يعرف ''مازن الرمضاني: "**السياسة الخارجية بأنها "السلوك السياسي الخارجي الهادف والمؤثر لصانع القرار**"،[2] كما يرى المفكر ''ريتشارد سنايدر'' **أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها الرسميين ، ومن ثم فان سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها ، وان السياسة الخارجية عبارة عن محصلة القرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة.**"[3]

يدمج أنصار هذا التوجه في تعريفهم للسياسة الخارجية وسلوكيات وادراكات صانع القرار وفي هذه الحال لم يتم التمييز بين السياسة الخارجية وعملية صنع القرار، فالسياسة الخارجية اشمل من عملية صنع القرار واشمل من أن تكون مجرد سلوك لصانع القرار.

ثالثا: السياسة الخارجية نشاط:

يرى أنصار هذا الاتجاه أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تنطبق فقط على سلوكيات صانعي القرار في الدولة، وإنما تنصرف إلى النشاط الخارجي والحركة الخارجية للدول، وفي هذا الإطار يرى ''حامد ربيع'' ان السياسة الخارجية ''جميع صور النشاط الخارجي حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، أي نشاط

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1997)، ص07.

[2] محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص37.

[3] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص20.

الجماعة كوجود حضري، أو التعبيرات الذاتية كصورة فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت الباب الواسع الذي نطلق عليه السياسة الخارجية.''[1]

كما عرفها'' موديلسكي'' بانها:'' نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة طبقا للبيئة الدولية، وفي هذا الإطار هناك نمطين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات.[2]''

ويعرفها كذلك ''مارسيل ميرل'' بأنها ''ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية، مشاكل تطرح ما وراء الحدود.'' [3]

إن هذا التوجه يطابق السياسة الخارجية مع الأنشطة الخارجية للدولة، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول وأنشطتها، إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، بالإضافة إلى ذلك فالسياسة الخارجية ليست دوما عبارة عن نشاط فالدول التي تنتهج سياسة الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط تجاه تلك البيئة، وهذا ما يؤكد أن السياسة الخارجية ليست دائما تعبر عن نشاط.

- **التعريف الإجرائي للسياسة الخارجية:**

من خلال التدقيق في مجموعة التعريفات المختلفة للسياسة الخارجية يمكن الخروج بتعريفين شاملين:

التعريف الأول: تعرف السياسة الخارجية بانها عبارة عن مجموعة نشاطات التي تقوم بها الدولة والناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، وفقا لبرنامج محكم التخطيط ومحدد الأهداف،

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص36.

[2] محمد السيد سليم، المرجع نفسه، ص03.

[3] سعد حقي توفيق، **مبادئ العلاقات الدولية**، (عمان: دار وائل للنشر، ط3 ،2006)، ص15.

تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية، كما تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في النظام الدولي.

التعريف الثاني: السياسة الخارجية جملة النشاطات التي تطبقها الدولة والناتجة عن اتصالاتها الرسمية مع مختلف فواعل النظام الدولي، طبقا لبرنامج محكم التخطيط والأهداف، حيث تهدف إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو المحافظة على الوضع الراهن في العلاقات الدولية، كما أنها تتأثر بالبيئتين الداخلية والخارجية.

الفرع الثاني: السياسة الخارجية والمفاهيم المرتبطة بها

أولا: السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

أن مفهوم السياسة الخارجية أقل شمولا من مفهوم العلاقات الدولية، فالسياسة الخارجية هي مجمل التوجهات العامة التي يتم إعدادها في فترة تاريخية معينة، كما انها تلك الاجراءات التي تقوم أي دولة بتنفيذها من اجل الدفاع عن مصالحها الوطنية من اجل بلوغ هدف محدد سلفا،[1] فالسياسة الخارجية تصنع داخل الدولة وهي تعكس سياستها الداخلية، أما العلاقات الدولية فهي مجموعة من التدفقات التي تعبر الحدود وتشمل العلاقات بين الدول، المنظمات الدولية والمجموعات العامة أو الخاصة (الدبلوماسية، المفاوضات، الحرب...الخ).[2]

ومنه فالسياسة الخارجية لمجموعة من الدول تشكل جزء من العلاقات الدولية، لأن فواعل العلاقات الدولية اشمل من الدول، فهي تحتوي المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ...الخ، إذا العلاقات الدولية أكثر شمولا وهي حصيلة التفاعل الأشمل والأوسع بين قوى متعددة في النسق الدولي.

[1] علاء أبو عامر، **الوظيفة الدبلوماسية**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2001)، ص34.

[2] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص ص 12-13.

ثانيا: السياسة الخارجية والسياسة الدولية:

ان السياسة الدولية هي مجموع التفاعلات الصادرة عن أكثر من دولة والتي يمكن أن يطلق عليها تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول، كما ان لسياسة الدولية يمكن أن تتضمن تفاعلات منسجمة وتعاونية بين الدول، حيث يعرف الدكتور ''حامد ربيع'' السياسة الدولية بأنها'' التفاعل الذي لا بد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاختلاف الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة.'' [1]

وأهم الفروق بين السياسة الخارجية والسياسة الدولية، هي أن عناصر السياسة الخارجية هي الأفراد والمؤسسات والأحزاب وهي تختلف عن عناصر السياسة الدولية والمتمثلة في الدول والمنظمات الدولية والجماعات النشطة، وهكذا فأن عنصر التحليل في السياسة الخارجية يختلف عن عنصر التحليل في السياسة الدولية،[2] أما السياسة الدولية هي تفاعل مجموع السياسات الخارجية للدول بمعزل عن الفواعل الدولية الأخرى، وهي أشمل من السياسة الخارجية ومجموع السياسات الدولية تشكل العلاقات الدولية.

ثالثا: السياسة الخارجية والدبلوماسية:

تختلف الدبلوماسية عن السياسة الخارجية ، فالسياسة الخارجية لدولة ما هي تدبير نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية.[3]

[1] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص28.

[2] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص20.

[3] احمد النعيمي، مرجع سابق، ص43.

يرى الكاتب و المفكر الروسي ''تونكين'' الدبلوماسية بأنها'' النشاط الذي تمارسه الدولة العامة أو الخاصة القائمة على العلاقات الخارجية التي تمارسها الدول و الحكومات، وإدارة الشؤون الخارجية، والوفود والبعثات الدبلوماسية، وتحقق بوسائل سلمية أهداف السياسة الخارجية للدولة'' [1] ، إضافة إلى ذلك فالدبلوماسية تتسم بخاصية السلمية وتستعمل وسائل سلمية، أما السياسة الخارجية فتتسم بعدم الثبات على حال واحدة وفقا لمعيار المصلحة الوطنية.

المطلب الثاني: خصائص السياسة الخارجية

تتميز السياسة الخارجية بخصائص يمكن حصرها في:

1- الطابع الخارجي:'' بمعنى أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية، فبالرغم من أن السياسة الخارجية تصنع داخل أجهزة الدولة إلا أن تنفيذها ومسار سلوكها يكون في إطار البيئة الخارجية أي البيئة الدولية"، فالبيئة الخارجية هي الإطار الذي تختبر فيه هذه السلوكيات، وهو الذي تحقق فيه الأهداف المسطرة للسياسة الخارجية.

2- الطابع الرسمي: هو'' أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة، أي انه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية.''

بالرغم من أن الأفراد والشخصيات والمؤسسات غير الرسمية لها تصورات وأراء حول أهداف وتفاعلات السياسة الخارجية، ولهم كذلك معلومات وحقائق تساهم في بلورة هذه الأهداف، إلا أنها لا تتسم بطابع الرسمية التي من خلالها يتم رد الفعل الرسمي للدولة إزاء القضايا الخارجية.

[1] احمد النعيمي، المرجع نفسه، ص45.

كما أن السياسة الخارجية لا توجه فقط إلى الدول كوحدات دولية تقليدية فيمكن أن توجه إلى وحدات دولية حديثة كالمنظمات الدولية، أو أحزاب سياسية ذات وزن إقليمي.

3- الطابع الاختياري: يعني أن'' برامج وقرارات السياسة الخارجية مختارة من عدة بدائل مقترحة، فأي موقف دولي لا يوجب بالضرورة رد فعل وحيد وحتمي لدى الدولة المعنية به، وأن تلك الدولة تمتلك مجموعة من الخيارات والبدائل الممكنة، فهي تختار أحدها حسب أهدافها ومصلحتها القومية.''

4- الطابع الواحدي: يعني أن ''السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى، وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية.

فالعلاقات الدولية تفترض التفاعل، أي الفعل ورد الفعل بين الوحدات الدولية أما السياسة الخارجية فتعني تلك السياسة الموجهة من وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى''، كما أن الصفة(الواحدية) تعني أن قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة ، مثلا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية .[1]

5- الطابع الهادفي: إن أي ''سياسة خارجية لابد أن تكون موجهة لتحقيق أهداف تم التخطيط لها من قبل صانع القرار ويتم تعبئة كل الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف''، ومن هذا المنطلق لا يمكن اعتبار أن السياسة الخارجية مجرد رد فعل إلي تجاه البيئة الخارجية، إنما هي عملية واعية ومقصودة تسعى إلى التأثير على البيئة الخارجية لتمكين الدولة من أن تكون فاعل أساسي في النظام الدولي أو تحقيق والمحافظة على المصالح الوطنية لها على اقل تقدير[2].

[1] جوزيف فرانكل، **العلاقات الدولية**، تر: غازي عبد الرحمان العتيبي، (جدة: مطبوعات تهامة، ط2، 1984)، ص41.

[2] جوزيف فرانكل، المرجع نفسه.

المطلب الثالث: أهداف السياسة الخارجية

نظرا لكون الأهداف القومية غير معلنة وأمام رغبة الدول في إخفاء أهدافها الاســـتراتيجية يكون تحديد أهداف السياسة الخارجية للدولة مجرد افتراضات أولية، حيث تشترك السياسة الخارجية لمختلف الدول في الأهداف التالية".

- حماية الإقليم من أي عدوان خارجي أو تفكك داخلي: والعدوان الخارجي عادة يأتي من دول مجاورة، أما التفكك الداخلي فهو يأتي من الحركات الانفصالية التي تنشأ في الدولة وتسعى للحصول على الاستقلال السياسي الكامل والتحول إلى دولة مستقلة، فالدولة عادة ما توظف كل إمكانياتها القومية وجهودها الخارجية لردع المعتدي من الخارج والحيلولة دون الانفصال من الداخل.
- تنمية إمكانات الدولة: فحماية الإقليم ســـوف لن تتم إلا بتوفر القوة القومية الكافية لردع المعتدي أو المنشق وهزيمته في حالة إقدامه على الاعتداء أو الانفصال[1].

إن تنمية القوة يتطلب في الوقت الحاضــر إمكانات كبيرة يصــعب على أية دولة بمفردها توفيرها، مما يفرض عليها التعامل مع الآخرين لتوفير الجهد والإمكانيات المطلوبة عن طريق شــراء الســلع والخدمات اللازمة للأمن القومي أو عن طريق التعاون والتحالف[2].

ونجاح الدولة في الحصول على الإمكانيات المطلوبة يتطلب سياسية خارجية فعالة ودبلوماسية نشطة تستطيع إقناع الآخرين بالموافقة على ما تطلبه الدولة من سلع وخدمات للمحافظة على أمنها أو الدخول معها في تحالف أو تعاون يضمن بقاءها وتماسك كيانها.

---

[1] أيمن عبد الكريم، **السياسة الخارجية والشؤون الدولية**، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017-05-24، تاريخ الدخول: 2018/01/05، متوفر على الرابط:http://www.bayancenter.org/ .

[2] أيمن عبد الكريم، المرجع نفسه.

- التنمية الاقتصادية: من خلال رفع مستوى رفاهية المواطن لقد احتل هذا الهدف مكانه بارزة في سلم أولويات الأهداف القومية خصوصاً في الدول المتقدمة والتي أصبح أمنها القومي ليس بمشكلة بل إن مشكلتها توفير مستوى مقبول من الرفاهية لمواطنيها.

لقد أصبحت البطالة والتضخم وانخفاض معدل النمو الاقتصادي هي المشاكل التي تشغل بال حكومات الدول المتقدمة، حيث أصبح بقاء الحكومات في السلطة رهيناً بحل هذه المشاكل الاقتصادية، وأمام بروز هذه المشاكل وأهميتها كرست السياسات الخارجية للدول المتقدمة للبحث عن حلول لها.

وحتى في الدول النامية أصبحت التنمية الاقتصادية هدفاً أساسياً تنشده في سياستها الخارجية، ولتحقيق هذا الهدف قامت الدول النامية بتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع الدول المتقدمة والدول الغنية ومع مؤسسات التنمية الدولية والإقليمية، والتي تستطيع أن تقدم لها العون وتساعدها على تحقيق خططها التنموية وطموحاتها القومية[1].

- التوسع الإقليمي: يعتبر جزءاً من الطبيعة العامة لكل القوى الكائنة في المجتمع السياسي الدولي، فنمو الطاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة يخلق فيها نزعة للتوسع، والتوسع قد يكون عسكرياً، سياسياً، أو عقائدياً، فالتوسع العسكري يتم عادة عن طريق استخدام الدولة لقواتها المسلحة لتوسيع إقليمها، وقد يكون الدافع وراء التوسع الإقليمي اعتبارات اقتصادية مثل ضم مناطق غنية بالموارد الطبيعية، أو اعتبارات عسكرية مثل ضم مناطق لها أهمية استراتيجية، أو اعتبارات قومية مثل ضم مناطق تسكن بها أقليات تربطها بالدولة الساعية للتوسع روابط قومية.

[1] أيمن عبد الكريم، المرجع نفسه.

كما أن التوسع قد يكون سياسياً وهذا يعني بسط النفوذ السياسي لدولة كبرى على دولة صغرى دون احتلال إقليمها وإنما عن طريق اتفاقيات ومعاهدات سياسية، وبواسطة هذه المعاهدات توسع الدولة رقعة نفوذها السياسي مما يعطيها ثقلاً أكبر وأهمية أكثر في المجتمع الدولي[1].

وأخيراً يكون التوسع عقائدياً وهذا يعني نشر عقيدة الدولة السياسية في دولة أخرى، ومتى ما وفقت الدولة في نشر عقيدتها السياسية، فإن هذا يوجد لها حليفاً عقائدياً يساعدها في تنفذ سياستها الدولية وتحقيق أهدافها القومية.

وعلى خلاف الهدف السابق والذي يأخذ صفة المبادرة أو السعي للتوسع قد يكون هدف السياسة الخارجية.

- الدفاع عن معتقدات الدولة: أمام التحديات التي تواجهها من المعتقدات الأخرى وأحياناً يكون التحدي لمعتقدات الدولة قوياً لدرجة أن مواجهته تصبح مطلباً قومياً إذ أن تركه سيترك أثراً سلبياً على استقرار النظام السياسي للدولة وعلى قيم ووحدة المجتمع.

والدفاع عن معتقدات الدولة يتطلب جهداً كبيراً تسخر فيه كل أدوات السياسة الخارجية وبالذات الدبلوماسية والإعلام لإقناع الدول الأخرى بالكف عن التدخل في معتقدات الدولة ولتعريف المواطنين بخطورة الغزو العقائدي الخارجي وأثره على شخصية الأمة ووحدتها.

- السلام الدولي وهذا الهدف غالباً ما يكون هدفاً علنياً لكل الدول، فكل دولة تريد أن تعلن أنها تنتمي إلى مجموعة الدول "المحبة للسلام" لما في هذه الرغبة العلنية من خدمة إعلامية وأمنية للدولة.

[1] أيمن عبد الكريم، المرجع نفسه.

فمحبة الدولة للسلام شرط أساسي لعضوية الأمم المتحدة ووسيلة هامة لجذب احترام وتعاطف المجتمع الدولي، كما أن تطور الأسلحة وقوتها التدميرية جعل الحرب وسيلة غير مرغوبة لضمان بقاء الدولة وحل محلها السلام كوسيلة للبقاء والاستقرار.

لكن ما يجب إدراكه هو أن كثير من الدول تعلن أن السلام الدولي هدف قومي إلا أنها في ممارساتها وسلوكها تسعى لتقويض السلام العالمي ولتحقيق المزيد من المصالح القومية، لذا فإن هدف السلام العالمي وأن كان هناك إجماع بين الدول على إعلانه كهدف قومي فإن الدول تختلف في إخلاصها لهذا الهدف وسعيها الحقيقي لتجسيده.[1]

[1] أيمن عبد الكريم، المرجع نفسه.

المبحث الثاني: توجهات السياسة الخارجية

تتبع الدول توجها معينا في سياستها الخارجية، يطبعها لمدة زمنية محددة، وذلك حسب مصالحها القومية مع ذلك التوجه وكذا وفقا للظروف الداخلية للدولة والواقع الدولي المحيط بها، كما تتنوع توجهات الدولة في سياستها الخارجية حسب موقعها الاستراتيجي ومدى نجاعتها سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

المطلب الاول: التوجه الإقليمي والعالمي

ينصرف التوجه الإقليمي إلى توجيه السياسة الخارجية للدولة وفقا لمجالها الجغرافي ، فهناك دول توجه سياستها الخارجية نحو مجالها الإقليمي ولا تعطي أي اهتمام للقضايا البعيدة عن إقليمها.[1]

من أهم أمثلة الدول التي تنتهج هذا التوجه، جمهورية مصر العربية، فالمجال الرئيسي لسياستها الخارجية هو الشرق الأوسط، كذلك السياسة الخارجية التركية في فترة تسعينيات القرن الماضي تجاه دول أسيا الوسطى والقوقاز.

تصاحب هذا التوجه صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدولة لذاتها، وهو دور الزعيم الإقليمي ،بحيث تقوم به الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة ومتنوعة مقارنة بالدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها قوة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة تستثمر الدولة هذه الإمكانيات للقيام بدور نشط على الصعيد الإقليمي.[2]

يقابل التوجه الإقليمي ، التوجه العالمي ، بحيث توجه الدولة في هذه الحال سياستها الخارجية نحو وحدات دولية خارج إقليمها ، فاهتمامات هذه الدول موزعة على شتى دول العالم ،كما أنها تشمل أقاليم العالم،[3]

[1] عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، (بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية،2006)، ص354.

[2] سعد حقي توفيق، مرجع سابق، ص16.

[3] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص38.

ومن أمثلة الدول ذات هذا التوجه، الولايات المتحدة الأمريكية خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، فهي توجه سياستها الخارجية تجاه مناطق عدة من العالم ، فسياستها نشطة في الشرق الأوسط وإفريقيا واسيا واوربا.

يمثل التوجه العالمي صورة هامة للدور الوطني الذي تقدمه الدول في سياستها الخارجية وهو دور زعيم تيار أو اتجاه دولي عام حيث أن لهذه الدول دورا قياديا خاصة على الصعيد الدولي وعادة ما يعكس ذلك وجود عقيدة معية لدى الدولة وإمكانيات كبيرة تسمح لها بتحقيق هذا الدور[1]، كما هو الحال بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب، بالإضافة إلى سياسة نشرها للقيم الغربية كالديمقراطية والتي من خلالها تشن عدة حروب باسمها لإسقاط أنظمة تراها تهدد مصالحها القومية كاحتلالها للعراق وتدخلها في السودان والصومال.

المطلب الثاني: التوجه التدخلي واللاتدخلي

01- التوجه التدخلي:

يصنف هذا التوجه السياسة الخارجية من خلال الأدوات التي تتبعها الدولة في تنفيذ سياستها، بمعنى إلى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية للتأثير في الوحدات الدولية الأخرى.

يذهب التوجه التدخلي إلى سعي الوحدة الدولية للتأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى وتوجيهها بالتأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها[2].

[1] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص174.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص38.

وهذا التوجه تعتمده في غالب الأحيان الدول الكبرى والدول الاقليمية، والتي تبحث دوما عن النفوذ وتســـعى للمحافظة على مصـــالحها القومية خارج إقليمها، ومن أبرز الدول التي تنتهج هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية، وفرنسا في دول البحيرات الكبرى وروسيا كقوى كبرى.

02- التوجه اللاتدخلي:

يحاول التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى ولكن بدون تدخل في تركيب السلطة السياسية، وهذا التوجه تنتهجه في غالب الأحيان دول ذات سياسة خارجية متوازنة ، حيث تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من مصالحها دون اللجوء إلى التدخل وهذه الدول تعتمد على الاتفاقيات الرسمية[1].

ومن أبرز الدول التي تنتهج التوجه اللاتدخلي، ســـياســـة الجزائر تجاه ازمات دول الحراك العربي منذ 2011، والسياسة التركية تجاه الشرق الأوسط في العقد السابق(2010-2000) .

[1] محمد سيد سليم، المرجع نفسه، ص39.

المبحث الثالث: محددات السياسة الخارجية

تتمثل محددات السياسة الخارجية في العوامل المتعددة التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه السياسة الخارجية لأي دولة كما تعني أيضا دراسة السياسة الخارجية كمتغير تابع أمام مجموعة من المتغيرات المستقلة التي تفرضها معطيات البيئتين الداخلية والخارجية[1]، حيث يمكن تقسيم محددات السياسة الخارجية الى قسمين اساسيين :داخلية و أخرى خارجية.

المطلب الاول: المحددات الداخلية

تقع داخل إقليم الدولة وهي مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي لها والتي من خلالها يمكن للدولة أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات سياستها الخارجية، كما تضم المحددات الداخلية كلا من المحددات الجغرافية المحددات البشرية والمحددات الشخصية والمحددات المجتمعية المحددات السياسية والمحددات العسكرية.

1- المحددات الجغرافية:

تشمل الموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركية سياستها الخارجية وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية ومن ثم تحديد مركزها الدولي، أما تأثيرها غير المباشر فيكون في تحديد نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة عند توجيه وبلورة سياسة الخارجية[2].

[1] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، (طرابلس: دار التالة، ط2 ،1999)، ص129.

[2] عبد القادر محمد فهمي، **المدخل الى الاستراتيجية**، (عمان: دار مجدلاوي، 2006)، ص60.

فالموقع الجغرافي لتركيا على سبيل المثال جعلها دولة ذات أهمية بالغة، وسمح لها من تقلد دور إقليمي مهم بحيث أنها تتوسط عدة دوائر إقليمية كالشرق الأوسط، القوقاز، الاتحاد الأوروبي، آسيا الوسطى.

2- الموارد الطبيعية:

توفر الدولة على موارد طبيعية هامة كمصادر الطاقة من بترول، غاز ، ومعادن كالحديد والنحاس والذهب ، ومواد غذائية كالقمح والذرة ، توفر هذه الموارد لدى الدولة استقلاليتها الاقتصادية ويمكنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية وتتمكن من التأثير على السياسات الخارجية للدول الأخرى كما يمكنها من اتخاذ مواقف دولية تتلائم مع توجهات سياستها الخارجية[1].

3- المحددات البشرية:

يؤثر العامل البشري في تحديد السياسة الخارجية باعتباره عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة على أهداف سياستها الخارجية إثناء السلم والحرب، كما يلعب عاملا مهما في توفير اليد العاملة سواء داخل الدولة أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة مثلما هو الحال في الصين، إلا أن هذه ليس مقياسا ثابتا لقوة الدولة عسكريا أو اقتصاديا فهناك دولا ذات تعداد كبير من السكان ولكن قد لا يعد أساسا للقوة العسكرية أمام التطور التكنولوجي.

من جهة أخرى فإن الانفجار الديمغرافي بدوره يشكل عبئا على الدولة ويعطل مسار التنمية الاقتصادية، خاصة عندما يكون معدل النمو السكاني أكثر بكثير من معدل النمو الاقتصادي مما يحتم عليها الاعتماد على المديونية الخارجية ما يجعلها في ارتباطات دولية تأثر على سياستها الخارجية[2].

[1] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، المرجع نفسه.

[2] زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، المرجع نفسه.

4- المحددات الشخصية:

تعتبر المحددات الشخصية لصانع القرار من اهم المحددات المؤثرة في السياسة الخارجية، لأن غالبا ما تنعكس سلوكيات صانع القرار على السياسة الخارجية، وبالتالي يجب التركيز على شخصياتهم لان العامل القيادي يلعب دورا مهما في عملية صنع القرار الخارجي خاصة في دول العالم الثالث، بحيث أن الرئيس في هذه الدول يمثل العامل الحاسم في عملية صناعة القرار وبما أن القرارات الصادرة عن الدولة.

وقد سعى الباحثون إلى تحديد السمات الشخصية وتصنيفها ، ومن أهم نماذج السمات الشخصية التي قدمتها الدراسات المختلفة والتي لها علاقة مباشرة بتوجيه سلوكيات السياسة الخارجية للدول نموذج الشخصية التسلطية لـ''ادرونو''، ونموذج الشخصية المتفتحة والمنغلقة عقليا لـ ''روكيتس''، نموذج تحقيق الذات لـ''ماسلو .[1]

5- المحددات المجتمعية:

تتضمن المحددات المجتمعية عدة عناصر أهمها:

أ- خصائص الشخصية القومية: *والمقصود* بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة والتي تميزهم عن غيرهم، وهذه الصفات تتشكل بشكل كبير من الاجتماعية التي تتم عن طريق الأسرة والمدرسة، فمقومات الشخصية الوطنية تؤثر في توجيه السياسة الخارجية، لأن صانعي القرار أنفسهم يحملون تلك القيم والصفات، وهم أشخاص يتأثرون بالبيئة التي يعيشون فيها مما ينعكس ذلك على خياراتهم في السياسة الخارجية.

[1] لوجد جونسن، **تفسير السياسة الخارجية**، تر: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود،1989)، ص26.

كما أن طبيعة الشخصية تحدد أنواع السلوك الخارجي فالخصائص الشخصية القومية المشتركة توجه سلوك السياسة الخارجية[1] .

03- *الرأي العام*:ويعني موقف جماهير من الناس تجاه قضية او موقف معين وقد استعمل "غابريال الموند" اصطلاح مزاج السياسة الخارجية للدلالة على الاتجاهات أو الميول العامة التي تبديها الفئات الواسعة من الناس في دولة من الدول تجاه سياسة خارجية معينة في وقت من الأوقات[2]، ففي المجتمعات الغربية يكون للرأي العام دور فعال في توجيه السياسة الخارجية إما الأنظمة التسلطية فلا يؤثر الرأي العام على سلوك سياستها الخارجية بشكل كبير، بسبب انفرادية السلطة لدى الفرد أو الجماعة الحاكمة وغياب الحريات الجماعية كحرية التعبير والمظاهرات.

ب- *المجتمع المدني* :و يشمل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات وتعتبر الأحزاب من المحددات الأساسية للسياسة الخارجية ، ففي الأنظمة التسلطية يلعب الحزب الواحد دورا يعكس بشكل كبير سياسة الحكومة سواء الداخلية كما يعوضها في النشاط الخارجي باعتباره الناطق الرسمي والوحيد بإسمها، أما في الأنظمة الديمقراطية فإن تأثير الأحزاب السياسية في السياسة الخارجية للدولة يبدو واضحا ويزداد بتزايد تمثيلها (الأحزاب) في البرلمان، ويختلف مستوى تأثير الأحزاب في النظم الديمقراطية حسب تنوع النظم الحزبية في هذه الأنظمة.

فتأثير الأحزاب في السياسة الخارجية في نظام تعدد الأحزاب يكون محدودا بسبب تغير الائتلافات،[3]هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان رئيس الوزراء دوما يتبنى أفكار ومواقف وتوجهات حزبه في صياغة التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية .

[1] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص194.
[2] لويد جونسن، مرجع سابق، ص167.
[3] لويد جونسن، مرجع سابق، ص155.

6- المحددات السياسية:

تتمثل في طبيعة النظام السياسي ، والذي يلعب دورا مؤثرا في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسب المشاركة السياسية ، أما النظم التسلطية فهي تعكس سياسات عدوانية توسعية[1]، لكن ما يلاحظ في الواقع أن الأنظمة الديمقراطية تسعى لتحقيق القوة وتتنافس على مجالات حيوية للنفوذ وتعتمد لتحقيق ذألك على القوة والعنف مبررة ذلك بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان .

ويلعب الاستقرار السياسي دورا فاعلا في تبلور السياسة الخارجية للدولة، بحيث يعمل هذا الاستقرار على تفرغ الدولة لصياغة سياسة خارجية تحقق أهدافها.

7- المحددات العسكرية:

العامل العسكري هو المؤشر الرئيسي لقوة الدولة والأداة الفعالة لتحقيق أهدافها الخارجية، فتوفر الدولة على ترسانة عسكرية ضخمة وعلى قيادات عسكرية ذات كفاءة عالية ، بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة يمكنها من الحصول على مختلف الأسلحة الذكية والمدمرة، مع توفر عقيدة عسكرية فعالة،كل هذا يعطي للدولة وزن وهيبة دوليين ويساعدها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية سواء عن طريق الترهيب أو شن الحروب.[2]

المطلب الثاني: المحددات الخارجية

يعتبر النظام الدولي من أهم محددات السياسة الخارجية للدول، فنمط توزيع القوى ضمن نظام دولي يتسم باستقطاب حاد يصعب على دولة ما تبني سياسة العزلة، فإذا كان النظام الدولي يقوم على أساس

[1] زايد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص257.

[2] عبد القادر محمد فهمي، مرجع سابق، ص41.

تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية ، فان ذألك يدفع واضعي السياسة في الدول الصغرى إلى الدخول في بعض التحالفات لحماية أمنهم القومي ، بغض النظر عن ما قد ينطوي عليه من تعارض مع توجهاتهم السياسية العامة أو الخروج عن بعض المبادئ العامة في السياسات التقليدية لهذه الدول، كما أن هذه التكتلات تساعد الدول الكبرى المنشئة لها في تنفيذ سياساتها الخارجية وفرضها على ارض الواقع وإرغام الدول الأخرى على تقبلها[1].

يشمل النظام الدولي أبعاد أساسية وهي:

04- الوحدات: إن عدد الوحدات الدولية في النسق الدولي له دور مؤثر في تبلور السياسة الخارجية لهذه الوحدات، فحسب ''دويتش'' فأن تزايد عدد الوحدات الدولية يزيد من استقرار النسق الدولي بحيث يتشتت حجم الانتباه الذي يوجهه أي فاعل دولي لبقية الفواعل الأخرى ، بينما يرى ''والتز'' انه كلما قل عدد الفاعلين الدوليين في النسق الدولي قل احتمال وقوع الحرب وزادت درجة استقرار النسق الدولي[2].

يمكن أن يؤدي تزايد عدد الوحدات الدولية إلى توازن استقرار النسق الدولي وذلك بسبب تشابك وتداخل مصالح الدول إلى درجة التعقيد وعدم قدرة الدولة على الانحلال من هذا التشابك مما يدفعها إلى انتهاج سياسة خارجية ليست بالعدوانية وذألك حفاظا على مصالحها التي قد تتضرر في حالة انتهاجها لسياسة عدوانية، إذا تزايد عدد الوحدات الدولية يوسع من قاعدة الاعتماد المتبادل مما يقلل من وقوع الحروب ذات النطاق الواسع.

أما الاختلاف الجوهري بين ''دويتش'' و'' وولت'' من جهة أخرى أنهم لم يفصلوا في الفرق بين تزايد الوحدات الدولية بشكل عام وتزايد الفواعل الحقيقية المؤثرة في النسق الدولي، إذ أن تزايد الوحدات الدولية

[1] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص160.

[2] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق.

يحقق استقرار النسق الدولي لكن تزايد عدد الدول الفاعلة بشكل مباشر والتي لها تأثير واضح في النسق الدولي خاصة في حال تضارب مصالحها يؤدي إلى اختلال استقرار النسق الدولي.

05- المؤسسات الدولية: تؤثر المؤسسات الدولية في السياسة الخارجية للدول بشكل كبير وتأخذ المؤسسات الدولية شكلا تنظيميا للدول، وتنظم العلاقات الخارجية للدول فيما بينها، كما تؤثر المؤسسات القانونية الدولية على السياسات الخارجية للدول لأنها تخلق قيودا على بعض التصرفات الخارجية للدول، ولا ينحصر دور المؤسسات الدولية على تنسيق التعاون بين الدول فقط وإنما تعمل على حل النزاعات بين الدول وفقا للقانون الدولي[1].

06- العمليات السياسية الدولية: وتعني الجانب الديناميكي للنسق الدولي والناتج عن مختلف التفاعلات التي تحدث بين الوحدات الدولية وفقا لمبدأ الفعل ورد الفعل والمعاملة بالمثل، والتي ينتج عنها طابع تعوني أو صراعي بين الدول، وذلك حسب موقع المصلحة الوطنية للدولة في الموقف المتخذ اثر الفعل ورد الفعل ووفقا لموقع الدولة من توازنات القوى ضمن نظام توازن القوى الذي هو عصب النظام الدولي الحديث[2].

وتعكس العمليات السياسية تأثر السياسة الخارجية للدولة بالبيئة الخارجية لها، فرغم أن السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، إلا أنها لا يمكنها أن تكون بمعزل عن البيئة الخارجية، خارج التوازنات الاقليمية والدولية، وذألك لتعقد وتشابك المصالح في النسق الدولي.

[1] لويد جونسن، مرجع سابق، ص198.

[2] ريتشارد ليتل، **توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج**، تر: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي،2007)، ص131.

07- البنية الدولية: ويقصد بالبنية الدولية ترتيب الوحدات الدولية حسب قوتها ودورها الإقليمي والدولي، ويؤثر البنيان الدولي بشكل كبير في السياسة الخارجية للدول.[1]

أما قابلية الوحدات الدولية للتأثر بالنسق الدولي تتفاوت بتفاوت طبيعة هذا النسق، حيث انه كلما كان البنيان الدولي متعدد الأقطاب كان للوحدات الدولية الفرصة للتأثير فيه من خلال انضمامها إلى احد الأقطاب، مما يجعل الدول الأقطاب في حالة تنافس مستمر لاستقطاب اكبر عدد من الدول الأخرى[2].

[1] ريتشارد ليتل، المرجع نفسه.

[2] ريتشارد ليتل، المرجع نفسه.

المبحث الرابع: النظريات المفسرة للسياسة الخارجية

المطلب الأول: النظرية الواقعية

أولا– الواقعية الكلاسيكية:

اعتمدت **الواقعية الكلاسيكية** على مفاهيم خاصة لفهم وتفسير مختلف الظواهر المعقدة في السياسة الدولية بما فيها ظاهرة السياسة الخارجية، وتعتبر مفهوم القوة، المصلحة الوطنية، تعظيم المكاسب، المساعدة الذاتية، العقلانية، الفوضى الدولية...من المفاهيم المفتاحية التي اعتمدتها هذه المقاربة لتفسير السلوك الخارجي للدول.

فمنهاج التحليل الذي اعتمده **مورغنتو** ، ينظر إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها – باستمرار– عملية عقلانية ، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي هي ثابتة[1]، لذا فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائما لتعظيم القوة و المصلحة الوطنية.

وحينما يتم الاعتماد على مفهوم " المصلحة القومية " القائل بأن تحقيق المصلحة القومية للدولة هو الهدف النهائي المستمر لسياستها الخارجية، فإن السياسة القومية تكون هي محور الارتكاز، أو القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية لأي دولة من الدول، مما يضمن عددا من المزايا:

- يجرد اعتمادنا على مفهوم "المصلحة القومية" أهداف السياسة الخارجية للدول من التبريرات المفتعلة، أو غير الواقعية.

1 جهاد عودة، **النظام الدولي...نظريات وإشكاليات**، (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005)، ص 30.

- إن مفهوم "المصلحة القومية" يوضح جانب الاستمرار في السياسات الخارجية للدول، رغم التبديل الذي يلحق بالزعامات السياسية، أو التحول الذي يصيب نمط الإيديولوجيات المسيطرة، أو نماذج القيم السياسية و الاجتماعية السائدة[1].

فالواقعية تفضل التعامل مع سلوكيات الفواعل و الوحدات على أنها نتاج تفاعلات خارجية نابعة من طبيعة السياسة الدولية و نمط التفاعل و شكل العلاقات فيها، و هي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ و التشابه في السياسات الخارجية لبعض الدول المتقاربة أو حتى المتشابهة من حيث مكانتها في النظام الدولي رغم الاختلاف الكبير و التباين في المكونات الداخلية لهذه الدول ، و هذا ما لا يترك مجال أمام التفسيرات الجزئية أو الداخلية[2]، و يؤكد هذا الفصل التام بين البيئة الداخلية و الخارجية ما ذهب إليه **هنري كسنجر** حينما قال:" **تبدأ السياسة الخارجية حينما تنتهي السياسة الداخلية**".[3]

ثانيا: الواقعية الجديدة:

بغية تكييف الواقعية التقليدية مع التطورات في السياسة الدولية، ظهرت **الواقعية الجديدة** و هي اتجاه داخل الواقعية طوره **K.Waltz** و أطلق عليه اسم الواقعية البنيوية، أثار فيه العديد من الأسئلة الإضافية التي لم تكن الواقعية التقليدية قد عنيت بها[4].

[1] جهاد عودة، المرجع نفسه، ص ص 31- 32.

[2] James D. fearon, **Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations,** Op.cit, p 297.

[3] James N. Rosenau, **International politics and foreign policy**, the free press, New-York, 1969, p 261.

[4] جهاد عودة، المرجع نفسه، ص 44.

لم تختلف الواقعية في شـــكلها الجديد عن الواقعية التقليدية في خصـــوص اعتبار العوامل النابعة من البيئة الخارجية كمحدد رئيســـي للســـلوك الخارجي للدول، وذلك انطلاقا من الأســـاس الذي يؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي، ومن هذا المنطلق فإن جل اهتمام الوحدات السياسية هي كيفية الحفاظ على وجودها.

إذاً والتز يدافع عن منظور منظومي، بعبارة أخرى، عن رؤية تنطلق من منظومة ما، أي من مجمل المنظومة الدولية التي تفرض طريقة معينة على شـكل وحدات المنظومة وتصـرفاتها عن طريق مظاهرها الضـاغطة والصـائغة ، إذن فالمنظومة الدولية هي بنية تفرض نفسـها على وحداتها[1]، يقول والتز بأن: **"بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة"**[2].

تصـنف الواقعية الجديدة في دراسـتهـــــا للسـلوك الخارجي للدول نحو بعضـها البعض من المقاربات الفوقية، أي أنها تنظر لســلوك الدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم ســلوك الدول ، ووفقا لهذه النظرية الحوافز والقيود ، أو معايير السلوك هي خارجة عن أي فاعل، وبالتالي هي في الأصل نسقية[3].

وعلى هذا الأســـاس يمكن تلخيص أهم مبادئ ومرتكزات الواقعية الجديدة في تفســـيرها النســـقي للسلوك الخارجي للدول، من خلال النقاط التالية:

أ- الدولة كفاعل أساسي، وحدوي وعقلاني: فالدولة هي الفاعل الأسـاسـي في السـياسـة الدولية بسبب امتلاكها لوسائل العنف المنظم. خاصة وأن الدول تتجه إلى فهم بيئتها الدوليـــة وليس الداخلية، و هذا ما أشـار إليه **هنري كسـينجر** حينما قال:" تبدأ السـياسـة الخارجية حينما تنتهي السـياسـة الداخلية"[4]، أيضـا

[1] اكزافييه غيّوم، تر: قاسم المقداد،"**العلاقات الدولية**"، مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب العدد 11-12 مزدوج، دمشق سنة 2003. رابط الموقع: **http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm**

[2] مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، (شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية، باتنة، الجزائر)، ص 327.

[3] Volker Rittberger. **Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories**, op cit.

[4] James N. Rosenau, **International politics and foreign policy**, Op.cit, p261.

تعتبر الدول حسب هذا الاتجاه مجرد شخصيات مجازية مزودة بأهداف عقلانية، فالواقعية الجديدة تعتبر من المقاربات التي تعتمد على ***نموذج الرجل الاقتصادي***، في تحديد أهداف الدولة العقلانية، فهي تتصور وتفهم الفواعل كفواعل أنانية (أو بشكل أعم، هادفه موجهة الأهداف، الأفراد أو المنظمات سلوكاتهم ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد، تتابع الفواعل بوعي وإدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف، من بين الخيارات السلوكيه فهم يختارون واحد هو الأمثل يفضلونه بالنظر إلى النتائج والعقبات التي تواجهها، فالواقعية الجديدة تحاول عادة تفسير و توضيح أهداف الفواعل و رغباتها على أنها خارجية بدلا من كونها ذاتية النشوء[1] .

ب- **الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي هي التي تحدد سلوك الفواعل:**

تنطلق الواقعية الجديدة من القول بأن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام الدول نمط السلوك المتبع في بيئة المساعدة الذاتية و اللاأمن، و الدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد تمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي[2].

ج- **العوامل الداخلية ليست عاملا مهما في السياسة الدولية:** يتمسك الواقعيون الجدد بطرح صلب جدا بخصوص فصل السياسة الداخلية عن الخارجية ونفي أية علاقة بينهم.

[1] Volker Rittberger, **Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories**, **Op.cit.**

[2] السعيد ملاح، **تأثير الأزمة الداخلية على السياسة الخارجية الجزائرية**، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير علاقات دولية، جامعة قسنطينة،2005)، ص 25.

ثالثا– الواقعية النيوكلاسيكية:

تنقسم الواقعية النيوكلاسيكية إلى **الواقعية الدفاعية** والواقعية **الهجومية**، فكلاهما يعترف ويقر بدور وتأثير البنية الداخلية وإدراكات صانع القرار على توجهات وأهداف السياسة الخارجية.

أ– الواقعية الدفاعية:

تفترض الواقعية الدفاعية أن فوضوية النسق الدولي أقل خطورة، و بأن الأمن متوفر أكثر من كونه مفقودا، و هي بهذا تقدم تنازلا نظريا بتقليصها للحوافز النسقية الدولية، و جعلها لا تتحكم في سلوكات جميع الدول، إنها بدأت تقر بوجود سياسات خارجية متميزة، و بالتالي الاعتراف بالآثار الضئيلة للبنيات الداخلية على السلوك الخارجية[1].

فعندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية، و عندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية[2]، و بالتالي تخفف من حدة تأثير هذه البنية الفوضوية على سلوكات الفواعل، فالقادة السياسيون لا يحاولون وضع دبلوماسية عنيفة و إستراتيجية هجومية إلا في حالة الإحساس بالخطر، و بالتالي في غياب الأخطار الخارجية، الدول ليس لها دوافع آلية إلى إتباع هذه السياسات العنيفة[3].

---

[1] Giden Rose, "**Neoclassical realism and theories of foreign policy**", World politics, vol 51,1998, p p146–149.

[2] ستيفن وولت،"**العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة** «، ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، متوفر على الرابط: **http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR.**

[3] Jean– Jack Roche. **Theories des Relation Internationles**.5 eme Edition (Editions motchrestien, Paris, 2004) p 62.

وعليه فقد طورت الواقعية الدفاعية فرضياتها لتبين مـــن خلالها أثر البنيات الداخلية للدولة في تحديد طبيعة التوجه الخارجي للدول، ففي حالة وجود خطر خارجي، الدولة تجند مجموع القدرات العســـكرية، الاقتصادية والبشرية، وإدراك **هذا الخطر مرتبط بذاتية القادة السياسيين**، الذين يحدون من الوسائل المستعملة إلى الدفاع عن المصالح الحيوية فقط، وأكبر مصلحة حيوية هي الأمن.

إذا يبدو واضحا **أن** الحديث عن **إدراكات صناع القرار**، طرح جديد للواقعية الدفاعية، على عكس ما تم تداوله سابقا لدى الواقعية البنيوية **لوالتز**، فتوزيع القوى والتحولات الدولية مرتبط أساسا بإدراكات القادة الوطنيين، ويؤكدون ذلك انطلاقا من تشـــبيهات تاريخية وأخرى إدراكية، فدور إدراك الأخطار عند القادة السياسيين هو المؤدي إلى الاستقرار المنتظر حسب الواقعية الدفاعية.

و لقد أتت الواقعية الدفاعية بمصطلح " **الواقعية التعاونية** "المشجع و المؤكد على فوضى ناضجة عوض فوضى مطلقة، و هذا من أجل تفادي الحرب بوضع سياسات مشتركة لذلك[1]، ومع تراجع حالة الفوضى في النظام الدولي، سيتراجع بذلك أهم محدد لتفسير السلوك الخارجي بالنسبة لواقعية والتز ونتجه أكثر فأكثر لإثبات دور المحددات الداخلية في تفسير السلوك الخارجي (إدراك صانع القرار للبيئة الخارجية).

ب– الواقعية الهجومية:

ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدتها حول المرتكز الأساسي لها في أن الدولة و في إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث ترى عكس ذلك بأن الفوضى تفرض باستمرار على الدول تعظيم و زيادة القوة[2]، لذا يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى

[1] عبد السلام يخلف، محاضرة: **التبويب النظري للعلاقات الدولية عند "ستيفن وولت"**، (قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004).

[2] عبد السلام يخلف، المرجع نفسه.

بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة[1]، و بالتالي استمرار حالة الفوضى المطلقة، غير أن ما يميز هذا الطرح عن واقعية والتز هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية و المخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيا على فكرة الفوضى، و هذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد، حيث يؤكد " **فريد زكرياء**" من أن التركيز على السياسة الخارجية للدول يجب أن يضم المتغيرات الداخلية و النسقية و التأثيرات الأخرى مخصصة و محددة مظاهر السياسة الدولية التي يمكن تفسيرها بهذه المتغيرات[2].

شكلت هذه المواقف الجديدة بالنسبة للواقعية النيوكلاسيكية، تحولا عميقا لدى المدرسة الواقعية فيما يتعلق بالحدود الفاصلة بين ما هو داخلي وما هو خارجي لتفتح المجال أمام ضرورة إعادة النظر حول تأثير المحددات الداخلية في توجيه السياسة الخارجية.

بالإضافة لهذا فقد شكلت التطورات الجديدة على مستوى التفاعلات الدولية و التطور العلمي الذي عرفته الدول بداخلها، كذلك زيادة الاهتمام الشعبي و الرأي العام بقضايا العلاقات الدولية، و زيادة عدد الدول المستقلة، حيث أدى تنوع هذه الدول الجديدة و اختلاف تركيبتها و بالتالي سلوكياتها إلى فتح مجال الاهتمام لدراسة و مراقبة علاقاتها ببعضها البعض[3]، وفق مقاربات جديدة قادرة على استيعاب مختلف المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية خارج إطار المتغيرات النسقية، و بالتالي التأثير المتبادل حكرا على المستوى الحكومي، بل تعدى ذلك ليشمل العلاقات و التأثير المتبادل على المستوى المجتمعي و لو بدرجات متفاوتة حسب بنية الدول المعنية. ساهم هذا كله في زيادة الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية و بالتالي السياسة الخارجية بعد أن كانت وقفا من حيث الاهتمام على قطاعات معينة نخبوية في كل دولة[4].

---

[1] ستيفن وولت،"**العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة** «، ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني، متوفر على الرابط: **.http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR**

[2]John- Mearsheimer. **Realism.The Real World and Academia**. (University of Chicago, 2000) p 01.

[3] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سابق، ص 192.

[4]ناصيف يوسف حتى، نفس المرجع، ص193.

المطلب الثاني: النظرية الليبرالية

ظهرت المدرســـة الليبرالية و قد وصـــفت بأنها أكثر مدارس العلاقات الدولية إملاء لقيم التعاون الدولي، حيث تنظر إلى ذلك التعاون على أنه الحالة الطبيعية في العلاقات الدولية، و إلى النزاعات –لاســـيما المسلحة– على أنها الاستثناء[1]، لتأكد من جديد على أهمية الفرد و المجتمع في دراسة العلاقات الدولية،

01- الليبيرالية الجديدة:

الليبراليون الجدد ينطلقون في فهم السياسة الخارجية من منطلقات داخلية عكس ما ساد لدى الواقعية البنيوية التي اعتمد **منهج تحليل تنازلي فوقي**، عبر إعطاء الأولوية في التحليل للمســـتوى النســـقي الكلي.

02- الليبرالية النفعية:

تعتمد الليبرالية النفعية على "مقاربة تحليلية وفق **منهج تصـــاعدي من أســـفل نحو الأعلى، لذا** فهي تندرج في إطار المستوى الفرعي للتحليل. حيث تسعى لشرح السياسة الخارجية للدول "من الاسفل". وتفترض هذه النظريات أن السياسة الخارجية للدول يتم تحديدها أساسا بالتقاء عوامل داخلية[2].

يؤكد الليبراليون النفعيون بأن السياسة الخارجية هي أساسا تعتبر وظيـــفة للدولة، والأولويات بالنسبة للسياسة الخارجية مصادرها الرئيسية تكمن في البيئة الداخلية للدول، وتبرير الواقع يستلزم النهج التصاعدي لدراسة السياسة الخارجية، و بصفة أدق ، تؤكد بأن السياسة الخارجية لدولة ما هي الأهداف التي تحددها مصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة ، أي الدولة ستواصل هذه السياسة التي تخدم مصالح هذه الأطراف الفاعلة

[1] جهاد عودة، **النظام الدولي...نظريات وإشكاليات**، مرجع سابق، ص 54.

[2] Volker Rittberger, **Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories**, **Op.cit.**

أكثر و باستمرار[1]، لذا تفترض على هذا الأساس أن الدول تعتبر فواعل غير وحدوية ، بحيث تنفرد كل دولة بنموذجها الخاص في السياسة الخارجية، انطلاقا من انفرادها بنموذج تفاعلي داخلي يعكس مصالح كل مجتمع، تجسد لاحقا في سلوكيات دولها الخارجية.

وفي هذا السياق تضيف هذه النظرية بأن السياسة الخارجية للفواعل تكون عقلانية من حيث الأهداف، وتعتمد في هذا على **نموذج الرجل الاقتصادي**، بحيث تعاملت مع السياسة الخارجية باعتبارها " سياسة البحث عن الربح الصافي" (متغير تابع) كما تحددها مصالح مجتمعاتها (المتغير المستقل)، فالفواعل من أفراد، جماعات ومختلف الفئات الاجتماعية سلوكاتهم تفهم كفواعل موجهة الأهداف ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد، وتتابع الفواعل بوعي وإدراك الأهداف التي تسعى الى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف، لذلك فالمنطق المعتمد هن هو منطق نتائجي " لسلوك الفواعل، فالسياسة الخارجية بالنتيجة تعبر عن مصالح قطاعات المجتمع الذين هم في موقع لفرض أهدافهم على وكلاء يمثلون الدولة في الساحة الدولية.

المطلب الثالث: النظرية البنائية

بدأت الدراسات الحديثة و خاصة الاتجاهات النقدية الاجتماعية و البنائية في دراسة السياسة الخارجية للدول، مراعاة التداخل بين البيئة الاجتماعية ، و البيئة الاجتماعية الخارجية[2].

اعتمد البنائيون تصورا وسطيا في محاولة تفسيرهم للسلوك الخارجي للدول اعتمدوا مستوى **تحليل وسط** بين المستوى الكلي أو النسقي الذي يعتمد نظرة فوقية لسلوك الدول ، حيث تتخذ كلا مستويات التحليل – المجتمع الدولي والمجتمع المحلي – في الحسبان[3]، بحيث ترى أن كلا المجتمعين المحلي و الدولي تحتوي

[1] Ibid.

[2] مارسيل ميرل، **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**، تر: حسن نافعة، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986)، ص ص 145- 146.

[3] Volker Rittberger, **"Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories"**, **Op.cit.**

على قيم مشتركة، تمثل محدد مهم لسلوك الدول الخارجي، لذلك لفهم سلوك السياسة الخارجية لدولة بعينها ، هناك نظامين اجتماعيين مختلفين يمثلان مرجعية مشتركة بالنسبة لهؤلاء الوكلاء أو العملاء ، أي صناع القرار سياستها الخارجية الذين يمثلون دولتهم و قيم مجتمعهم: المستوى الدولي وكذلك المجتمع المحلي.

كما ترجع تاثير المعايير الاجتماعية على سلوك السياسة الخارجية للدول إلى عمليات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها صناع القرار، بالنسبة لعملاء الدولة هناك تحليلين متميزين للتنشئة الاجتماعية يحدثان في نفس الوقت، لأنهم في تفاعل بين نظامين اجتماعيين مختلفين في المجتمع الدولي والمحلي لكل مجتمع يواجه عمليات تنشئة اجتماعية مختلفة، فكما تؤثر القيم الداخلية على سلوك الفواعل، كذلك تلعب القيم الدولية من خلال المؤسسات الدولية والإقليمية دروا مؤثرا في توجيه سلوك الفواعل، ويحدث أن تلاؤم الدول بما يتناسب وبنية القيم الداخلية وكذلك الدولية، فكل دولة ترغب في تمرير قيمها للخارج لكن عبر التقيد بالإملاءات والقيم الدولية، كعدم شرعية الحرب كأداة لإثبات الهوية الخارجية. فالوكلاء الداخليون الممثلون لدولهم، يشبعون إلى جانب قيم مجتمعاته، بالقيم النابعة من الثقافة العالمية (ثقافة الأمن والسلم).

حسب البنائية، التغير البنيوي، أو التغير الثقافي، يحدث عندما يقوم الفواعل بإعادة تعريف من هم وماذا يريدون، التغييرات في السياسات الخارجية تحدث مع تغيرات في وضعية ومكانة الدور للدولة المستهدفة المتغير المستقل)، السياسة الخارجية التعاونيه سوف تتطور ، و ذلك عندما يكون التغيير في الدور من منافس إلى صديق ، و هذا ما يحدث في عملية تشكيل الهوية الجماعية في الاتحاد الأوربي. [1]

1 Ibid.

خلاصة الفصل

تعدد تعاريف السياسة الخارجية الا ان كلها تتمحور حول سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة قريبة او بعيدة الأمد، كما تتميز بالطابع الرسمي والواحدي الذي يحدد من يقوم بوضع هذه السياسة، كما أنها تتميز بالطابع الخارجي والذي يحدد الجهة التي توجه إليها السياسة الخارجية والتي دوما تكون خارج حدود الدولة وتتنوع هذه الجهات وفقا لتنوع الفواعل في العلاقات الدولية.

اما عن توجهات السياسة الخارجية فتكون حسب نوع الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة وكذلك حسب موقع الدولة المادي والمعنوي.

تتوجه الدول توجها إقليميا أو دوليا وذلك وفقا لمجالها الجغرافي والحيوي بحثا عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها تحقيق أهدافها الاستراتيجية، كما تتوجه الدول في سياستها الخارجية توجها تدخليا أو لاتدخلي لتغيير التركيبة السياسة للدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير فيها النخب الحاكمة، مع اختلاف الوسائل المستخدمة.

اما فيما يخص محددات السياسية الخارجية فتنقسم إلى محددات داخلية وأخرى خارجية، فالمحددات الداخلية تتعلق بالبيئة الداخلية للدولة، وتتنوع هذه المحددات بدءا من الجغرافيا ودور الموقع الجغرافي في تحديد أهمية الدولة، إلى تنوع الموارد الطبيعية وتوفرا الذي يعطي للدولة قوة اقتصادية في حال استخدامها بشكل جيد.

تلعب المحددات الشخصية والمجتمعية والسياسة الدور الهام في توجيه السياسة الخارجية وفقا لأطر فكرية أو إيديولوجية وحتى ثقافية وحضارية وتاريخية، أما المحددات الخارجية فهي في الأساس تتمحور حول النسق الدولي من خلال تعدد الوحدات الدولية والذي من شانه أن يربط هذه الوحدات ببعضها البعض أكثر، كلما زاد عدد هذه الوحدات.

الفصل الثاني

تمهيد:

تعمل الدول من خلال سياستها الخارجية على تنفيذ اهدافها في المجتمع الدولي، وتهدف السياسة الخارجية لبلد ما إلى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الاخرى، من اجل تحقيق امنها وضمان الحدود والحاجات الاساسية للدولة، وتتعدد الاساليب والوسائل للوصول إلى الاهداف بحسب امكانيات الدولة وقدرتها على التأثير، حيث سنتطرق في هذا الفصل الى اليات تنفيذ السياسة الخارجية التركية من خلال التعرف على:

- محددات السياسة الخارجية التركية.
- أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية.

ومن ثم ستنطرق الى محددات العلاقات التركية المصرية في ضوء التطور التاريخي، وفي الأخير نختم الفصل بدراسة السياسة الخارجية التركية تجاه مصر في أربع فترات مختلفة بدءا من فترة حكم مبارك مرورا بفترة حكم المجلس العسكري، فترة حكم مرسي وانتهاءا بالفترة الحالية – فترة حكم عبد الفتاح السيسي–

المبحث الأول: محددات السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية

ينبع تأثير أي مؤسسة رسمية في صنع السياسة الخارجية من مسألتين أساسيتين، التوصيف الدستوري والشخصية الكارزمية القائمة على هذه المؤسسة وقدراتها الذاتية

فبالنسبة للسياسة الخارجية التركية فقد كانت في الماضي محكومة بتوجهات المؤسسة العسكرية والمؤسسات الرسمية المحكومة من قبل التيارات القومية، واستمر هذا الحال إلى أن تمكن حزب العدالة والتنمية في عام 2002

ويتفاوت تأثير المؤسسات التركية الرسمية من مؤسسة إلى أخرى في صنع السياسة الخارجية التركية، ويمكن رصد أهم هذه المؤسسات وفق الاتي:

1. السلطة التشريعية:

تخضع عملية صنع القرار من الناحية القانونية في تركيا إلى دستور عام 1982، من ناحية تكوين السلطات العامة ومن ناحية العلاقات بينها واختصاصاتها[1]، ويتألف دستور 1982 من مقدمة وسبعة أقسام اشتملت على 177 مادة، وقد أولت المقدمة أهمية لدور المؤسسة العسكرية في الحفاظ على التكامل الإقليمي ووحدة الأمة التركية وصيانة المبادئ الاتاتوركية[2].

تتكون السلطة التشريعية في تركيا من ''المجلس الوطني التركي الكبير'' ويختلف عن سابقة الذي شكل وفق دستور 1961 من حيث انه يتكون من هيئة واحدة وليس هيئتان كما كان سابقا فقد تم الاعتماد على صيغة الهيئة الواحدة نتيجة فشل هيئة الشيوخ بأداء دورها كمراقب مستقل، كما تم تمديد مدة البرلمان من أربع إلى خمس سنوات في دستور 1982.[3]

اختصاصاته في السياسة الخارجية حددت في المادة 87 من الدستور في اعلان الحرب والتصديق على الاتفاقات الدولية، واتخاذ قرارات ارسال القوات التركية خارج حدود الاراضي التركية.

ان للمجلس الوطني التركي الكبير دور واضح في السياسة الخارجية التركية، فالحكومة التركية ملزمة وفق الدستور الرجوع إلى المجلس للحصول على تفويض او تأييد للكثير من سياساتها، ولعل من اهم ما يتمتع به

---

[1] جلال عبد الله معوض، **صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية –التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص 15.

[2] وصال نجيب العزاوي، **"بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا"**، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الثاني، العددان (5 – 6) صيف 2004، ص3.

[3] بلوند تانور، **مكانة البرلمان في تركيا، في: اندرو فنكل ونوكهت سيرمان، تركيا المجتمع والدولة**، تر د. حمدي حميد الدوري (بغداد: بيت الحكمة، 2002)، ص ص182 – 183.

المجلس هو التصديق على المعاهدات والاتفاقيات التي توقعها السلطات التنفيذية، وايضا الموافقة على المسائل المتعلقة بالحرب من التفويض بشن الحرب او استخدام الاراضي التركية كمنطلق لعمليات عسكرية، وكان ذلك واضحا ندما سعت الولايات المتحدة الامريكية في ادخال تركيا في حربها على العراق عام 2003، الا ان رفض المجلس الوطني التركي حال دون اشتراك تركيا في هذه الحرب، فضلا عن عدم استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للأراضي التركية.

2. السلطة التنفيذية:

تتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومؤسسات التعليم العالي والمؤسسات المهنية ذات الصفة العامة ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية ومجمع أتاتورك العالي للثقافة واللغة والتاريخ ورئاسة الشؤون الدينية وكذلك المؤسسات المشابهة ضمن السلطة التنفيذية[1].

أ- رئيس الجمهورية:

يعد رئيس الجمهورية في تركيا رئيس الدولة الأعلى، ويمثل وحدة الأمة التركية، ويضمن تنفيذ الدستور وانتظام العمل في أجهزة الدولة، وكان رئيس الجمهورية التركي في الدساتير السابقة ينتخب لمدة رئاسية واحدة مدتها 7 سنوات وعن طريق المجلس الوطني التركي من بين اعضائه، أما بعد التعديل الدستوري الذي جرى الاستفتاء عليه في أكتوبر 2007 فإن مدة الرئاسة تكون لخمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة ويتم انتخابه مباشرة من الشعب عن طريق الاقتراع المباشر، بشرط أن لا يقل عمره عن 40 سنة، وانه يكون قد أنهى تعليمه الجامعي[2].

وتتمثل صلاحيات رئيس الجمهورية التركي حسب الدستور فيما يتعلق بالسياسة الخارجية[3]، في الموافقة على تعيين ممثلي تركيا لدى الدول الأخرى، وقبول أوراق اعتماد ممثلي الدول الاجنبية المعتمدين لدى تركيا، والتصديق على الاتفاقيات الدولية، وتولي منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام هذه القوات، وتعيين رئيس الأركان العامة، ودعوة مجلس الأمن القومي للانعقاد ورئاسته.

[1] محمد آيدن، بشير آتالي وآخرون، **تركيا 2007** (أنقرة: الحكومة التركية، 2007)، ص 142.
[2] عقيل سعيد محفوض، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسات العامة** (دبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008) ص 146.
[3] جلال عبد الله معوض ومحمد وفاء حجازي وآخرون، مرجع سابق، ص ص17-18.

ويعتمد رئيس الجمهورية التركي في عملية صنع القرار الخارجي على هيئة استشارية تتألف من رئيس الوزراء ووزير الخارجية والقادة العسكريين، فضلا عن زعماء الأحزاب السياسية ذات النفوذ[1].

وقد ركز دستور عام 1982 السلطة بيد رئيس الجمهورية مما عزز المهام القيادية لرئيس الجمهورية على القوات المسلحة ولكن عمليا يعد رئيس أركان الجيش هو القائد الفعلي للقوات المسلحة والذي يرشح بتزكية من مجلس الوزراء ويعينه رئيس الجمهورية، وهو مسؤول أمام رئيس الوزراء وواجباته الرئيسة هي: رفع التوصيات إلى الحكومة في المسائل العسكرية وإعداد الخطط العسكرية في حالة الحرب وقيادة التشكيلات العسكرية[2].

إن صلاحيات منصب رئيس الجمهورية التركي لا تقف عند الحدود الدستورية التي وضعها له الدستور، وإنما تتصل بشخصية الرئيس وقدراته الشخصية أيضا، فالرجوع للتاريخ التركي نجد أن هناك رؤساء كان تأثيرهم أكبر مما هو منصوص عليه في الدستور التركي، بدأت بالرئيس التركي **مصطفى كمال اتاتورك** مروراً بتورجوت **اوزال وسليمان ديميرل** وانتهاءً بالرئيس الحالي **رجب طيب اردوغان**، فالسمة المشتركة لهؤلاء الرؤساء هو الكارزما والحضور والتأثير الفاعل في السياسة التركية.

ب- دور مجلس الوزراء في السياسة الخارجية:

يعتبر مجلس الوزراء من أهم المؤسسات الرسمية في عملية صنع السياسة الخارجية التركية، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء، ويُعين رئيس الوزراء من رئيس الجمهورية من بين النواب (رئيس الحزب الحائز على أغلبية مقاعد البرلمان)[3] ، ويقوم رئيس الوزراء باختيار الوزراء وتشكيل حكومته وعرض أسمائهم على رئيس الجمهورية وعادة ما يوافق عليها رئيس الجمهورية [4]، كما يعد مجلس الوزراء مركز السلطة التنفيذية، وذلك بسبب ان النظام السياسي في تركيا هو نظام برلماني[5].

أما اختصاصات مجلس الوزراء فتتمثل في: إصدار قرارات لها قوة القانون بموجب تفويض من البرلمان، دون أن يحدد هذا التفويض مجالات معينة لا يمكن أن تشملها هذه القرارات، كما يتمتع مجلس الوزراء برئاسة الجمهورية عند إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية و بسلطة إصدار هذه القرارات، واتخاذ قرارات متعلقة بالرسوم والضرائب الجمركية في مجال التجارة الخارجية، وحماية الأمن القومي وإعداد القوات المسلحة للدفاع

[1] محمد أيدن، بشير أتالي وآخرون، تركيا 2007، مرجع سابق، ص 142.
[2] أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**، (القاهرة، 1973)، ص50.
[3] جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 20.
[4] جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 19.
[5] عقيل سعيد محفوظ، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسات العامة**، مرجع سابق، ص 147.

والحرب، فضـــلا عن ذلك يقترح رئيس الجمهورية تعيين رئيس الأركان العامة، ويرأس رئيس الوزراء مجلس الأمن القومي في حالة عدم اشتراك رئيس الجمهورية فيها[1].

ورئيس الوزراء، وفق الدستور، له صلاحيات واسعة في سياسة تركيا الخارجية، فهو الذي يدير دفة السياسة الخارجية للدولة، كما ان رئيس الوزراء يضطلع بمسؤوليات واسعة يمنحها الدستور التركي له، ولعل زيادة حجم التأثير لصالح رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء نابع بجزء كبير منه إلى الاصلاحات الدستورية التي قللت من سطوة المؤسسة العسكرية وبشكل تدريجي.

تم التصويت على بعض التعديلات الدستورية في استفتاء تم إجراؤه في الثاني عشر من شهر سبتمبر 2010، أي في الذكرى السنوية الثلاثين لانقلاب عام 1980، وهذه التعديلات حدت من تاثير المؤسسة العسكرية، كما أنها شملت اصلاحات قضائية، والغت الحصانة التي كان يتمتع بها العسكريون الاتراك في عدم خضوعهم أمام القضاء التركي، حيث كانوا يخضعون إلى المحاكم العسكرية فقط حتى لو ارتكبوا جرائم ضد النظام الديمقراطي او جرائم مدنية، ولكن بعد التعديلات الدستورية هذه وسريان مفعولها تم اعتقال أكثر من مائتي وخمسين فردًا من العسكريين الذين كان بعضهم من كبار الجنرالات ووجّهت لهم تهمة التحضير لانقلاب عسكري[2] .

ج- المؤسسة العسكرية

تعد المؤسسة العسكرية التركية من المؤسسات الرسمية الفاعلة في السياسة التركية، وهذا يعود إلى عوامل عدة منها تاريخية واجتماعية وثقافية فضلا عن قوة هذه المؤسسة ومنذ القدم، فهي واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي التركي وهي الأقدم والأكثر تنظيماً في تاريخ الدولتين العثمانية والتركية، ولا تزال الركن الأساس الذي تقوم عليه الدولة التركية الحديثة[3].

ودور الجيش التركي في السياسة التركية اتخذ طابع الاستمرار وفي حقب زمنية متباينة من عمر الدولة التركية ابتداءا من الانقلاب العسكري في عام 1908 الذي كان بداية لسلسلة من التدخلات العسكرية تمثلت في أعوام 1919 و1923و 1960 و 1970 و1971 و1980) [4].

---

[1] جلال عبدا لله معوض، مرجع سابق، ص ص 20-21.

[2] فاطمة كايبال، **صراع السلطة بين الحكومة والجيش في تركيا: اطاحة اردوغان بالجنرالات هل هو انقلاب المدنيين على العسكريين؟**، ترجمة رائد الباش، صحيفة قنطرة 2011.

[3] عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص148.

[4] وصال نجيب العزاوي، **المؤسسة العسكرية التركية، دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية (1960-1980)**، سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 81،2005، ص5.

وقبل فترة حكم حزب العدالة و التنمية، كان الجيش التركي يتمتع بدور كبير في السياسة الداخلية والخارجية التركية من خلال قيادة الأركان التركية، وليس من خلال الضباط ذوي الرتب الدنيا، فالعرف في تركيا أن على كل ضابط أن يبتعد عن السياسة –استنادا لأقوال أتاتورك – وضرورة عدم تدخل الاحزاب في أعمال المؤسسة العسكرية، فمن وجهة نظر الجيش يجب على الاحزاب أن تعمل على رفاهية الشعب وترسيخ الديمقراطية، وأن السياسي الحقيقي يجب أن يكون مؤمنا بمبادئ أتاتورك[1].

بالرغم من الانقلابات التي قامت بها المؤسسة العسكرية، فإن من تقاليدها عدم البقاء في الحكم لمدة طويلة، كما أن انقلاباتها ليست دموية وهدفها مواجهة خطر أو إصلاح خلل داخل الجهاز المدني وهناك قدر من الإيمان داخل هذه المؤسسة أن دورها هو حراسة النظام العلماني في تركيا وليس السيطرة عليه لذا فإن من المهم بالنسبة لها أن تحافظ على استقلاليتها قدر الإمكان[2].

وتعد المؤسسة العسكرية التركية من أقوى مؤسسات الدولة التركية وأكثرها تنظيما كما أنها ''كانت سلطة تقع فوق الدستور ومؤسسات الدولة الأخرى بما فيها الهيئات المنتخبة''[3]، لهذا أصبح الجيش مؤسسة مستقلة معترف بها من الدوائر الحاكمة في تركيا كحام وشريك في النظام العلماني، وأصبحت القيادة العامة جزءا لا يتجزأ من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وقد أعطاها ذلك صلاحيات مهمة في عملية صناعة القرار الخارجي عندما يتعلق الأمر بالدفاع الوطني[4].

والقاعدة الرئيسة في تركيا قبل العدالة والتنمية كانت إن للجيش دوراً رئيساً في حراسة النظام ضد المخاطر التي تهدده، فقد وقفت المؤسسة العسكرية على الدوام خلف الجهاز المدني، وكانت المؤسسة العسكرية تمارس نفوذها من خلال هيمنتها على مجلس الأمن القومي، كما أن المؤسسة العسكرية التركية حاولت وعلى الدوام أن تجعل السلطة تنحصر في قمة القوات المسلحة (قيادة الأركان العامة وقيادات الجيش) للحفاظ على قوة ونفوذ هذه المؤسسة، كما أن السلطة السياسية لا يجب ان تنفصل عن قيادة الجيش مثلما كان في 1960 ومن ثم أمكانية ان يجمع الجنرالات في الحكم بين مناصبهم السياسية ومواقعهم العسكرية داخل المؤسسة[5].

---

[1] وليم هيل، **الجيش التركي والسياسة 1960-1973 في كتاب، اندرو فنكل ونوكهت سيرمان، تركيا المجتمع والدولة**، ترجمة د. حمدي حميد الدوري ود. عدنان ياسين مصطفى (بغداد: بيت الحكمة،2002) ص ص،67-69.

[2] معتز محمد سلامة، **الجيش والسياسة في تركيا، مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد 131، يناير 1998، ص 142.

[3] جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 117.

[4] فيروز أحمد، **صنع تركيا الحديثة**، ترجمة د. سلمان داود الواسطي ود. حمدي حميد الدوري (بغداد: بيت الحكمة، 2000) ص ص،237-293.

[5] فلاديمير ايفانوفيتش دانيلوف، **الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش**، ترجمة، يوسف إبراهيم الجهماني، (دمشق: دار حوران) ص ص16-17.

واستمدت المؤسسة العسكرية قوتها ومكانتها هذه نتيجة جملة من العوامل وأهمها[1]:

- التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وتمتعها باستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية
- ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة التركية، أذ إنها تحتل وفقا لهذا المعيار في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين دول حلف شمال الأطلسي.
- تحول الجيش إلى قوة مالية مهمة، وليس ثمة ما يشبه مثل هذا الطابع في أي دولة أخرى باستثناء البرازيل، كما أن شركة OYAK التابعة للجيش[2] هي واحدة من أهم وأضخم خمس شركات في تركيا.

إن دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية واضحة فهي تمارسه بفاعليه، وكان ذلك واضحا عن طريق موقف المؤسسة المعارض لإقحام تركيا بدور مباشر في أزمة الخليج الثانية1990-1991[3].

يضاف إلى ذلك ان فاعلية وقوة تأثير المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الخارجية التركية يرتبط بعاملين أساسيين: الأول، مستوى الاستقرار الأمني في تركيا، فكلما استمرت المشكلات الأمنية المتصلة بالقضية الكردية ومشكلة قبرص واليونان، بقدر ما سيستمر حضور الجيش في القرار السياسي التركي، لأنها تعد الضامن والحامي لوحدة الاراضي التركية، اما العامل الثاني: هو مدى تقدم وتيرة الاصلاح في تركيا على تطبيق الاصلاحات في الداخل وبمدى ابعاد الجيش عن صناعة القرار.

ويمكن القول ان المؤسسة العسكرية التركية تواجه في الوقت الحاضر ازمة غير مسبوقة تتصل بتغير قواعد اللعبة في الداخل، واهمها التأييد الشعبي الكبير لحزب العدالة والتنمية، فالعسكر لا يستطيع ان يواجه علناً السلطة التي تحظى بتأييد غالبية المجتمع التركي، يضاف إلى ذلك ان قواعد اللعبة الدولية والاقليمية تغيرت ايضاً بعد الحرب على العراق وحاجة الولايات المتحدة الامريكية في مدة رئاسة الرئيس الامريكي باراك اوباما إلى السلطة الموجودة في تركيا ذات الطابع الاسلامي لكي تكون جسراً بينها وبين العالم الاسلامي، فضلا عن نموذجا للاسلام المتصالح مع الديمقراطية والعلمانية، هذه العوامل كلها ادت إلى ان لا يكون للجيش التركي حرية حركة كما كان في السابق، لهذا يوجد في المؤسسة العسكرية نفسها تحولات داخلية وخارجية.[4]

---

[1] جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص ص 117-118.

[2] صندوق المعاشات للقوات المسلحة (OYAK) شركة متعددة الوظائف والاغراض تأسست في عام 1961 ومرتبطة كليا بالمؤسسة العسكرية التركية، وهي تهتم وبشكل كبير بإفراد القوات المسلحة التركية (المتقاعدين والمعوقين فضلا عن دعم عوائل من توفى منهم) فضلا عن انها تقدم لأعضائها العسكريين القروض والقروض المنزلية وغيرها، فهي تفرض ضريبة على الافراد المشتركين فيها تصل الى 10% من الراتب، ويعمل فيها حوالي 20000 الف ضابط فضلاً عن 2500 متقاعد، هذه الشركة لها اسهم واستثمارات كبرى في تركيا والعالم تصل الى 26 شركة في السيارات وبالاشتراك مع شركة رينو المعروفة والاسمنت والاموال والخدمات وقطاعات الحديد والصلب والنقل وتكنولوجيا المعلومات والطاقة الخ، فهي تعد الأداة الفاعلة للجيش التركي لتأمين الاموال اللازمة له.

[3] جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص119.

[4] محمد ياس خضير، **السياسة الخارجية ـ الفواعل والدوائر ـالجزء الثالثـ**، المعهد المصري للدراسات، 23 يونيو، 2016.

وخلاصة القول إن المؤسسة العسكرية تعد من أهم المؤسسات الرسمية التركية في عملية صنع السياسة الخارجية والداخلية وبالأخص إذا ما تعلق الأمر بالأمن والدفاع، فهي مؤسسة قوية لها تاريخ طويل فضلا عن سعي القائمين عليها إلى تحديد دورها في كل حقبة وعدم السماح لأية جهة سياسية في تركيا أن تحدد خيارات وتحركات هذه المؤسسة.

المطلب الثاني: المؤسسات الغير رسمية

1- الأحزاب السياسية:

تتعدد المؤسسات غير الرسمية المؤثرة في سياسة تركيا الخارجية حيث يمكن دراسة أهم هذه الأحزاب كالاتي:

- **حزب العدالة والتنميةAKP** :

تأسس في 14 اوت 2001 من قبل عدد من أعضاء حزب الفضيلة المحظور الذين توزعوا على حزبي السعادة وحزب العدالة والتنمية، وبرئاسة رجب طيب اردوغان رئيس بلدية اسطنبول السابق، وقد أكد مؤسسو الحزب البالغ عددهم 74 ومعظمهم من الجامعيين ورجال أعمال جمعوا بين الشباب وكبار السن، أن حزبهم يريد التوجه إلى قاعدة انتخابية أوسع من حزب الفضيلة الذي كان خطابه الإسلامي يجتذب بصورة خاصة الناخبين المتدينين ويثير استياء المؤسسة العسكرية والقادة السياسيين.

استطاع أن يحقق الفوز في الانتخابات البرلمانية لعام 2002، وبنسبة كبيرة تصل إلى أكثر من 65% من مقاعد البرلمان، واستطاع أن يشكل الحكومة برئاسة رجب طيب اردوغان، أما حزب الشعب الجمهوري فقد شكل المعارضة داخل البرلمان.

وفي انتخابات 22 جويلية2007 حصل ايضا حزب العدالة والتنمية على المرتبة الاولى في الانتخابات التشريعية التي جرت وبناءا على طلب حزب العدالة والتنمية، فضلا عن ذلك أصبح عبد الله غول (نائب رئيس حزب العدالة والتنمية) في عام 2007 رئيسا للجمهورية، يضاف إلى ذلك فقد حصل حزب العدالة والتنمية في الانتخابات المحلية التي أجريت في مارس 2009 على المرتبة الاولى، ولكن بنسبة أقل من نتائج الانتخابات السابقة، وهذا بدوره أعطى دورا كبيرا لحزب العدالة والتنمية[1].

ولكن في الوقت نفسه كانت قيادات حزب العدالة والتنمية تخشى من سعي الاحزاب السياسية العلمانية والمؤسسة العسكرية حظر هذا الحزب عن العمل السياسي كما حصل مع حزب الرفاه وحزب

[1] محمد نور الدين، **تركيا الصيغة والدور**، (بيروت: رياض الريس للنشر والكتب، 2008)، ص ص 21-25.

الفضـــيلة، وبالأخص بعد التعديلات التي قام بها حزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بالحجاب وطلاب المدارس الدينية، مما أثار حفيظة المؤسسة العسكرية والكثير من الأحزاب السياسية الأخرى.

أما انتخابات 2011 فقد حقق حزب العدالة والتنمية 49.8% من الأصوات مما مكنه من تشكيل الحكومة بصـورة منفردة برئاسـة رجب طيب اردوغان، وبعدها في عام 2014 وفي الاقتراع المباشـر فاز رجب طيب اردوغان بمنصـب رئيس الجمهورية التركية ومن خلال الانتخاب المباشـر من قبل الشـعب ليحل محله في منصـــب رئيس الوزراء احمد داوود اوغلو، الا ان انتخابات 2015 الاولى أدت إلى انتكاســـة حزب العدالة والتنمية فقد تراجعت نسـبة الأصـوات التي كان يحصـل عليها في الانتخابات الماضـية ووصـلت إلى 40.9%، لصـالح صـعود حزب الشـعوب الديمقراطية (الكردي) والذي حصـل على نسـبة 13.1% من الأصـوات والتي مكنته من دخول الحياة السياسية.

- **حزب الشعب الجمهوري:**

ويعد حزب الشـعب الجمهوري من أكثر الأحزاب المعارضـة لتوجهات وسـياسـات الحكومة التركية الحالية ولسـياسـات حزب العدالة والتنمية، وهو يمتلك رؤية مختلفة تجاه القضـايا العربية والإسـلامية عن رؤية حزب العدالة والتنمية.

كما يعتبر من اقدم الأحزاب التركية العاملة في السـاحة التركية، وقد حقق نتائجاً مختلفة ففي الانتخابات البرلمانية في عام 1995 حقق حوالي 8% من المقاعد، أما في انتخابات 2002 فقد حقق نتائجاً جيدة والتي وصـلت إلى أكثر من 31%، فقد جاء في المرتبة الثانية بعد حزب العدالة والتنمية، مما هيأ له دوراً كبيراً في التأثير في السـياسـة التركية وفي انتخابات 22 جويلية 2007 حصـل حزب الشـعب الجمهوري على المرتبة الثانية بعد حزب العدالة والتنمية، وفي انتخابات عام 2011 أيضـا حقق هذا الحزب المرتبة الثانية بين الأحزاب التركية فقد حصـل على 27% من مجموع أصـوات الناخبين الاتراك وهي نتيجة أقل عن الانتخابات السابقة، اما في انتخابات 2015 الاولى والثانية فقد استمر هذا الحزب يحتفظ بالمكانة الثانية[1].

- **حزب الحركة القومية:** تأسس حزب الحركة القومية في 7 جوان 1983 تحت اسم حزب العمل القومي (MCP) الذي دخل الانتخابات البرلمانية في 1991/10/20 متحالفا مع حزبي

[1] Election Resources on the Internet: **Elections to the Turkish Grand National Assembly – Results Lookup**، 2015.

''الرفاه'' والديمقراطية الإصلاحية، ونجح في دخول البرلمان بـــ19 نائبا على رأسهم رئيس الحزب **ارسلان توركيش**[1].

لم يستطع أن يؤدي دورا فاعلا في المجلس الوطني التركي الكبير نتيجة فشله في انتخابات عام 1995، ولكنه اســـتطاع أن يحقق نجاحات وبالأخص في انتخابات عام 1999 إذ نال 17.9 % من الأصـــوات وحصـــل على 129 مقعدا في المجلس الوطني التركي الكبير، وبذلك عُدَ الفائز الثاني بعد حزب اليســـار الديمقراطي الحاصـل على 22.2 % من الأصـوات، برغم إن التوقعات كانت تشـير إلى انه بالكاد سـيتجاوز الحاجز الانتخابي[2]

وفي انتخابات عام 2002 حصل حزب الحركة القومية على المرتبة الرابعة وفي انتخابات التي جرت في 22 جويلية 2007 حصـــل على المرتبة الثالثة بعد حزب العدالة والتنمية وحزب الشـــعب الجمهوري وبنســـبة 14.3% من مجموع أصـوات الناخبين الاتراك، واسـتمر ترتيب هذا الحزب في انتخابات 2011 فقد حصـل على المرتبة الثالثة ونســـبة 13% من مجموع أصـــوات الناخبين الاتراك، وفي انتخابات 2015 الاولى والثانية استمر هذا الحزب في المرتبة الثالثة بين الأحزاب التركية الفائزة[3].

الخريطة الســـياســـية بعد انتخابات 2015 الأولى، غيرت الكثير من القناعات في الداخل التركي فالتراجع الذي أصاب حزب العدالة والتنمية وصعود حزب الشعوب الديمقراطية الكردي للساحة السياسية حرم حزب العدالة والتنمية من تشـــكيل حكومة اغلبية كما كان يفعل منذ عام 2002، الا ان حزب العدالة والتنمية ســـرعان ما اســـتعاد الاغلبية بعد انتخابات 2015 الثانية الامر الذي دفع الكثيرون إلى التوقع بان سياسات تركيا الخارجية ستستمر وفق اتجاهاتها منذ 2002.

2- الجماعات والهيئات غير الرسمية:

المؤسـسـات والحركات غير الرسمية في تركيا لا تقف عند الأحزاب السـياسـية فقط، وإنما أيضـا هناك جماعات المصـالح والحركات الدينية والهيئات غير الرسمية، التي تمارس دوراً مهماً في السـياسـة الخارجية التركية، ومنها:

- **وكالة التعاون والتنسيق التركية** :تأسست بقرار من مجلس الوزراء التركي في 24 جانفي 1992 اســـتجابة لحاجة الجمهوريات التركية عقب تفكك الاتحاد الســـوفيتي الى إعادة الهيكلة والتنمية،

[1] جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا**، مرجع سابق، ص 108.
[2] محمد ياس خضير، مرجع سابق.
[3] Election Resources on the Internet. Op.cit.

وأعلن قرار تأسيسها في الجريدة الرسمية بتاريخ 27 جانفي 1992 برقم 21124 كمؤسسة تعاونية دولية تابعة لوزارة الخارجية بموجب قانون رقم 480.

وفي 28 ماي 1999 أُلحقت مباشرة برئاسة الوزراء ونشر القانون رقم 4668 بخصوص بنية ومهام رئاسة التعاون والتنمية التركية حيز التنفيذ بعد نشره بالجريدة الرسمية برقم 24400 في 12 ماي 2001، مؤسسة ذات شخصية اعتبارية مسؤولة أمام رئاسة الوزراء.

ومنذ عام 2002 وحتى اليوم زادت الوكالة من تأثيرها وانتشارها بحملات المساعدات التنموية التي نفذتها بالخارج مع ارتفاع مستوى التقدم في تركيا والانفتاحات التي قامت بها الحكومة في سياستها الخارجية.

ويمكن أن نوجز أهداف TIKA في تلك الفترة بأنها مساعدة الجمهوريات التركية في إنتاج بنيتها الاجتماعية بنفسها، وإنشاء هويتها الخاصة بشكل سليم، وتطوير الحقوق الثقافية والسياسية، وإتمام النقص في أمور البنية التحتية الفنية، ونفذت **تيكا** العديد من المشروعات في الفعاليات في مجالات التعليم، والصحة، والترميم، والزراعة، والتنمية، والمالية، والسياحة، والصناعة.، وافتُتح أو مكتب برنامج تنسيق **لتيكا** في تركمانستان، ووصل هذا العدد في الفترات اللاحقة الى 6 مكاتب في منطقة أوراسيا، فوصلت يد الصداقة والأخوة والتعاون التركية الى الدول الشقيقة.

اعتباراً من بدايات الألفينيات مر مفهوم السياسة الخارجية التركية بتغيرات مهمة كنتيجة لسعي تركيا لأن تصبح عنصراً فاعلاً في المنطقة والعالم، وفي ضوء تلك التغيرات وسَعت **تيكا** من نطاق منطقة مساعداتها، فوصل عدد مكاتب برامج التنسيق الخاصة بها من 12في عام 2002 الى 25 مكتباً عام 2011، ثم ارتفع هذا العدد الى 33 بحلول عام 2012.

واليوم تقوم وكالة التعاون والتنسيق التركية ''**تيكا**'' بمواصلة أنشطتها عبر 39 مكتب برنامج تنسيق في 38 دولة شريكة في التنمية، ويوماً بعد يوم يزداد عدد الدول التي تساعدها تركيا بناءاً على مفهوم سياستها الخارجية الفاعلة والمعتمدة على المبادئ، وتهدف المساعدات التي تقدمها تركيا بواسطة **تيكا** الى الدول الشقيقة والصديقة الى تأسيس منطقة تنعم بالسلام والرخاء، تقوم **تيكا** بتسيير آلية التعاون بين مؤسسات القطاع العام، والجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، و تقوم بجمع كل هذه العناصر حول القواسم المشتركة فيما بينها، كما تقوم بتسجيل المساعدات التنموية التي تقدمها تركيا[1].

[1] الموقع الرسمي لوكالة تيكا، متوفر على الرابط: http://www.tika.gov.tr/ar/

تواصل **تيكا** اليوم القيام بأنشطتها التعاونية التي تهدف الى تحقيق التنمية في حوالي 100 دولة مختلفة حول العالم بما فيها الدول اتي تتواجد بها مكاتب **تيكا**، وتقوم تركيا الآن بواسطة **تيكا** بتبادل المعلومات والخبرات مع العديد من الدول حول العالم من المحيط الهادي الى اسيا الوسطى، ومن افريقيا والشرق الأوسط الى البلقان، ومن القفقاس الى أمريكا اللاتينية.

- **مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية:**

جمعية خيرية تركية تعمل في 120 دولة، تأسست عام 1992 بغرض مساعدة المسلمين في البوسنة، وقامت بأعمال إغاثة في أماكن مختلفة من العالم، تقوم على تحقيق عدد من الأهداف الأساسية، منها: تقديم المساعدات الإنسانية وتوفير حياة كريمة لكل المحتاجين والمظلومين في مختلف مناطق العالم، والتصدي لكل ممارسة سياسية تنتهك حقوق الإنسان، واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإرساء المبادئ الأساسية في سبيل حماية هذه الحقوق، والسعي لتثبيت القيم الإنسانية العميقة في هذا العالم المتغير، لتوفير حياة كريمة للجميع والقضاء على الآثار السلبية للحروب والكوارث الطبيعية ومساعدة المجتمعات والأفراد المتضررين والمنكوبين ، فهي عضو مستشار في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة، وعضو في منتدى حقوق الإنسان في منظمة المؤتمر الإسلامي، وعضو بالمنتدى الإنساني، وعضو في مجلس المنظمات الدولية التي تقدم معونات للعراق، وعضو في الاتحاد الإسلامي العالمي للمنظمات غير الحكومية، وعضو في مؤسسة متطوعي تركيا، وعضو مستشار في منظمة التعاون الإسلامي.

وقد حصلت المؤسسة على عدد من الجوائز، منها: ميدالية المديرية العامة للهلال الاحمر التركي تحت اسم الإنسانية في السلام والحرب 2012، وجائزة حقوق الإنسان المقدمة من المجلس الدولي للشباب والثقافة 2010، وجائزة'' الخدمة المتميزة'' المقدمة من البرلمان التركي 2007، وجائزة ''أفضل مشروع'' مقدمة من المديرية العامة للهيئات والأوقاف الخيرية عن مشروع إنشاء دار **آشيان** للأيتام في الباكستان 2006، وجائزة '' أفضل مشروع '' مقدمة من المديرية العامة للهيئات والأوقاف الخيرية عن مشروع إنشاء معهد التعليم النسائي في الصومال 2006، وجائزة '' أفضل مشروع '' مقدمة من المديرية العامة للهيئات والأوقاف الخيرية عن مشروع إنشاء مستشفى متنقل في العراق 2006، وجائزة '' أفضل استخدام للموارد '' مقدمة من المديرية العامة للهيئات والأوقاف الخيرية[1].

[1] الموقع الرسمي لوكالة تيكا، متوفر على الرابط: http://www.tika.gov.tr/ar/

- **حركة الخدمة أو "جماعة كولن:"**

ولد فتح الله كولن عام 1941 في منطقة **أرضروم** لعائلة صوفية متدينة، ورغم أنه لم يكن في شبابه من طلبة الشيخ سعيد النورسي الذين كانوا يسمون ''الحلقة الصلبة''، إلا أنه تأثر بكتابات الأخير وسيرته الشخصية، وفي النصف الثاني من القرن الماضي كان كولن من الرواد الذين كونوا الجيل الثاني من الحركة النورسية بعد تفرقها، منشئاً ما سمي لاحقاً بحركة ''الخدمة'' أو ''جماعة كولن'' التي تعتبر أحد أهم وأقوى فرق الجماعة الأم، وبزغ نجم كولن في تركيا بعد انقلاب عام 1980 الذي أيده ومدح قياداته العسكرية، بينما وجدت فيه القوى الحاكمة بديلاً للإسلام السياسي، لكن شهر العسل لم يدم فتمت ملاحقته لست سنوات بتهمة تهديد النظام العلماني ومحاولة إقامة نظام إسلامي، فترك تركيا عام 1999 واستقر في ولاية بنسلفانيا الأمريكية منذ ذلك الوقت.

وحركة الخدمة هي جماعة صوفية، تنهل من معين تيار له جذوره في الأناضول، بدءاً من جلال الدين الرومي مروراً بأحمد يسوي وليس انتهاء بيونس امرة، وتتشكل من طلبة وأتباع فتح الله كولن وتتبنى أفكاره التي تميزها عن غيرها من الجماعات الصوفية، وبالضرورة عن جماعات الإسلام السياسي، ويبشر كولن وجماعته بالدعوة إلى ''إسلام قومي'' يرى في الجنس التركي تفوقاً على الأجناس الأخرى في ''فهم وتطبيق الدين، ونشر روح التسامح والأفكار الصوفية''، خصوصاً الحركات الإسلامية في العالم العربي، التي يرى أنها ''تنفّر من الدين''، وترى الحركة أن مشاكل المنطقة تتلخص في ''الجهل والفرقة والفقر'' ولذلك فقد وجهت معظم أنشطتها نحو العلم والثقافة، مستهدفة الفئة المتعلمة المثقفة من الشعب، وخاصة قطاع الطلاب، كانت القفزة الكبيرة في نشاط الجماعة بعد انقلاب عام 1980، حيث استفادت من دعم الدولة ومن مساحات الحرية المتاحة، لتبدأ رحلتها مع إنشاء المدارس خارج تركيا، مروراً بتكوين وقف الصحافيين والكتاب الأتراك ليصبح الجهة الممثلة للجماعة بشكل شبه رسمي.

أما اليوم فتدير الحركة أكثر من 500 مدرسة في حوالي 92 بلداً، وتملك مجموعة من القنوات التلفزيونية والصحف ومحطة إذاعية، ومؤسسة إغاثية، إضافة إلى آلاف معاهد التقوية ومساكن الطلبة، بينما يتجمع رجال الأعمال الذين يدورون في فلكها في جمعية ''**توسكون**'' والتي يمكن اعتبارها الذراع المالي لها.[1]

تعتبر علاقة حركة الخدمة مع الغرب ركناً رئيساً في فهم مرتكزاتها الفكرية وتوجهاتها السياسية ورؤيتها لمستقبل تركيا، حيث يبدو الملف استراتيجيا بالنسبة لها، تنبع هذه الرؤية من اقتناع الجماعة أن الغرب هو الذي

[1] سعيد الحاج، **جماعة "كولن" بين الفكر والممارسة**، 4 يناير 2014.

يقود العالم اليوم، مما يحتم على كل من أراد أن يتواجد على الساحة العالمية التصالح والتنسيق معه لا مصادمته، من هنا فقد دعمت دائماً ملف انضـــمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ولم يتحرج كولن من أن يعلن عام 1999 في برنامج تلفزيوني شهير أنه قال لأحد السياسيين الأوروبيين لدى رفضهم انضمام تركيا للاتحاد في حينها: ''لقد تركتمونا كالأيتام.''

وتبلورت هذه الأفكار التأســيســية في مشــروع ''حوار الأديان'' الذي أطلقه غولن عبر لقاءاته مع القساوسة ثم بابا الفاتيكان، ليكون بوتقة تجمع أتباع الشرائع السماوية الثلاثة ثم لاحقاً أتباع الشرائع الأخرى (الهندوس والسيخ والبوذيين) ترسيخاً لمبدأ قبول وفهم الآخر والتعاون معه.

- **مجلس الأعمال التركي الدولي:**

يهدف مجلس الأعمال التركي الدولي إلى تقوية اللوبي التركي من خلال لقاء يجمع المهنيين ورجال الأعمال الأتراك المقيمين في الخارج ، حيث يلتقي مقاولو المهجر من 6 قارات في مجلس الأعمال التركي الدولي المنضوي تحت سقف مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التابع لوزارة الاقتصاد التركي، كما أن المجلس كثف أعماله للمساهمة في الاقتصاد الوطني، في أفق الدخول للائحة أفضل 10 دول اقتصادية في العالم، مع احتفال الجمهورية التركية بمرور 100 سنة على تأسيسها[1].

ويطلق مصــطلح ''الأتراك المجانين'' على الاقتصــاديين الأتراك الذين يمثّلون بلدهم في الخارج، حيث يصل عددهم إلى 6 مليون شخص، ويعمل ''مجلس الأعمال التركي الدولي'' على تقوية روابط التواصل بينهم، ويضم مجلس الأعمال التركي الدولي'' يضم حوالي ألفين و500 عضو يتوزّعون على 92 دولة، ويتمثل هدف المجلس في تقوية ''اللوبي التركي'' الاقتصادي الذي يقدّر بـــ6 ملايين رجل أعمال يتوزعون حول العالم، حيث تحرص أنقرة على جمع رجال الأعمال الأتراك، تحت مظلة ''مجلس الأعمال التركي الدولي'' المنبثق عن ''مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية'' التابع لوزارة الاقتصاد[2].

[1] القوة الاستراتيجية لتركيا في 92 بلداً، موقع تركيا 24، متوفر على الرابط:
http://www.turkey24.co/Haberoku.aspx?HaberId=389
[2] من هم الأتراك المجانين، تركيا بوست، 20 أبريل 2016، متوفر على الرابط: http://www.turkey-post.net/p-126149/

المطلب الثالث: أهداف وأدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية

الفرع الأول: أهداف السياسة الخارجية التركية

أولا: الأهداف السياسية– :

تتمثل الأهداف السياسية للسياسة الخارجية التركية في: حماية الأمن القومي، التكامل الداخلي، المكانة الإقليمية (إحياء الدور الإقليمي)

1– حماية الأمن القومي:

للأمن القومي مكانة مركزية وأساسية في البعد الاستراتيجي سياسياً أو عسكرياً، وذلك لكونه محور السياسة الخارجية لأية دولة، انطلاقاً من تفسير مفهوم السياسة الخارجية على أنها سلوك الدولة في محيطها الخارجي اعتماداً على مفهومها لأمنها القومي وحرصا على صونه، وهذا ما دفع كثير من الدارسين إلى التأكيد على أن العلاقات الدولية كافة تبنى أساساً على الأمن القومي للدول وعلى قدرتها أو عدم قدرتها على المحافظة على ذلك، إضافة إلى أن تحديد استراتيجية أي عمل قومي على مستوى التنمية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية يفترض أن يُبنى على مفهوم واضح ونظرية بينة للأمن القومي[1]، فالدولة تسعى من خلال سياستها الخارجية إلى حماية أمنها القومي الذي يعتبر هدفاً رئيسياً للسياسات العامة للدولة داخلياً وخارجياً، والذي تسعى لتحقيقه بكل الوسائل والأدوات والإمكانات المتاحة حتى لو اضطرت أن تخوض حروباً للحفاظ على مصالحها الحيوية، وحماية الدولة من أي اعتداءات خارجية، وبالنسبة لتركيا فإن مفهوم الأمن القومي، مركب ومتعدد المعاني، ولا يقتصر على القضايا المباشرة الخاصة بأمن الدولة، بل يتسع ليشمل القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وحتى القضايا الرمزية والسلوكية والثقافية المختلفة.

فعلى سبيل المثال نجد ان مشكلة الأكراد في تركيا تدخل في سياق الأمن القومي التركي، وقد اقتضت المصلحة القومية أن تتجه تركيا إلى التحالف العسكري الاستراتيجي مع الغرب وإسرائيل، لاحتواء بعض مصادر التهديد الداخلية مثل المسألة الكردية والقوى اليسارية والإسلام السياسي، إذ أنه ليس فقط التهديد الخارجي وحده الذي يشكل مصدر خطر على أمن الدولة إنما التهديد الداخلي أيضاً من مصادر هذا الخطر، مما يجعل تركيا على الدوام قاب قوسين أو أدنى من تدخل المؤسسة العسكرية تدخلاً مباشرا في السياسة العامة، ومن

[1] عمر الحضرمي، **العلاقات العربية التركية، تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**، (عمان: دار. جرير للنشر والتوزيع، ط 1، 2001)، ص 67.

ذلك مثلاً ما حدث في 27 افريل 2007 ، عندما وجه الجيش إنذارا إلى حكومة حزب العدالة والتنمية بشأن الانتخابات الرئاسية، حتى أن الأتراك أحسوا بقرب وثوب الجيش إلى السلطة[1] .

وتتطلب سياسات الأمن القومي في تركيا من السياسة الخارجية العمل على تحقيق مجموعة من النقاط أهمها:[2]

- التحالف مع الغرب، والمشاركة النشطة في سياساته واستراتيجية الأمنية في المنطقة.
- التفاعل مع دول الجوار الجغرافي للحد من طموحات الأكراد السياسية والانقسامية، وذلك بهدف احتواء النزعة الاستقلالية لدى أكراد تركيا.
- بناء سياسات واستراتيجيات أمنية تهدف إلى تكوين إمكانات عسكرية قوية وقادرة على حماية الوحدة الجغرافية للدولة، وتتضمن إقامة تفاعلات سياسية واستراتيجية تمد تركيا بتقانة عسكرية، وتقدم لها ضمانات دفاعية في مواجهة المطالب الجغرافية المحتملة لدول الجوار الجغرافي.

– وثيقة الأمن القومي التركي–: [3]

في أواخر شهر اكتوبر 2005، أقر مجلس الأمن القومي " وثيقة سياسة الأمن القومي"، التي حددت المبادئ الأساسية لهذه السياسة، والأخطار التي تهددها وسبل مواجهتها.

وكشفت صحيفة "جمهوريت" العلمانية اليسارية، النص الكامل لهذه الوثيقة التي تضمنت ثلاثة أقسام، يتعلق القسم الأول منها بالجوانب الداخلية، وهي تعتبر أن سياسة تركيا تقوم بالأساس على مبدأ أتاتورك "سلام في الوطن، سلام في العالم."

أما القسم الثاني، يتناول موضوعات التهديد الخارجي، وتذكر الوثيقة أنه لا مفر من سياسة خارجية متعددة الأبعاد في علاقاتها الخارجية.

وبالنسبة للقسم الثالث، فقد أعطى الولايات المتحدة الأمريكية جانباً منه، حيث أكد أن العلاقات معها تاريخية ومتشعبة، واستراتيجية، وفيها مصلحة لتركيا، لكنها ليست بديلاً عن علاقات أخرى مثل الاتحاد الأوروبي التي تذكر الوثيقة أن العضوية الكاملة فيه هدف أساسي لتركيا، ولكن لابد من حماية دور تركيا في حلف شمال الأطلسي.

---

[1] Go khan Yokel, "New Dilemmas of Turkish National Security Politics: Old and New Security Concerns and National Development in the Post-1980 Era" Harvard University, Cambridge, MA, 8-9 February 2002.

[2] محمد نور الدين، **تركيا: متى الانقلاب العسكري؟** السفير، 1/ 2007/6.

[3] عقيل سعيد محفوظ، **سوريا وتركيا، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مرجع سابق، ص178.

ترى الوثيقة أن العمل مع دول المنطقة يجب أن يكون على اعتبار نهري دجلة والفرات على أنهما نهران اثنان بحوض واحد، وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، ترى تركيا أنه عليها أن تفيد دول الشرق الأوسط بتجاربها، حيث أنه من مصلحة تركيا تطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق في بلدان الجوار.

2 – التكامل الداخلي:

يعتبر التكامل الداخلي هدفاً من أهداف سياسة الأمن القومي، والسياسة الخارجية تعزز ذلك من خلال زيادة تفاعلاتها الخارجية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا من ناحية جغرافية ومن ناحية اجتماعية، فالتخوف من أي انقسامات في التكوينات الاجتماعية يشكل هاجساً لدى صانعي السياسة التركية الخارجية خاصة في ظل وجود مشكلة الأكراد ومطالبهم بالانفصال.

وتحقيق التكامل الداخلي في تركيا يتطلب تبني إصلاحات سياسية واقتصادية، وتوسيع خيارات التنمية البشرية والثقافية، ويحتاج إلى تعاون إقليمي لحل المشكلات الإثنية والمياه والإرهاب والهجرة ...الخ.

3 – إحياء الدور الإقليمي (المكانة الإقليمية)– :

إن أهم أهداف السياسة التركية هو اعتبار تركيا دولة أنموذجا للبناء السياسي والحداثي، خاصةً أنها تقع في منطقة متوسطة ما بين الشرق والغرب، ويرى أحمد داود أوغلو أن تاريخ تركيا شهد تحولها من دولة جناح خلال الحرب الباردة، ثم دولة ممزقة أو طرفية بعد هذه الحرب، أي الدولة التي تواجه صراعات مستمرة، فعند انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي عقب الحرب العالمية الثانية أصبحت جزءً من الجناح الجنوب شرقي لحلف شمال الأطلسي، وتم بلورة سياسة تركيا الخارجية حسب هذا الوضع الجديد.

كما يركز الساسة في تركيا على اعتبارها دولة ديمقراطية لتبدو أُنموذجاً، وفي ذلك رسالة مزدوجة موجهة أولاً إلى الشرق الأوسط وآسيا الوسطى و ثانيا نحو الغرب الذي يرى ضرورة ماسة للتغيير الشامل في المنطقة الإسلامية[1]

سعت تركيا بكل جد واجتهاد أن تقوم بدور إقليمي مميز لإحياء دورها الإقليمي، وذلك بالتوسط في مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل، وهذا الدور الذي تقوم به يعتبر من الأدوار الهامة جدا لتركيا حيث أنه لو قدر لهذه المهمة أن تنجح، فإن تركيا ستحصل على أدوار إقليمية أكثر، وستعتبر لاعب أساسي في المنطقة، وهذا ما يفسر الاهتمام التركي المتزايد تجاه سوريا، حيث أن تركيا تعتبر سوريا بوابتها للدخول في المنطقة العربية، وبالتالي الدخول للشرق الأوسط.

[1] عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص 180.

2- الأهداف الاقتصادية:

من الواضح ان تجربة حزب العدالة والتنمية في السلطة منذ توليه الحكم في نوفمبر 2002 ، نجد اهتماماً مركزياً بالوضع الاقتصادي مقابل تراجع كبير لسطوة الايدولوجيا، فثمة إحساس بالتغير الذي يشهده العالم كله، بالاتجاه صوب الواقعية العملية، والاقتصاد هو قلب هذه الواقعية، وحتى قبل توليه السلطة، فقد أفرد الحزب في برنامجه للاقتصاد مساحة كبيرة.[1]

وتقوم السياسة الخارجية التركية بتحقيق أهداف ذات طابع اقتصادي، تتمثل بالتفاعلات السياسية التي تضمن للدولة التركية الحصول على الريوع الاقتصادية المتمثلة في القروض، والاستثمارات الخارجية، والمساعدات والهبات الاقتصادية والتسهيلات المالية، والمستوردات بشروط خاصة.[2]

كما ان هناك رابط مباشر في الخطاب التركي بين حل الصراعات وبناء السلام في المنطقة من ناحية، وتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي (بمعنى ربط اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض، وبالاقتصاد العالمي)، كمتطلب سابق من ناحية ثانية، حيث تشكل تنمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل مكوناً أساسياً في رؤية الحكومة التركية إزاء الشرق الأوسط، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط إذا استمرت سيطرة الطابع الانعزالي على علاقات اقتصاديات المنطقة ببعضها البعض[3]

"فالحكومة التركية الحالية أقرب إلى تبني "الاقتراب الوظيفي في تعاملها مع قضايا السياسة الخارجية والأمنية، حيث تعطي الأولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الأطراف الأخرى، لخلق أساس متين يشكل مقدمة لتطوير العلاقات الثنائية السياسية والأمنية وإفساح المجال لمعالجة النزاعات بالأساليب الدبلوماسية، بل وتعزيز قدرات تركيا و اطلاق قدراتها الكامنة المعطلة بما يدعم مكانتها الإقليمية، وقد ظهرت تطبيقات هذا المبدأ في حرص حكومة حزب العدالة والتنمية على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لتركيا مع دول الجوار وغيرها.[4]

3- الأهداف العسكرية:

تتمتع تركيا بموقع جيو-استراتيجي هام بالنسبة إلى الأمن والاستراتيجيات الأمريكية والأوروبية، وقد دخل الطرفان (تركيا والغرب) في علاقة تضمن تقديم خدمات أمنية متبادلة، وهكذا، مثلت تركيا قاعدة أمنية

---

[1] عبد الحليم غزالي، مرجع سابق، ص79.

[2] عقيل سعيد محفوظ، مرجع سابق، ص ص 180-182.

[3] Ahmet Davutoglu: **"Turkey's Foreign Policy Vision: an assessment of 2007 "Insight** Turkey, 10 (1), 2008 a, p85.

[4] على جلال عبد الله معوض، مرجع سابق، ص 115.

متقدمة للغرب بمواجهة الاتحاد السوفيتي (السابق)، واحتواء التحديات السياسية والاستراتيجية لأمن أوروبا في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبلقان، بفعل وضعها الجغرافي المميز على تخوم أقاليم متفجرة تاريخياً.

وقد ركزت الدراسات العثمانية على مقولة الأساس العسكري للدولة العثمانية منذ تشكلها القبلي وحتى انهيارها عام 1918، وقد ورثت الجمهورية وضعاً أساسياً للعسكر في التكوين الاجتماعي والدولي، وفي صنع السياسة العامة، كما ورثت مؤسسة عسكرية لديها إحساس قوي بالذات والهوية والدور، ولكنها ورثت مع كل هذا هواجس ومخاوف أمنية ثقيلة، ولذا قامت المؤسسة العسكرية بعدد من الانقلابات العسكرية والمدنية أو السلمية كإجراء أمني للحفاظ على الدولة وسلامة مبادئ أتاتورك "المقدسة."[1]

وتتميز المؤسسة العسكرية في تركيا بالتماسك والشعور القوي بالهوية والدور الرسائلي التحديثي، وقد ترأسها –عدا مؤسسها مصطفى كمال – ستة وعشرون رئيساً للأركان كان أولهم الجنرال عصمت اينونو في 3 ماي 1920، وآخرهم الجنرال يشار بويوكانيت منذ 30 اوت 2006.

وتهتم المؤسسة العسكرية بزيادة قد ا رتها العسكرية، إذ بلغت قيمة واردات السلاح التركية حوالي 1250 مليون دولار عام 1994 ، وحوالي 504 مليون دولار في عام 2003 ، وارتفعت إلى 746 مليون عام 2005 ، وقد بلغت نسبة الإنفاق على القطاع العسكري 1.3 % من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2004 ، حسب تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام 2006.[2]

وقد حددت المؤسسة العسكرية لنفسها مجموعة أهداف تتمثل بالاستجابة الفعالة ضد التحديات الأمنية والأزمات والأوضاع المتغيرة على الصعيد العالمي، وضمان أمن تركيا ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية، وتقع على عاتق المؤسسة العسكرية مجموعة من المهام، وأبرزها[3]:

- **الردع**: عبر الحفاظ على قدرات تركيا العسكرية، وتأمين تقدمها في هذا المجال بشكل يؤمن قوة ردع في قلب المنطقة التي تعتبر بيئة خصبة لعدم الاستقرار والمخاطر المحيطة بتركيا، بمعنى آخر تأمين الناحية الدفاعية بشكل يمنع الآخرين من اعتماد الهجوم.
- **تحليل مجال ونطاق الأمن**: ويعني القدرة على تشخيص المخاطر مبكرا، والعمل على تحديد التحرك العدواني المرتقب ضد الدولة التركية وضد قدرتها على المشاركة في حفظ الأمن والسلم الدوليين وإيقافه.

[1] ابراهيم اوزتورك، **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مرجع سابق، ص 47.
[2] برنامج الامم المتحدة الانمائي، **تقرير التنمية البشرية**، نيويورك، 2006.
[3] موقع هيئة الاركان العامة التركية على شبكة الانترنت: www.tsk.mil.tr/eng/gen1-konular/gorevi.htm

- **إدارة الأزمات، وحلها عبر المساهمة العسكرية:** إذ تعتبر هذه المهمة من المهمات الأساسية في الجيش التركي، وهي تعطي نموذجاً عن الجيش الذي يعمل على نشر الأمن والاستقرار وتأمين السلام، وهو دور تفتقده معظم جيوش العالم، لذلك نرى تركيا من أكثر الدول مساهمة في عمليات حفظ السلام أو حل النزاعات عبر الأمم المتحدة أو الناتو
- **عمليات الانتشار المحدودة للقوات المسلحة وعلميات الحرب التقليدية:** إضافة إلى مشاركة تركيا في أحلاف إقليمية أو منظمات دولية[1] ، يعمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات عسكرية ودفاعية تتضمن:

- أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لاستراتيجيات ومبادرات تؤمن الأمن والاستقرار في المنطقة وتحد من تأثير الاستراتيجيات الموجهة نحوها ونحو المنطقة.
- أن تتحول إلى عنصر قوة وتوازن في المنطقة.
- أن تعمل على استغلال كل فرصة وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات الايجابية مع الدول المحيطة.

الفرع الثاني: أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات لتحقيقها، والتي يصعب بدونها تحقيق أهداف السياسة الخارجية، حيث تعتمد السياسة الخارجية التركية في تحقيق أهدافها في:

1- الأداة الدبلوماسية:

تشمل المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها وحماية مواطنيها وممتلكاتهم في الخارج وتنظيم تعاملهم مع الأجانب، وتعتمد الأداة الدبلوماسية على توظيف مجموعة من الموارد، وهي شبكة السفارات والقنصليات والمفوضيات، وغيرها من أدوات الاتصال الدولي.[2]

وتولي السياسة الخارجية التركية اهتماماً كبيرا للأداة الدبلوماسية التي من خلالها تسعى لعلاج المشكلات بينها وبين الآخرين، أو بين الآخرين بعضهم البعض، وقد انتهجت تركيا مبدأ "تصفير المشكلات" مع جيرانها، والمبادرة لحل أي إشكالية قد تطرأ في العلاقات معها، وقد أكد **أردوغان** على أهمية السعي إلى

[1] The Republic of Turkey, Center of Strategic and International Studies, (CSIS), Turkey Report, CSIS Files, No.6, September 2007, p.50-51.

[2] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 92.

التغيير وأهمية المبادرة ومبدأ "السبق بخطوة واحدة"، أي عدم انتظار تحرك الخصوم والبدء بتقديم مبادرات وخطوات تدلل على الاستعداد للتفاوض والحل السلمي.

2- الأداة الاقتصادية:

تشمل الأداة الاقتصادية الأنشطة التي تستعمل للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة، وتشمل تلك الأنشطة إنتاج وتوزيع واستهلاك البضائع والخدمات وتبادل الثروة والمعاملات المالية وغيرها، ومن أمثلة ذلك إعطاء وطلب المساعدات الاقتصادية، والتفاوض حول تنظيم المعاملات التجارية والتعريفات الجمركية، وأدوات الحماية التجارية، والعقوبات)والمقاطعات الاقتصادية، وإعطاء أفضليات تجارية كإعطاء دولة وضع الدولة الأولى بالرعاية.[1]

مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة 2001 ، والأزمة الاقتصادية العالمية سنة 2008 ، وكان من نتيجة هذا التحول ارتفاع الناتج القومي بين عامي 2002 و 2008 من 300 مليار دولار 750 مليار دولار، بمعدل نمو بلغ في المتوسط 6.8 %، وارتفع معدل الدخل الفردي للمواطن التركي في نفس الفترة من 3300 دولار إلى 10000 دولار، فضلاً عن الانخفاض المستمر في معدلات التضخم والزيادة المضطردة في حجم الاستثمارات[2].

حيث يؤكد **أردوغان** على أن الاقتصاد أصبح الآن هو الموجه للسياسة، بعد أن كانت العلاقات الاقتصادية تخضع للاعتبارات السياسية وعليه فإن رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية لتطوير العلاقات الاقتصادية التركية تشمل الآتي:[3]

- زيادة حجم التجارة إلى مستويات كبيرة جداً خاصة مع سوريا والعراق من خلال سهولة انتقال البضائع على جانبي الحدود.
- العمل على إقامة مشروعات استثمارية مشتركة سواءً في تركيا أو الدول العربية، وهذا جانب آخر لخلق مزيد من التقارب.
- تبادل الخبرات البشرية في المجالات المختلفة، وإقامة تعاون معرفي علمي.

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 92.
[2] ابراهيم اوزتورك، مرجع سابق، ص 47.
[3] عبد الحليم غزالي، مرجع سابق، ص 90.

3- الأداة الإعلامية :

تتضـمن مجموعة من الأدوات الدعائية والثقافية و تلك الأنشـطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الافراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى، فالأداة الدعائية تهدف إلى حث من توجه إليهم الدعاية على تأييد أو رفض رأي أو سـلوك معين، أما الأدوات الثقافية فإنها تركز على توظيف الإنتاج الثقافي والتراث الشعبي في التأثير على الوحدات الدولية الأخرى ونشر تعليم القومية في الخارج و غيرها.[1]

شـهد الإعلام التركي تجاذبات شـديدة بين وسـائل الإعلام الإسـلامية منها والعلمانية، إلى أن اسـتطاعت مؤخرًا التعايش والتكيف مع الصـراع الطويل بينهما، بحيث نجحت في تحويل الأفكار الأيديولوجية الكبرى من منطلقات للصـدام إلى منطلقات للحوار القائم على عدم إقصـاء أي طرف من المعادلة السـياسـية والاعتراف بحق التيارات المختلفة في التعبير، وقد شـجع على الوصـول إلى هذه المرحلة السـياسـية التي اعتمدها حزب العدالة والتنمية الحاكم والقائمة على المناداة بالديمقراطية.

ورغـم أن تركيـا تسـتخدم الإعـلام للتـأثير في الوضـع الـداخلي أكثـر مـن تركيزهـا فيـه علـى التـأثير الخـارجي، إلا أنـها أصـبحت تسـتخدم هـذه الأداة بصـورة أكثـر مـن السـابق لخدمـة سياسـتها الخارجيـة تابعـة للحكومـة ، و لأجـل ذلـك أطلقـت مـؤخرا قنـاة تركيـة ناطقـة باللغـة العربيـة وهـي **قنـاة TRT** التركيـة، وعنـد افتتاحهـا تم توجيـه دعـوة لرؤسـاء دول لحضـور حفـل افتتـاح القنـاة الجديدة، في إشارة إلى أهمية القناة، وأهمية المنطقة العربية بالنسبة للدولة التركية[2].

4- الأداة العسكرية:

وهي مجموعة المقدرات المتعلقة باسـتعمال أو التهديد باسـتعمال العنف المسـلح المنظم ضـد الوحدات الدولية الأخرى، وتشـمل هذه الأدوات إنشـاء قوات مسـلحة وتسـليحها وتدريبها، وتوزيعها، واسـتعمال أو التهديد باسـتعمال القوة، والمسـاعدة العسـكرية، والغزو المسـلح، وتقديم وعمليات توزيع القوات سـواء بالنقل البحري أو الجوي، والتهديد بالأدوات العسكرية وتطوير الأسلحة، وتغيير حجم المقد ا رت العسكرية والمشورة العسكرية، وعقد التحالفات العسكرية.

تأتي تركيا في المركز الثاني في الشرق الأوسط بعد مصر من حيث إجمالي حجم القوات المسلحة 996 ألفاً وتظل تركيا في المركز الثاني إقليمياً بالنظر إلى حجم القوات العاملة (515 ألفاً).

[1] محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص ص 93-94.
[2] احمد المصري، **تركيا تطلق "تي أر تي 7" ومنافسوها يترقبون**، القدس العربي، 10/ 6/ 2010.

وتتفوق تركيا على دول المنطقة في مؤشـــر الكفاءة القتالية للقوات بحكم إمكانات حلف الأطلنطي الذي تنتمي إليه، من حيث الكفاءة التنظيمية أو الكفاءة التدريبية، ومدى العمل الاستراتيجي[1].

5- توظيف المنظمات الدولية:

أدركت تركيا أهمية ودور المنظمات الإقليمية والدولية في تعزيز التعاون في محيطها الإقليمي، وإذا كانت تركيا في الأساس عضواً في المؤسسات الغربية إلا أن تركيزها كان منصباً على تفعيل منظمة المؤتمر الإسلامي، نظرا لأهمية الأوضاع في المنطقة الإسلامية، ولاسيما بعد غزو أفغانستان والعراق.

يرى **أحمد داود أوغلو** وزير الخارجية في كتابه العمق الاســتراتيجي أن على تركيا أن تهتم بعلاقاتها مع جميع المنظمات الدولية الهامة، التي وجدت في مرحلة الحرب الباردة، وانتقلت إلى ما بعد الحرب الباردة، مثل حلف شمال الأطلسـي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسـلامي، ومنظمة التعاون الاقتصـادي، وعليها أن تســتفيد من المنظمات الأخرى التي ظهرت بعد فترة الحرب الباردة، مثل منظمة التعاون الاقتصـــادي لحوض البحر الأسود، ومجموعة الدول النامية الثمانية، ومجموعة الدول العشرين[2]، وهذا ما يؤكد أن تركيا حريصة على أن يكون لها دورا حيوياً في هذه المنظمة الدولية والإقليمية والتي من خلالها تتمكن من لعب دور فعال في السياسة الخارجية.

وتبرز في المنظمات الإقليمية والدولية منظمات تكون تركيا والدول العربية فيها، أعضــاء مشــتركون أو منفردون، ولا شك أن لدى الطرفين الكثير من المساحات للتعاون المشترك، سواء على صعيد العالم الإسلامي (منظمة المؤتمر الإسلامي)، أو الدولي (الأمم المتحدة).

[1] علي جلال معوض، مرجع سابق، ص 347.
[2] احمد داوود اوغلو، مرجع سابق، ص 252.

المبحث الثاني: محددات العلاقات التركية – المصرية في ضوء التطور التاريخي

المطلب الأول: تطورات العلاقات التركية المصرية

يمكن رصد اهم مسارات العلاقات المصرية التركية في المراحل التالية:

أولاً: المرحلة الأولى: فترة ما قبل 1952:

لم تكن القضايا التي تشغل الساسة في مصر أو تركيا تلتقي مع الآخر، ففي مصر حقبة ليبرالية تستمر ثلاثين عاما (1922 – 1952) وقضيتها الأساسية هي التحرر من الاحتلال الإنجليزي والحفاظ على وحدة وادي النيل في مصر والسودان، ثم دخلت على الخط مشكلة إسرائيل، وكان بعض الساسة وكثير من المفكرين لا يُخفي إعجابه بمصطفى كمال أتاتورك باعتباره صانع تركيا الحديثة الذي يأخذها إلى طريق المدنية والتقدم باتباعه للغرب، وكان هذا طبيعيا في ظل تكون نخبة سياسية وثقافية علمانية في مصر بعد مائة وثلاثين عاما من الجهود التي بدأت في عهد محمد علي ولا تزال مستمرة في عهد الاحتلال الإنجليزي.

وفي تركيا كانت القضية الأساسية ''صناعة الجمهورية'' القومية العلمانية، وجرّها إلى الغرب، مع اعتماد سياسة انعزالية تخلع يدها من كل إرث الدولة العثمانية، واعتماد فكر قومي يُعظِّم من شأن القومية التركية ويحتقر شأن القوميات المغايرة بما فيها العرب، وحيث لم تكن ثمة حدود مشتركة بين البلدين فلم يكن ثمة تداخل في قضايا الأمن أو القوميات أو العلاقات الاقتصادية ذات الأهمية.

ثانياً: المرحلة الثانية: الفترة بين 1952 و1981:

ثم طغى على المشهد المصري حقبة القومية العربية التي أسس لها الانقلاب العسكري الذي قاده جمال عبد الناصر، وبرغم ما بين الرجلين عبد الناصر وأتاتورك من وجوه الشبه، إلا أن القومية العربية ردَّت بأعنف ما يمكنها على القومية التركية وغطَّت على ما سوى ذلك، لا سيما وأن تركيا أنشأت علاقات مع إسرائيل التي كانت قضية مركزية في الوجدان العربي، كذلك فإن دخول تركيا ضمن الناتو ومؤسسات أوروبية كان يثير عداء في جبهة ترفع شعار التحرر من الإمبريالية الغربية، ثم تعلن عدم الانحياز، ثم تقع ضمن نفوذ المعسكر السوفيتي.

كانت مصر وتركيا بلدين رئيسيين من حيث الثقل والجغرافي في معسكري الحرب الباردة، لقد كانت تركيا واقعة في كبد الاتحاد السوفيتي وأخطر منطقة نفوذ أوروبي متقدم ضد المعسكر الشيوعي[1]، كذلك كانت

[1] محمد إلهامي، **تركيا: جذور الصراعات التاريخية**، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، بتاريخ 27 إبريل 2017.

مصر أهم بلد عربي قادر على أن يقود تصفية الاستعمار القديم (الأنجلو فرنسي)، وقد بدأ سياسته أمريكيا ولكنه اضطر بعد فصول متعددة إلى أن يصير ضمن النفوذ السوفيتي.[1]

ولا يمنع هذا الخط العام من وجود محاولات للتخفيف أو إنشاء العلاقات، إلا أنها حوادث طفيفة مثل تخفيض تركيا لتمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل عند وقوع العدوان الثلاثي على مصر (**1956م**)، وكان ذلك في عهد عدنان **مندريس**، غير أن هذا التغير لم يلبث أن انتكس مرة أخرى حين توترت العلاقات السورية التركية فاندفعت سوريا للوحدة مع مصر، وأعلنت المملكة العربية المتحدة، وفي ظل قومية عربية صاخبة وحدود تركية سورية ملتهبة حركت تركيا قواتها إلى الحدود السورية، وكادت تكون حربا (1958م).

ومع الانقلاب العسكري على **مندريس** (**1960**) وإعدامه (**1961**) ثم تدهور الأحوال في مصر مع الهزائم المتتالية أمام إسرائيل لم يفكر طرف منهما في إعادة إنشاء العلاقة من جديد رغم أن الفرص كانت تسمح بذلك، فمن جهة مصر فإنها قد ابتعدت عن المعسكر الشيوعي ودخلت في المعسكر الأمريكي وأنشأت علاقات مع إسرائيل وخسرت علاقاتها مع العرب (وكل ذلك في عهد السادات)، ومن جهة تركيا كان ظهور النفط في البلاد العربية وبدء معاهدات سلام مع إسرائيل في مصر والأردن مما يسمح باستعادة العلاقات، وفي كلا البلدين كان صعود التيارات الإسلامية وبزوغ نجمها مما يمهد لهذا، وأغلب الظن أن المشكلات الداخلية لكلا الطرفين كان يمنع من التفكير في علاقة كهذه، إذ قضى السادات عقد السبعينات يحاول الوصول إلى معاهدة سلام ومعالجة الوضع الداخلي والإقليمي، فيما كان عقد السبعينات مضطربا على سليمان ديميريل مع قوة اليسار التركي ومعارك الشوارع والطلاب وهو ما حُتِم في النهاية بانقلاب عسكري في تركيا واغتيال للسادات في نفس العام (**1981م**).

ثالثاً: المرحلة الثالثة: الفترة من 1981 إلى 2002:

منذ الثمانينات وحتى نهاية الألفية كان حسني مبارك في مصر شخصية عادية، وهو أقرب إلى الموظف التقليدي منه إلى الزعيم والسياسي، ولذا فإن مواهبه المحدودة وفقره في الرؤى لم يكن يؤهله للتفكير في إنشاء علاقات مع تركيا، وكانت تركيا في ذلك الوقت حافلة بالمعارك السياسية والحكومات الائتلافية التي لا تلبث تتشكل حتى تنهار مما يمنع التفكير في استراتيجيات إنشاء العلاقة، وكانت فترة الاستقرار التي شهدتها تركيا في عهد **تورجت أوزال** —وهو السياسي المتميز صاحب الرؤية الاستراتيجية– والذي امتد من نهاية الثمانينات إلى

[1] د. عبد العظيم رمضان، **تطور الحركة الوطنية في مصر 1918 – 1936**، الجزء الأول، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3 1998)، ص82.

أوائل التسعينات تشهد ارتباكا عالميا بسقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتي، مما خلق احتياجات عاجلة وتحديات كبرى أمام تركيا لم يكن ممكنا معها أن تلتفت إلى إنشاء علاقة مع مصر.

فانهيار الاتحاد السوفيتي سبب فراغا واسعا في مناطق النفوذ الطبيعية لتركيا في البلقان وآسيا الوسطى مما وضع ملفات عاجلة لاستثمار هذا الوضع ومواجهة تحدياته، كذلك فإن انهيار الاتحاد السوفيتي جعل أوروبا تقلب ظهر المجن لتركيا وتعاملها بإهمال كأن مهمتها التي قامت بها طوال الحرب الباردة قد انتهت ولم يعد لهم بها حاجة، ثم ما إن حصل هذا السقوط حتى اندفعت أمريكا لتحتل العراق في حرب الخليج الثانية، وهي الحرب التي وقف فيها **أوزال** إلى جانب الأمريكان لأن مصلحته في الصراع مع العسكر التركي اقتضت هذا، وهو ما نجح بالفعل فاستقال رئيس الأركان التركي في سابقة تاريخية بعد مواجهة علنية مع **أوزال**.[1]

إلا أن **أوزال** مات فجأة (1993م) في حادثة يرجح البعض أنها اغتيال بالسُّمّ، وعادت تركيا إلى عصر الحكومات الائتلافية قصيرة العمر، وفي الأشهر المعدودة التي تولى فيها نجم الدين أربكان الحكومة حاول الاقتراب من مصر ضمن مشروعه لتحالف الدول الإسلامية الثماني: تركيا، باكستان، بنجلاديش، إندونيسيا، ماليزيا، نيجيريا، مصر، وكما يبدو فإن مصر هي الدولة العربية الوحيدة ضمن هذا الحلف، وكان هذا المشروع يحمل أبعادا كبيرة وخطيرة في تغير الموقف والموقع التركي، ولم يقدر له البدء لقصر الفترة التي قضاها أربكان قبل أن يطيح به انقلاب عسكري ناعم عام (1997م).

رابعاً: المرحلة الرابعة: مرحلة حزب "العدالة والتنمية":

جاء حزب العدالة والتنمية بسياسات جديدة، ومكَّنه تشكيله المنفرد بالحكومة من تجنب فخّ الحكومات الائتلافية، وكانت العودة إلى الشرق وفتح آفاق للعلاقات التركية العربية والإسلامية من أبرز التحولات التي شهدتها السياسة التركية الخارجية.

قضى الحزب خمس سنوات قبل أن ينجح في تنفيذ زيارة لحسني مبارك إلى أنقرة (2007)، والتي شهدت "إقامة حوار وشراكة استراتيجيين يركزان على التعاون في مجال الطاقة والأمن الإقليمي[2]"، وقد بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة بين مصر وتركيا 14 اتفاقية تجارية، لكن العلاقة لم تتطور قط إلى تعاون سياسي، لقد كان توسع الدور التركي في الشرق الأوسط يثير مخاوف السياسة المصرية التي احتكرت عددا من الملفات، كما كانت الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية مما لا يبتلعه نظام حسني مبارك الذي قضى فترة التسعينات في

[1] كرم أوكتم، **تركيا: الأمة الغاضبة**، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، (القاهرة: سطور، 2012)، ص136.
[2] ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، 2010)، ص103.

ضربهم وتحجيم أنشطتهم، وهي السياسة التي بدأها مطلع التسعينات بعد الفوز التاريخي للإسلاميين في الجزائر والذي أجهضه انقلاب عسكري، لقد مثَّل الإخوان منافسا سياسيا لمبارك في العقد الأول من الألفية الجديدة، فقد شكلوا المعارضة الأقوى التي تحقق نتائج قوية في انتخابات البرلمان رغم ما يشوبها من تزوير.

إلا أن الملف الأخطر الذي شكل أزمة مكتومة بين تركيا ومصر هو ملف القضية الفلسطينية التي شهدت تطورا جديدا بفوز هائل لحركة حماس في الانتخابات (2006) ثم سيطرتها على قطاع غزة المتاخم لمصر (2007)، وهو ما استدعى حصارا مصريا إسرائيليا لغزة منذ 2006، وسبب انقساما فلسطينيا بين السلطة الفلسطينية التي تسيطر عليها حركة فتح وبين حركة حماس.

كان هذا الملف المتخم المتطور الذي لا بد أن يتعامل معه أي سياسي في الشرق الأوسط ضمن أنشطة السياسة التركية، وكانت تركيا حريصة في تنشيط دورها في الشرق الأوسط أن تفعل ذلك على سبيل مدَّ يد المساعدة والودّ، مع التأكيد التام على أنها ليست بديلا لأحد ولا تحاول مزاحمة أحد في مساحات نفوذه، ومن هذا المنطلق كان الانفتاح التركي على حركة حماس –وكانت وقتئذ تتخذ مقرها في دمشق- مصحوبا بتأكيدات متكررة على أن هذا دعم ومساندة للمجهود المصري وللجامعة العربية في ملف المصالحة الفلسطينية أو ملف تثبيت الهدنة في قطاع غزة، ومن بين التصريحات المعبرة عن هذه السياسة تصريح **أردوغان** القائل: ''مصر كما تعرفون هي الوسيط بين السلطة الفلسطينية وحماس ونحن لا ننوي أن نقع في الخطأ من خلال الدخول كوسيط بديل لكن إذا ما طلبت منا مصر أو الجامعة العربية المساعدة فنحن جاهزون لذلك، تركيا لا تسعى وراء السمعة أو التباهي من خلال لعب دور سياسي في المنطقة وإنما نسعى من أجل المساعدة في حل المشاكل.''

لقد حرصت تركيا أن تكون وسيطا وجسرا بين معسكري ''الاعتدال'' و ''الممانعة''في ذلك الوقت [1]، ويفخر **داود أوغلو** بأن تركيا كانت الدولة الوحيدة التي حضرت قمتي الدوحة وشرم الشيخ لمناقشة الأوضاع في غزة إبان حرب 2008 حيث كانت الأولى معبرة عن معسكر ''الممانعة'' والثانية عن معسكر ''الاعتدال''، وهذا دليل على أن ''الدول التي شاركت في قمة شرم الشيخ لم تر تركيا في مصاف الدول الراديكالية، والدول التي شاركت في قمة قطر لم تعامل تركيا باعتبارها امتدادا لمجموعة الدول التي تصدرها مصر[2].''

[1] ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق**، مرجع سابق، ص105.
[2] أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل**، (الدوحة – بيروت: مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، 2011)، ص626، 627.

وقد نجح الأتراك إلى حد كبير وصـــار ''يُلاحظ أنه عندما يحل رسميون أتراك في دول تعاني أزمات شـديدة مثل لبنان أو أفغانسـتان أو باكسـتان فإن كل الأطراف يبدون تلهفا للتعامل معهم، وما من دولة مثل تركيا في الشـرق الأوسـط وعلى نطاق العالم العربي الإسـلامي تُفتح لها الأبواب ويُرحب بها في طهران والرياض والقاهرة ودمشق وموسكو والقدس[1].''

لكن الواقع أن سياسة وتصريحات ومواقف **أردوغان** القوية (مثل: مواجهته مع شيمون بيريز في مؤتمر دافوس و إرساله السفينة ما في مرمرة وإجباره إسرائيل على الاعتذار لمعاملة السفير التركي بانتقاص) كانت تثمر بطبيعة الحال تعاطفا شـعبيا عربيا وإسـلاميا وهو ما يثمر بتلقائية حرجا سـياسـيا للأنظمة العربية –ومثقفيها العلمانيين[2] – التي تتخوف من صعود زعيم في المنطقة يهدد الوضع الذي يبدو أن الجميع قد استكان إليه.

وقد عُقِد في الإمارات اجتماع حضـرته تسـع دول عربية (3 فيفري 2009م) يدعو إلى توافق عربي يضـع حدا للتدخلات ''غير العربية'' وكان المقصـود بها على وجه التحديد: تركيا وإيران إذ كان يجمع بينهما دعم حركة حماس بينما انحاز النظام الرسمي العربي للسـلطة الفلسـطينية برئاسـة محمود عباس، ويعترف **داود أوغلو** أن حركة تركيا وإن حرصت تماما على تبديد المخاوف إلا أنها تسببت في حساسيات ''ورأت تركيا أن من المناسب اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية من أجل إزالة هذه الحساسيات[3]. ''

لذلك كانت السياسة المصرية تجاه تركيا ظاهرها اللامبالاة وباطنها التخوف والتوجس والحذر.

خامساً: المرحلة الخامسة: فترة ما بعد ثورة 25 جانفي 2011:

ثم شـهدت العلاقات المصـرية التركية ثورة كبرى بالتزامن مع انفجار الثورة المصـرية في جانفي 2011م حيث أقدمت تركيا في وقت مبكر من الأيام الأولى على دعم موجة الاحتجاجات والمظاهرات، ووجه أردوغان خطابا شـهيرا لحسني مبارك في الأيام الأولى للثورة المصرية يطالبه بالاستماع لرغبة شعبه، وأن أحدا ليس مخلدا في الدنيا بل لا بد سينزل إلى القبر بما يجعل التمسك بالسلطة ضد رغبة الشعب عملا غير عاقل ولا أخلاقي، وتوجه إلى العسـكريين ألا يسـيلوا قطرة دم مصـرية، وأكد على أن الديمقراطية لا تأتي بالراديكالية ولا تأتي بالفوضى.

كان هذا موقفا مبكرا يعلن انحياز تركيا إلى صـف الثورة المصـرية، ثم تأكد هذا بزيارة الرئيس التركي حينذاك عبد الله جول كأول رئيس يزور مصر بعد شهر من تنحي مبارك، وفيها التقى بالمشير حسين طنطاوي

[1] ميشال نوفل، مرجع سابق، ص99.
[2] سيار الجميل، **العثمنة الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك**، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2015)، ص213، 244.
[3] أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، ص627.

(رئيس المجلس العسكري الحاكم في الفترة الانتقالية) وتركز حديثه على دعم الاقتصاد المصري ليعبر المرحلة الانتقالية من خلال دعم السياحة وكذلك على دور تركيا في تقديم المساعدات الإنسانية للمصريين العائدين من ليبيا، وأعقب ذلك قبل نهاية العام الزيارة الشهيرة لأروغان بصحبة 208 رجال أعمال تركي ولقاؤه طنطاوي وعصام شرف وشيخ الأزهر، وسط ترحيب شعبي كبير، وتوقيع 20 اتفاقية مع تطلعات لنمو التبادل التجاري من 3 إلى 5 مليارات دولار، وكذلك مضاعفة الاستثمارات التركية في مصر، وعلى مستوى التعاون العسكري استبدلت تركيا بإسرائيل مصر للمشاركة في مناورات «بحر صداقة» في أكتوبر 2012.

وهكذا كانت تركيا، في ظل حزب العدالة والتنمية، أول وأقوى من حاول استثمار الثورة وإنشاء علاقات قوية مع مصر ودعم اقتصادها في وقت حرج، قبل أن تسفر الانتخابات عن أية نتيجة، فلما أسفرت الفترة الانتقالية عن انتخابات رئاسية فاز فيها محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين، وجد كل منهما في الآخر سنده الأقوى وأمله المنشود[1].

كان وصول محمد مرسي يفتح الطريق واسعا أمام تركيا لتكوين خريطة جديدة في الشرق الأوسط، فتركيا ستمثل مع مصر ثقلا إقليميا غير مسبوق منذ مائة عام على الأقل، وكان مرسي أشد احتياجا لأروغان بكثير، فلقد كان نموذج أردوغان ملهما لقطاعات من الحركة الإسلامية في العالم العربي، ولا نبعد إن قلنا إنه النموذج المطلوب الذي أحبت حركة الإخوان المسلمين أن تراه منذ أن طلّقت سبيل المواجهة مع الأنظمة الحاكمة واعتمدت سبيل الإصلاح، فهي منذ ذلك الحين تتشوق لتجربة تثبت لها أن الإصلاح ممكن من خلال الدخول في العملية السياسية وحدها، كذلك فإن مرسي لم يكن يجد له حليفا في أجواء إقليمية معادية للثورات، فكيف إذا كان الحليف في قوة تركيا وأهميتها، لذلك لم يمض شهران على توليه الحكم إلا وكان مرسي مدعوا لحضور المؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية (سبتمبر 2012)، وحظي هناك بترحيب كبير، كما شهدت تلك الفترة سقفا مرتفعا في الموقف التركي المصري من الحرب الإسرائيلية على غزة (نوفمبر 2012)، مما دعا تسيبي ليفني –وزيرة الخارجية السابقة– أن تصرح فيما بعد بما معناه: أردوغان ومرسي يجب أن يدفعا الثمن ، واستمرت في دأب المحاولات التركية المصرية لإنشاء مشاريع اقتصادية ضخمة، منها مدينة صناعية تركية على الأرض المصرية، فضلا عن التعاون بل والتطابق في المواقف السياسية.

إلا أن الأحلام العريضة انهارت فجأة تحت وقع صدمة الانقلاب العسكري الذي نفذه عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع المصري (3 يوليو 2017)، وفي اللحظات الأولى حصل خلاف في تركيا بين الرئيس عبد

[1] محمد إلهامي، **العلاقات المصرية التركية: الجذور والثمار: قراءة في تطور العلاقات من مرحلة ما قبل العثمانيين وحتى 2017**، المعهد المصري للدراسات، 10 ديسمبر 2017.

الله جل ورئيس الوزراء رقيب طيب أردوغان، فقد أرسل جُل تهنئة بروتوكولية إلى عبد الفتاح السيسي، فصرَّح أردوغان أنه لا يوافق على مثل هذه الرسالة، وكان طبيعيا أن تنتصر سياسة أردوغان الذي اتخذ موقفا صلبا وقويا ضد الانقلاب العسكري في مصر.

التقت عدد من الأسباب التي تفسر الموقف التركي، فهو بداية انقلاب على حليف لتركيا عُقِد على بقائه طموحات استراتيجية كبيرة سياسية واقتصادية، والسياسية أهم من الاقتصادية، إذ لا يخفى على أحد أنه انقلاب نفذه المعسكر المعادي لأروغان في منطقة الشرق الأوسط بداية من إسرائيل ومرورا بالإمارات والسعودية، كذلك ترضى عنه إيران التي أزعجها موقف محمد مرسي من الثورة السورية ولم تجد فيه الحليف الذي كانت تظن أن يكون، وكان نجاح هذا الانقلاب يعني أن نهج الانقلابات العسكرية يُشَرْعَن من جديد ويحظى بقبول دولي لتغيير الأنظمة التي جاءت عبر الانتخابات الديمقراطية، وهو ما يعني أن الحلقة التالية قد تكون في تركيا نفسها، كذلك فإن الساسة المدنيين الأتراك لا سيما ذوي الجذور الإسلامية لديهم حساسية خاصة من مسألة الانقلابات العسكرية في بلد عرفت بأنها بلد انقلاب عسكري كل عشر سنين.

لكل هذا كان الموقف التركي حادا وصلبا تجاه الانقلاب العسكري في مصر، ووفرت تركيا للمعارض المصرية التي لجأت إليها قنوات فضائية تهاجم الانقلاب العسكري وسياسته، واستضافت المؤتمرات والفعاليات السياسية لهم.

إلا أنه بدا مع مرور الوقت أن المعارضة المصرية عاجزة عن إدارة معركتها مع النظام في مصر، وأن كل يوم يزيد في رسوخ نظام الانقلاب وضعف جبهة المعارضة، فانعكس هذا على مستوى التصلب التركي الذي كان سقفه مرتفعا للغاية ويطالب بإعادة مرسي للرئاسة ورفض الانقلاب العسكري وآثاره، ثم أخذ في التراجع[1].

عند نهاية 2014 توفي الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز، وهو أهم شخصية عربية وكان له النصيب الأوفر في تمويل الانقلاب العسكري والحرص عليه، وبدا كأن خليفته الملك سلمان بن عبد العزيز يتخذ نهجا مغايرا لنهج سلفه، وضمن هذا التغيير تلك المحاولة لمدّ العلاقات مع تركيا، وكانت تركيا تتشوف لمثل هذا التغير إذ بزوال مرسي وتأزم الثورة السورية والتباعد المستمر في المواقف التركية الأمريكية كانت تركيا تعاني سياسة العزلة، وكان الملف المصري أحد الملفات العالقة بين الجانبين، فالسعودية لم تشهد تغيرا يصل بها إلى حدّ التفكير في مراجعة سياستها إزاء مصر، ولهذا بدأ الموقف التركي يتغير تدريجيا فيتراجع عن اشتراط عودة

[1] محمد إلهامي، مرجع سابق.

مرسي إلى اشتراط الإفراج عن مرسي من السجن قبل فتح علاقة مع مصر، ثم إلى اشتراط إسقاط حكم الإعدام عن مرسي، وبدأ التلويح بإمكانية استمرار العلاقات الاقتصادية أو حتى العلاقات على المستوى الوزاري لكن أردوغان لا يمكنه أن يقابل السيسي مطلقا.

إلا أن سياسة الملك سلمان لم تستمر على هذا النهج، بل ظهر ثمة تحول خطير وهو محاولته تأمين العرش السعودي ليتولاه ابنه محمد بن سلمان، وهي خطوة تحدث للمرة الأولى منذ تأسيس الدولة السعودية الثالثة على يد الوالد عبد العزيز آل سعود، وكان المسار الذي اتخذته السعودية عموما هو فتح العلاقات مع إسرائيل وتوثيق العلاقات مع الإمارات، فعاد تموضع السعودية في الخريطة الإقليمية ليكون ضد السياسة التركية، وتتحدث العديد من المصادر التي لا يمكن توثيقها بشكل مؤكد في الوقت الحالي حول مشاركة سعودية فعالة في محاولة الانقلاب العسكري الذي جرى في تركيا (15 جويلية 2016).

على الجبهة المصرية كان النظام العسكري يشن الحملات السياسية والإعلامية والدبلوماسية العنيفة تجاه تركيا، وخصصت العديد من مقدراتها ومجهودها لتشويه وإعاقة السياسة التركية، وتحركت المؤسسات المصرية بالتوافق التام مع إسرائيل والإمارات في تحطيم النفوذ التركي وإثارة المشكلات، وعقدت مصر اتفاقيات مع قبرص واليونان لترسيم الحدود البحرية، وهي اتفاقية تضيع على مصر وتركيا معا حقولا نفطية في منطقة شرق المتوسط، ودخلت مصر على خط التواصل مع حزب العمال الكردستاني الذي يخوض حربا ضد تركيا، وكان سلوك الإعلام والسياسة المصرية عشية محاولة الانقلاب العسكري في تركيا في غاية الفجاجة والشماتة، ورُصِد وجود فتح الله كولن –الذي تتهمه تركيا بقيادة محاولة الانقلاب العسكري– في القاهرة، وأعلنت الصحف المصرية أن القاهرة تعرض توفير اللجوء السياسي له، وهكذا يبدو أن المسافة بين مصر وتركيا لا تزال بعيدة[1].

[1] محمد إلهامي، مرجع سابق.

المطلب الثاني: محددات العلاقات التركية المصرية

1- المحددات الاقتصادية:

يُعد هذا المقوم الأكثر دفعًا للعلاقات بين البلدين إلى مزيد من التقارب والتجاذب؛ فبنظرة سـريعة إلى الأرقام والإحصائيات التي تعبر عن هذا المقوم، نجد أنه ووفقا للأرقام الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة المصرية؛ فإن حجم التبادل التجاري بين البلدين يقدر بنحو أكثر من 3 مليارات دولار.

كما يقدر حجم الصادرات المصرية لتركيا، بنحو 1.5 مليار دولار، بينما بلغ عام 2010 حوالي مليار دولار، أي بزيادة قدرها 500 مليون دولار، والتي تتمثل في السـماد والرمال والكيماويات والملابس الجاهزة والملح والبولي إيثلين.

كما بلغت الواردات المصـرية من تركيا خلال عام 2011 حوالي 2.6 مليار دولار، في حين كانت عام 2010 حوالي 1.9 مليار دولار، قرابة 2% من إجمالي الصـادرات التركية، وتأتي على رأسـها السـيارات والحديد والخضر والفواكه والمنسوجات، وهو ما يعني تفوق تركيا في الميزان التجاري بين البلدين.

وعلى صعيد المساعدات الاقتصادية؛ قدمت تركيا حزمة من المساعدات لمصر في أكتوبر2012 بلغت ملياري دولار منحة لا ترد من أجل تمويل الواردات المصـرية من تركيا، ومليار دولار قرضًـا من أجل تحسـين أوضـاع الاحتياطي من النقد الأجنبي.

كما قدرت الأرقام الواردة من وزارة التجارة والصناعة المصرية حجم الاستثمارات التركية في مصر بنحو 5 مليار دولارات، تحتل بها تركيا المرتبة رقم 47 ضـمن قائمة أهم الدول المستثمرة في مصـر، من خلال المصـانع التركية في المناطق الصناعية بمدن 6 أكتوبر وبرج العرب، فضلًا على أن عدد العاملين المصريين في المنشآت الصناعية التركية الموجودة بالمناطق الصـناعية بمدن 6 أكتوبر وبرج العرب، التي ترتكز فيها المصـانع التركية، والتي يبلغ عددها 418 منشأة صناعية، يقدر بـ 52 ألف عامل[1].

وحسب بيانات صادرة عن وزارة السياحة المصرية، فإن أعداد المصريين الذين يسافرون إلى تركيا سنويًا يقدر بـنحو 60 ألف سائح، مقابل عدد قليل لا يتجاوز الـ 10 آلاف من السائحين من تركيا إلى مصر، فضلًا علن اكتشاف الغاز في شرق البحر المتوسط، وإمكانية تحويله إلى أوروبا عبر تركيا، وحاجة مصر الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة تحتم عليها النظر إلى كل هذه الاعتبارات عند تقييم علاقاتها مع تركيا.

[1] هدى سعيد، **التقارب المصري التركي... هل يعد بداية لمرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي؟ قراءة في الواقع واستشراف للمستقبل**، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 08 نوفمبر 2017

2- المحددات الاستراتيجية والسياسية:

مصر دولة محورية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، نظرًا لموقعها الجغرافي المميز وتاريخها المديد ودورها الريادي القائد في المنطقة لعشرات السنين، فضلًا على امتلاكها لجيش وطني قوي ومؤسسات دولة عتية وشعب كبير نسبيًا مقارنة بتعداد السكان لشعوب المنطقة، لذا فمن مصلحة تركيا ألا تخسر هذا القطب الإقليمي.

وعلى الجانب الآخر فإن تركيا دولة مهمة في المنطقة لها موقع جغرافي مميز، وتعد المدخل الجنوبي الشرقي لأوروبا، فضلا على امتلاكها شعبًا كبيرًا، وقوة عسكرية معتبرة، وتورطها في العديد من ملفات المنطقة جعلها مفتاحًا للعديد من هذه الملفات، وعلى رأسها الأزمة السورية ثم الليبية واليمنية والفلسطينية[1].

3- المحددات الاجتماعية:

الشعبان المصري والتركي لهما أصول عميقة وحضارة تمتد لآلاف السنين في عبق التاريخ، وكلاهما شعبان أغلبيتهما مسلمون، يميلان إلى التدين السمح الذي ينبذ التطرف والتشدد؛ فضلًا على امتلاك الشعبين لإرث مدني علماني أصيل عرفه الشعب المصري بعد تولي «محمد علي» وتكوينه للدولة المدنية الحديثة، وعرفه الشعب التركي مع تولي «كمال أتاتورك» السلطة وإعلان الجمهورية في بلاده.

برجماتية السياسة الخارجية التركية

المتابع للسياسة الخارجية التركية يلاحظ أنها تقوم بالأساس على العلاقات النفعية، وأن لا مكان فيها للأيديولوجيا، على الأقل قبل اندلا ع ثورات الربيع العربي، وتورط تركيا في عدد من ملفات المنطقة وعلى رأسها الأزمة السورية.

فشرعية نظام «أردوغان» تقوم بالأساس ليس لكونه يعبر عن الرئيس المسلم، بقدر ما يعبر عن نهضة نقلت بلاده لتكون إحدى الدول الـ 20 المتقدمة اقتصاديًا، هذه البرجماتية ظهرت جلية قبيل المحاولة الانقلابية الفاشلة؛ حيث استأنفت تركيا علاقاتها مع روسيا بعد انقطاع، فضلاً على تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، بالإضافة إلى تصريحات رئيس وزرائها، الذي أعرب عن ترحيبه باستئناف العلاقات بين بلاده والقاهرة.

كما التقى وزير العمل والضمان الاجتماعي التركي «سليمان صويلو» نظيره المصري «محمد سعفان» على هامش الاجتماع الوزاري للعمل والتوظيف لدى مجموعة دول الـ 20 الذي عقد في بكين، بناء على طلب

[1] فضيل هريدي، **مصر وتركيا وميزان المصالح المشتركة، مقال منشور على موقع اضاءات، 13 مارس 2017**، متوفر على الرابط: https://www.ida2at.com/egypt-and-turkey-and-scale-of-common-interests/

الوزير التركي، الذي أبدى رغبته في استعادة العلاقات بين البدين طبقا لما ذكره «هيثم سعد الدين» –المتحدث الرسمي باسم وزارة العمل المصرية– للشرق الأوسط في 19 جويلية 2016.

كما التقى القائم بأعمال السفير التركي في القاهرة «علي رضا جونيا» مع عدد من قدامى المحررين الدبلوماسيين في 25 جويلية 2016، شرح فيها ملابسات المحاولة الانقلابية الفاشلة، وكذلك أكد أن الشعبين التركي والمصري تربطهما علاقات قوية وممتدة، متمنيًا عودة العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها، هذا بجانب تأكيد القائم بالأعمال التركية في القاهرة بأن الإشارة التي رفعها أردوغان لم تكن تعبر عن (رابعة) التي تشير إلى الميدان الذي اعتصم فيه المعارضون لـ 30 يوما جاء على إثرها من ترتيبات– وإنما يقصد بها دعائم الدولة التركية الأربعة طبقًا لما ذكره الإعلامي «أحمد المسلماني» في برنامجه الطبعة الأولى بتاريخ 2016/7/25.

كما أن الأحداث الأخيرة في تركيا أدت إلى انكفاء النظام الحاكم فيها على الداخل لترتيب البيت التركي، وليس من المبالغة أن هذه المحاولة ستؤدي إلى انحسار الدور التركي إقليميًا بشكلٍ كبير.

بالإضافة إلى حاجة أردوغان ونظامه إلى حلفاء جدد بعد الفتور الذي شهدته العلاقات التركية الغربية (الأمريكية والأوروبية) على إثر اتهام النظام التركي الولايات المتحدة والغرب بدعم الانقلاب عليه، وما أعقبها من إجراءات اعتبرها الغرب غير ديموقراطية، وتتناقض مع قناعات الغرب وخاصة مع سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

وقد بدا ذلك جليًا في معدل سرعة التقارب التركي إلى روسيا، والذي توج بزيارة أردوغان إلى سان بطرسبرج للقاء فلاديمير بوتين في 9 أوت 2016، والذي يشير إلى أن تقاربات أخرى قد يمضي إليها النظام التركي وبالتأكيد منها التقارب مع القاهرة.

وجاءت تصريحات وزير الخارجية التركي «مولود جاويد أوغلو» حول إمكانية عودة العلاقات مع مصر لتبرهن على نية الأتراك حيال ذلك، وقد لاقت هذه التصريحات تعجبًا من الجانب المصري، حيث أعرب وزير الخارجية «سامح شكري» عن تعجبه إزاء تصريحات الوزير التركي، التي رأى أنها تحوي مواضع إيجابية تشير إلى وجود رغبة لدى الحكومة التركية لتحسين العلاقات مع مصر، وفي الوقت نفسه تحمل تناقضًا يدعو إلى الاستغراب؛ لكن على كل حال هي دليل دامغ على رغبة الأتراك في استئناف العلاقات مع مصر[1].

[1] فضل هريدي، مرجع سابق.

4- المحددات الإقليمية:

تمر المنطقة بحالة من الغليان بعد ثورات شعوبها ضد الأنظمة الحاكمة في 2011، وهذه الحالة أفضت إلى خلق توازنات جديدة وتهديدات جديدة لم تكن من قبل، فالإرهاب والتدخلات الخارجية، ومحاولات تفكيك الدول، والتهديدات الإيرانية أصبحت التحديات الكبرى لدى دول المنطقة.

فالتدخلات الإيرانية في المنطقة، وبسط نفوذها على عواصم بعض دول المشرق العربي؛ جعل المملكة السعودية تنتفض لفك هذا الطوق عن طريق تحالف سني تمثل مصر وتركيا أهم أركانه، وهنا تأتي المملكة كجسر يمكن للبلدين أن يلتقيا من خلاله، نظرًا لقوة علاقة السعودية بكلا الدولتين والتي تصل للتحالف.

فضلًا على أن الدولتين تواجهان تحدي الإرهاب، فمصر تحارب الإرهاب على أرضها، وتركيا عضو في التحالف الضارب لداع في سوريا وتحارب الإرهاب على أرضها أيضًا من داعش، والمجموعات الكردية الخارجة عن الإجماع الوطني التركي[1].

[1] فضل هريدي، المرجع نفسه.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر (فترة حكم مبارك)

يعتبر الرئيس المصري محور النظام السياسي، حيث يخول له الدستور في الظروف الاستثنائية وغير الاستثنائية صلاحيات مطلقة وفي هذا السياق يقول المستشار طارق البشري ان سلطات رئيس الجمهورية في مصر تتجاوز سلطات الامام في فقه الشيعة، حيث يتولى الرئيس السلطة التنفيذية ويمارسها وفق المادة 37 من الدستور ويشترك مع رئيس الوزراء في وضع السياسة الحكومية ويشرفان على تنفيذها.

و انجد ان الرئيس المصري حسني مبارك قد تبنى سياسة برغماتية في القضايا المحلية ،و الاقليمية فواجهت سياسته مصاعب جمة ، فعلى الصعيد الداخلي لم يتمكن من حل معضلات التنامي السكاني المضطرب، و معدل البطالة العالية، ان ضعف مصر الاقتصادي و سوء ادائها يمكن تلخيص اسبابهما المباشرة في ضعف اداء قطاعي الانتاج السلعي الاساسيين الصناعة و الزراعة ، و الانخفاض الشديد في معدل الادخار و العجز المستديم في الميزان التجاري هذه الاعوام ادت الى انخفاض نمو الناتج القومي و ارتفاع معدلات البطالة نتاج تطبيق احمق للانفتاح الاقتصادي من منتصف السبعينات حتى الان .[1]

كما استطاعت تركيا تطوير علاقاتها مع مصر بشكل مميز في فترة مبارك ، سياسيا و اقتصاديا بالرغم من توجس الجانب المصري من الخلفية الاسلامية التي ينتمي اليها الحزب الحاكم في تركيا ، فتكتل هذا التوجس بهجوم اعلامي ، و دبلوماسي مصري شديدين 2002 2003 مع بداية الترابط الاقتصادي بين البلدين ، فشجع هذا الترابط توجهات الحكومتين التركية و المصرية في منحى يسعى لتطوير الروابط الاقتصادية بين الجانبين فكانت توجهات حكومة الدكتور احمد نظيف و توجيهات امانة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي مع الوزير رشيد الذي يمثل الرابط البشري للعلاقات الاقتصادية بين البلدين ، ثم زاد وضوح هذه الروابط بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين 2005 ثم زيارة رئيس الوزراء اردوغان لمصر عام 2009.[2]

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، **وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية المصرية 2002-2013**، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، 2016، ص54

[2] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه، ص55.

- **البعد السياسي:**

العلاقات السياسية بين تركيا ومصر ترتكز على الاحترام والتفاهم المتبادل من خلال الاجتماعات، والحوارات الرفيعة المستوى وحققت الدولتان مساهمات مهمة في توفير السلام للمنطقة نتيجة التعاون المشترك بينهما، وتطويرهما الرؤى واليات متشابهة، بغية حل المشكلات المختلفة التي تعاني منها المنطقة الممتدة من الشرق الاوسط حتى قلب افريقيا، وهي جهود واضحة ولا سيما في مسالة الهدنة بين حماس واسرائيل، وحل مشكلة دارفور.

فالرئيس المصري دعا من انقرة الى وجوب وجود شرق اوسط جديد دون التوضيح ماذا يقصد من مدلول كلامه

في 21 ديسمبر 2010 اتفقت كل من مصر و تركيا على انشاء مجلس للتعاون الاستراتيجي في مختلف المجالات ، و جاء هذا الاعلان خلال اجتماع وزيري خارجية البلدين في انقرة في اطار الجولة الثالثة من اجتماعات الحوار الاستراتيجي الذي دشنه الجانبان بعد توقيعهما مذكرة تفاهم اطارية بهذا الشأن في نوفمبر تشرين الثاني عام 2007 ، و من المفيد قوله : ان الدبلوماسية التركية و المصرية يهمها وجود شراكة تعاونية استراتيجية بين البلدين ، لما يعود بالنفع على المصالح السياسية ، و الثقافية ، و التجارية ، و الاقتصادية ، و كثير من المجالات التي من شانها تكريس محورية كل من مصر في المنطقة العربية الافريقية و تركيا في المنطقة العربية و الاسيوية و الاوروبية ، حيث نجد تصريحا لداوود اوغلو ان العلاقات بين تركيا و مصر ستشهد تطورا شاملا بسبب تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي ، مؤكدا على ان تركيا و مصر لاعبان مهمان في المنطقة .

و اشارت جريدة الاهرام المصرية 2009 ان الدبلوماسية المصرية من خلال الرئيس المصري محمد حسني مبارك كان لها اسهام في اثارة قضايا ذات الصلة بالأمن و الاستقرار في الشرق الاوسط في ضوء النشاط و التوجه الواضح لدى كل من تركيا و مصر ، و العمل معا من اجل تحقيق السلام و الاستقرار في الاقليم ، فكانت قضية القدس الشرقية حاضرة في المباحثات ، اضافة لرفع الحصار عن قطاع غزة ،و راب الصدع بين الفرقاء الفلسطينيين ، و احياء عملية السلام المتعثرة ، و تم مناقشة الاوضاع في العراق ، و اليمن ، و لبنان ، و الوضع في منطقة الخليج ، و الجدل الدائر حول ملف ايران النووي .[1]

في الوقت الذي ظل مبارك يخشى من صعود الاسلام السياسي ، و ذلك لصراع الدولة المصرية الطويل مع الجماعات الاسلامية ، و في مقدمتها جماعة الاخوان المسلمين- الام الكبرى لاسلاميي تركيا الجدد –فقد نجح

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، مرجع سابق، ص56.

حزب العدالة و التنمية في توسيع ساحة ، و مساحة الدور الاقليمي لتركيا بعد تبنيه ما عرف ب سياسة تصفير المشاكل ، و يتضح من ذلك اعتقاد السياسة التركية الجديدة انها نصيرة للشعوب المقهورة ضد الانظمة المتسلطة مع العلم ان العلاقة التركية المصرية كانت في اوج قوتها منذ عشرة سنوات ، حيث التفاهم و التقارب الاقتصادي و السياسي بين الجانبين ، و ذلك من خلال الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين في البلدين .

- **البعد الامني:**

تعد كل من تركيا ومصر بلدين مهمان في المشروع الدولي لمكافحة الارهاب فما كان الاتفاق الامني الذي وقعه وزراء الجانبين المعنيين بالأمن خلال زيارة وزير الدفاع التركي للقاهرة في الفترة الواقعة ما بين 20 الى 23 ماي 2000 الذي نص على تعاون البلدين امنيا في كافة المجالات التي تخص الجرائم كالجريمة المنظمة، والمخدرات وغيرها من الجرائم، واقيمت لجان مشتركة ما بين الجانبين بهذا الصدد.

وفي نوفمبر 2009 وقعت كل من تركيا ومصر مذكرة تفاهم للتعاون العسكري في مجالات التدريب، التبادل العلمي، والتقني بين قدرات جيشي البلدين، يهدف هذا الاتفاق لرفع مستوى قدراتهما، وقيام مناورات عسكرية مشتركة عرفت ببحر الصداقة كان اولها في 2009.

- **البعد الاقتصادي:**

جسد وصول حزب العدالة و التنمية لسدة الحكم في تركيا وصول طبقة واسعة من رجالات الاعمال الجدد الذين ينادون بانفتاح تركيا اقتصاديا على منطقة الشرق الاوسط نظرا لتدني منتجاتهم عن المواصفات الاوروبية فكانت مصر من الدول التي عززت تعاونها مع تركيا ، ففي 2006 تم تخصيص مليون متر مربع في منطقة ستة اكتوبر المصرية كمنطقة صناعية تركية للاسهام في زيادة حركة الاستثمارات بين البلدين ، و قد وضع حجر الاساس لها الرئيس التركي في زيارته لمصر مطلع 2008 ، حيث يوجد بهذه المنطقة ما يقارب من 400 مصنع و من المتوقع ان توفر 22 الف فرصة عمل للعمالة المصرية ، و يتوقع ان يكون مستوى دخلها حوالي مليار دولار سنويا .[1]

و صرح رئيس الوزراء التركي اردوغان خلال المنتدى الاقتصادي الذي عقد في منطقة شرم الشيخ عام 2006 ان تركيا تريد ان تكون نموذجا لما يمكن للمسلمين فعله حيث شهدت العلاقات التركية المصرية علاقات تجارية

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه.

متميزة في الاعوام 2007 – 2008 و 2009 ، نظرا لدخول اتفاقية التجارة الحرة بينهما حيز التنفيذ في بدايات مارس 2007 .[1]

شهد حجم التجارة الذي اخذ يعبر عن نمو منتظم منذ العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، أكبر طفرة فيه بالتوازي مع الحوار السياسي الذي اخذ يتحقق بشكل مكثف اعتبارا من عام 2005، حيث ارتفع حجم التجارة في عام 2005 من 727 مليون دولار الى ثلاثة مليارات دولار عام 2009.

زادت الاستثمارات التركية في مصر زيادة واضحة، حيث بلغ عدد شركات المستثمرين الاتراك العاملة في مصر 290آ شركة في اواخر عام 2009، وتجاوبا من الحكومة المصرية مع هذه العلاقات الاقتصادية المتعمقة يوما بعد يوم، فقد خصصت للمستثمرين الأتراك منطقة صناعية خاصة.

كان التعاون الاقتصادي بين تركيا و مصر في فترة حكم مبارك اكبر بكثير من نظيرة السياسي نظرا للتوجس و القلق المصري من توجهات الحكومة التركية فبرغم حرص رجب طيب اردوغان على علاقات طيبة و قوية مع الولايات المتحدة الامريكية و اسرائيل الا انه يزيد من روابط العلاقة ووثاقتها مع دول مثل ايران ، و قوى فاعلة مثل حركة المقاومة الاسلامية حماس الفلسطينية ، بشكل يقلق ، و يزعج النظام المصري ، مع ان الترحيب بجانب الاستثمار و العلاقات التجارية كان كبيرا من قبل المصريين الا ان العلاقات السياسية كانت تشهد توجس مثل التوجس الذي صاحب وصول حزب العدالة و التنمية لاول مرة لسدة الحكم في تركيا .[2]

- **البعد الثقافي:**

ان التطورات الايجابية التي شهدتها المجالات السياسية والاقتصادية تركت ايضا اثارها في المجالات الثقافية والاجتماعية، فالمسؤولون من كلا الطرفين التركي والمصري يؤكدون على ان اي تعاون لن يكتب له البقاء والاستمرار دون وجود تاثير ثقافي متبادل، ومن ثم يسعون الانتاج مشروعات تستهدف ملء الفراغ الثقافي المتسع بين الدولتين، فكان تنظيم المعارض والحفلات، والعروض الفنية كما تم إطلاق قناة التركية الناطقة بالعربية لتكون رافدا مهما في تعزيز العلاقات البينية.

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه، ص57.
[2] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه، ص59.

وكأحد المؤشرات المهمة على العلاقات الثقافية، فقد تم افتتاح المركز الثقافي التركي من قبل وزير الخارجية التركي احمد داوود اوغلو خلال زيارته لمصـــر في مارس 2010 باســـم مركز يونس امره للثقافة التركية، ويبرهن افتتاح المركز الثقافي التركي في القاهرة، وهو الاول والوحيد في الشـــرق الاوســـط، والعالم العربي على الادراك التركي للقاهرة بصـفتها مكانا مفتاحاي ليس فقط من اجل التكامل السـياسـي والاقتصـادي مع العام العربي، بل من اجل التكامل الثقافي ايضا.

و تستهدف هذه المبادرة جعل المركز ساحة تاثير ثقافي متبادل بين الشعبين التركي و المصري و مثقفيهم ، و تزويد اجيال المستقبل بالقيم التاريخية و الثقافية المشتركة بين كلتا الدولتين، كما ان المركز الثقافغي المصري الذي تم افتتاحه في اسطنبول عام 2007 يقوم بتوسعة ساحة انشطته من خلال ما يقوم به من فعاليات جديدة و متعددة المراحل ، و يمكن القول ان حالتي التوتر ، و الشعور بالتنافس التي كانت تتسم بها العلاقات العربية– التركية قبل عشرة سنوات فقط قد تراجعت خلال فترة قصيرة ، مع اقامة العلاقات الثنائية التي استهدفت تبديد و ازالة الفهم الخاطئ و الصور السلبية لدى كلا الطرفين .[1]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر (فترة حكم المجلس العسكري)

1– العلاقات السياسية:

بلورت السياسة الخارجية التركية مسارا تجاه ثورة 25 جانفي 2011 فوقفت مناصرة لثوار مصر على النظام الحاكم هناك فتعالت النداءات و التي كان ابرزها نداء رئيس الوزراء للرئيس المصـــري بالتخلي عن الســـلطة في فيفري 2011 ، و من ثم فقد اكتســـبت زيارة رئيس تركيا عبد الله غول لمصـــر في مارس 2011 اهمية كبيرة لكونها اول زيارة يقوم بها رئيس دولة الى مصـــر ما بعد الثورة، حيث اســـتقبله آنذاك رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة المشير طنطاوي، و تناول الجانبان سبل دعم العلاقات السياسية الاقتصادية و العسكرية بين البلدين و اكد غول حرص بلاده على تقديم الدعم الكامل لمصر خلال الفترة الانتقالية.

و في 12 ســـبتمبر 2011 قام رئيس الوزراء التركي بزيارة الى مصـــر و التي تعد الزيارة الاولى له عقب فوزه مجددا في الانتخابات البرلمانية التي اجريت في جوان 2011 و بذلك تكون الســـياســـة التركية من خلال سياستها التصالحية مع العالم العربي العمق الاستراتيجي قد دخلت مصر من اوسع الابواب نصرة للشعب على ظلم و فساد الحكام ، حيث أصبحت الثورة المصرية محط انظار الساسة الاتراك بمختلف مستوياتهم اضافة

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، مرجع سابق، ص60.

لاتاحة الفرصة لرجال الاقتصاد لضخ استثماراتهم في السوق المصرية، مستثمرين حاجة مصر بقيادة العسكر الى كل الايدي الخارجية لانقاذ الدولة من الانهيار فعبر الاتراك مصـــر و يدهم ممدودة الى جنرالات الجيش و في ظهرهم جماعة الاخوان المســـلمين الام الروحية لحزب العدالة و التنمية الممســـك بالادارة التركية الحالية فهذه العوامل كان لها الاثار الواضحة على توطيد العلاقات السياسية و جعلها اكثر متانة في عهد المجلس العسكري.

2- العلاقات الاقتصادية:

ترجمت الجمهورية التركية تغلغلها شـــرقا تجاه العرب بتوقيع عدد من الاتفاقات بينها وبين الدول العربية وعلى راس هذه الاتفاقيات مجالس التعاون الاستراتيجي ومصر لم تكن استثناء من بين هذه الدول ففي عهد الحكومة التي تشكلت بعد تنحي الرئيس مبارك اتفقت الحكومتان التركية والمصرية على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والسياحية والثقافية ومجالات اخرى لتعزيز هذا الدور.

و كانت الحكومة المصـرية قد اتفقت مع الجانب التركي في مارس 2012 على اسـتغلال الموانئ المصـرية لنقل الصـــادرات التركية من المواد الغذائية و الاجهزة الكهربائية و المنســـوجات الى دول الخليج العربي بعد غلق السلطات السورية المعابر امام حركة التجارة التركية المتجهة الى الخليج العربي و في نوفمبر عام 2012 تم اعلان بدء عمل الخط الملاحي بين مينائي **ميسن** و **اسكندرونا** التركي و ميناء دمياط المصري على البحر المتوســـط و خط **الرورو** عبارة عن خط ملاحة تصـدير المنتجات من بلد الى بلد اخر ، على شـاحنات تنقلها عبارات بين اقرب الموانئ على البحر المتوســـط ثم تكمل طريقها برا لميناء اخر على البحر الاحمر ثم تنقل الشـــاحنات بعبارات مرة اخرى لموانئ سعودية و منها برا لباقي دول الخليج و العكس . [1]

كانت تركيا تحتل المرتبة الخامسة في الصادرات المصرية في عام2012 ما لبثت ان صعدت الى المرتبة الرابعة في عام 2013، و هذا يوضح حجم الاقبال الكبير من الجانب التركي على ضح استثمارات كبيرة بالسوق المحلية، و قد اشـارت هيئة الاحصـاء التركية انه في عام 2013 انخفض حجم التبادل التجاري بنسـبة 3.8% ليصـل الى 4.83مليـار دولار مقـابـل 5.02مليـار دولار خلال 2012، الـذي يعتبر اعلى معـدل لحجم التبـادل التجاري بين مصر و تركيا مرجعا سبب هذا التراجع الى انخفاض حجم الصادرات التركية لمصر من الوقود بنسبة 13 بالمئة من نحو 3.68 الى 3.2 مليار دولار ، فقد ســـجل التبادل التجاري بين مصـــر و تركيا، خلال النصف الاول من العام 2014 نحو 2.28 مليار دولار بانخفاض 200 مليون دولار مقابل الفترة نفسها من العام الماضي التي سجل فيها 2.489 مليار دولار، لكن ارتفاع الواردات التركية الى مصر خلال عام 2013

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه.

بنسبة 21 بالمئة من1.34 مليار دولار الى1.63 مليار دولار لافتا الى انخفاض مرتبة مصر في قائمة الصادرات التركية العالمية من المرتبة رقم 11 الى 12 كما قال ان نسبة مساهمة مصر في مجمل الصادرات التركية تصل الى 2 بالمئة، الا ان نسبة مساهمة تركيا في الصادرات المصرية تصل الى 6 بالمئة، و هو ما يوضح اهمية السوق المصرية لدى تركيا. [1]

واوضحت البيانات ان أكبر منتج يحتل قائمة الصادرات التركية لمصر يتمثل في وقود95 اوكتات الذي انخفض اجمالي حجمه منذ سبتمبر 2013 بشكل تدريجي الى 1.6 مليار دولار نهاية العام كما استمرت هذه المعدلات في الشهور الاولى من العام الحالي 2014.

ورغم ذلك فان مصر اتخذت قرارا بمنع دخول بعض المنتجات من الصين نتيجة نقص المنتجات المحلية في الاجهزة الطبية التي تعطي ميزة كبيرة لشركات الاتحاد الاوروبي بجانب شركات الولايات المتحدة وكندا ونيوزيلاند واستراليا وايسلاندا ولكنها استثنت الشركات التركية العاملة في مجال المنتجات غير المعقمة.

اما يتعلق بتحليل بيانات العلاقات التجارية بين مصر وتركيا يتبين ان السوق التركية تحتل مكانة كبيرة لدى الشركات المصرية واضاف انه في إطار الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها مصر فقد يتخذ البعض سياسة الانتظار والرؤية الا ان المستثمرين الاتراك لم يترددوا في العمل في بيئة العمل المصري.

كما ان للشركات الاستثمارية التركية كانت تضخ استثماراتها في مصر كوسيلة منها للمساعدة في بناء الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل المصريين بجانب حرصها على عنصر التدريب علاوة على تصدير منتجات تحمل ملصق صنع في مصر وهو ما يعتبر من وجهة نظره داعما قويا للاقتصاد.

3- العلاقات العسكرية:

اخذت العلاقات العسكرية التركية المصرية بعد الثورة تتوثق شيئا فشيئا ففي ديسمبر بداة المناورات العسكرية المشتركة في المياه الاقليمية التركية و بالتحديد على ميناء اكساز الحربي و التي عرفت باسم بحر الصداقة فكانت عبارة عن قطع بحرية مدعمة بسلاح الجو من كلا البلدين حيث كانت هذه المناورات مركزة على اهمية التعامل مع الاحداث سلما و حربا و مقاومة الحرائق و المساعدة في الانقاذ البحري و التصدي للأخطار الكيماوية في اعقد الظروف الجوية .[2]

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه، ص70.
[2] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه، ص ص 71-72.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر (فترة حكم مرسي)

تميزت فترة الربيع العربي بصعود جماعات سياسية كانت خارج مؤسسات القرار السياسي العربي فصعدت هذه الجماعات من خلال الشرعية التي اكتسبتها عبر صندوق الانتخابات، مستفيدة من مناخ الديمقراطية الذي ساد المنطقة بعد سقوط الانظمة الدكتاتورية الحاكمة للبلاد العربية و بالتحديد مصر و مع ترقب العالم و انتظاره شرعية صناديق الانتخابات ، التي صعت الاسلاميين و بين المخاوف من تطبيق الشريعة الاسلامية و العداء للدول الغربية و كان من بين هذه الجماعات جماعة الاخوان المسلمين بمصر ممثلة بذراعها السياسي حزب الحرية و العدالة، و تجلت فترة حكم الاخوان بمصر بعلاقات مميزة مع الجمهورية التركية بقيادة حزب العدالة و التنمية ذو المرجعية الإسلامية، و لكن بعد عامين من الانتفاضات التي اسقطت الانظمة الاوتوقراطية في مصر و تونس يمكن القول بان تركيا فشلت في تقديم وصفة النجاح السياسي للتيارات الاسلامية في البلدين او بالأصح فان هذه التيارات لم تستوعب ابعاد النموذج التركي او انها استوعبته و لكنها لا تريد تطبيقه حيث استطاعت السياسة التركية في عهد اردوغان الموائمة بين مكونات المجتمع التركي المختلفة بعكس التجربة المصرية في عهد الاخوان المسلمين التي كانت اقصائية لمعارضيها، فقد اتسمت العلاقات التركية المصرية في عهد الاسلام السياسي بالتعاون و التماهي في الكثير من المجالات و بخاصة انهما تتشابهان من الناحية الجيوب سياسية .

في 6 جوان 2011 اعلن رسميا عن تأسيس حزب الحرية و العدالة بعد قبول اوراق اعتماده من الجهات المختصة و اختير محمد مرسي رئيسا له و عصام العريان نائبا للرئيس و محمد سعد الكتاتبي امينا عاما كما اختير المفكر المسيحي رفيق حبيب نائبا لرئيس الحزب و يعتبر حزب الحرية و العدالة حزبا مدنيا ذا مرجعية اسلامية يضم في صفوفه عددا من الاقباط يؤمن الحزب بضرورة اصلاح الفرد و الاسرة و المجتمع و الحكومة و مؤسسات الدولة و انتخابات ، المنهج الاسلامي الشامل المتدرج و يتبنى مبادئ الشريعة الاسلامية و اهمها الحرية و العدالة و سيادة القانون و مدنية الحكومة فلا هي حكومة عسكرية او دينية و يعتمد الشورى و الديمقراطية للتداول السلمي للسلطة، و يتبنى حرية الاعتقاد و الوحدة الوطنية و احترام حقوق الانسان و المواطنة و المساواة و العدالة الاجتماعية و يحافظ على حقوق المرأة، و يدرك اهمية دور الشياب و التنمية المستدامة من خلال البرامج و الوسائل المنصوص عليها في هذا النظام [1].

و قد شارك حزب الحرية و العدالة في اول انتخابات تجري في البلاد بعد ثورة يناير و اعلن انه لا يطمح للحصول على اغلبية برلمانية، و برر ذلك بان المرحلة المقبلة تقتضي تعاون الاحزاب و القوى لبناء مصر

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، مرجع سابق، ص 73.

الجديدة و لذلك عمد الى تكوين تحالف سياسي و انتخابي اسمه التحالف الديمقراطي ضم فيه اكثر من اربعين حزبا لها توجهات مختلفة و اعلن انه لن ينافس على منصـــب رئيس الجمهورية في اول انتخابات رئاســـية بعد الثورة، لكن الحزب انقلب على مواقفه السابقة فغير موقفه من الانتخابات الرئاسية و كان له اسهاما ريياديا في ارباك المشهد السياسي المصري، و زاد من حيرة القوى و الاحزاب السياسية و قرر في 07 افريل 2012ما دفع برئيسه محمد مرسي الذي قبلت لجنة الانتخابات المصرية اوراقه بعد رفضها اوراق مرشح الجماعة خيرت الشاطر، و حيث اجريت الجولة الثانية من الانتخابات بين المرشحين محمد مرسي و احمد شفيق بعد تصدرهما في الجولة الاولى من الانتخابات و بعد اكثر من تاجيل لاعلان النتائج و في يوم الاحد 24 جوان 2012 .[1] اعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية فوز محمد مرسي في الجولة الثانية من الانتخابات بنسبة 51.7 بالمئة وبعد ساعات من فوزه أعلن عن استقالته من رئاسة حزب الحرية والعدالة من عضوية مكتب الارشاد في جماعة الاخوان المســـلمين، على اية حال كيف تطورت العلاقات الثنائية التركية المصـــرية في ظل حكم الرئيس محمد مرسي للاجابة على ذلك سيتم طرح العلاقات على النحو التالي:

- **البعد السياسي:**

شهدت العلاقات التركية المصرية في فترة حكم الرئيس محمد مرسي عصرا ذهبيا لم يسبق له مثيل من تعاون وترابط على مختلف الصعد السياسية، وكان مطار اسطنبول وانقرة التركيين ومطار القاهرة المصري محط زيارات متبادلة بين الجانبين لربط التعاون ومد اواصـــر الترابط بينهما، وكان البلدان يتفقان في مهمة واحدة الا وهي واد المد والنفوذ الاسرائيلي في المنطقة والشتراق معا في دعم الثورة السورية واقامة تحالف رباعي مصري تركي سعودي لحل الازمة السورية.

وفي الثلاثين من سبتمبر 2013 زار الرئيس المصري محمد مرسي تركيا وأجري مباحثات تركية مصرية وذهب الى ابعد من ذلك بحضوره فعاليات المؤتمر السنوي الرابع لحزب العدالة والتنمية التركي والقى كلمة فيه في لفتة غير مسبوقة في عرف الدبلوماسية التركية المصرية.

و في ظل الانسجام الواضح بين المؤسستين الرسميتين التركية المصرية برزت هذه تحديات في المنطقة التي كان من ابرزها العدوان الاســـرائيلي على غزة، نوفمبر 2012 و مدى قدرة الجمهورية التركية و نظيرتها المصرية للتعامل مع التحديات التي ظهرت في عهد ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي.[2]

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، مرجع سابق، ص 73.
[2] ضياء نور الدين حسن أبودية، مرجع سابق، ص 74.

- **البعد العسكري والأمني:**

تعـززت العلاقـات العسـكرية التركيـة المصـرية الى درجـة بعيـدة لم يسـبق لهـا مثيـل مـن قبـل ففـي 23اكتـوبر 2012، بـداة المنـاورات العسـكرية الثنائيـة بعـد الثـورة المصـرية الـتي عرفـت ببحـر الصـداقة فحلـت مصـر محـل اسـرائيل في هـذه المنـاورات فكانـت هـذه المنـاورات عبـارة عـن حلقـة ممتلئـة بتبـادل الخـبرات و المعلومـات، حيـث شـارك العسـكريون المصـريون الى جانـب عـدد مـن المسـؤولين العسـكريين الـدوليين في افتتـاح الـدورة لمعـرض اسـطنبول الـدولي للأسـلحة و الـتي بـدأت في يـوم 07 مـاي 2013 و انتهـت يـوم 10مـاي 2013 برعايـة وزارة الـدفاع التركيـة و صـندوق دعـم القـوات المسـلحة التركيـة في مركـز معـارض اسـطنبول و شـارك في فعالياتـه نحـو شركة من 140 دولة.

- **البعد الاقتصادي:**

اما فيما يتعلق بالشأن الاقتصادي فقد حكمت لغة رجال الاعمال العلاقات الاقتصادية و السياسية ما بين الجمهورية التركية و جمهورية مصـر العربية في الفترة الواقعة ما بين عامي 2005 الى 2013 من خلال سـلسـلة وثيقة من العلاقات التي يتحكم فيها نخبة من رجالات المال السـياسـي، فتوجت هذه العلاقات بعلاقات استراتيجية و شراكات اقتصادية وازنة من بينها اتفاقية الخدمات المشتركة بين البلدين لأوروبا في فيفري 2013 و اتفاقيتا النقل البحري و السـكك الحديدية في 12 جوان 2013 بخلاف ست اتفاقيات في مجالات الجمارك و الموانئ و ادارتها و تطوير المناطق الحضرية .

فالمصـالحة التي انتهجتها تركيا العدالة و التنمية بين التقليدية الاسـلامية و الطورانية العلمانية جعلتها محل ثقة العالم العربي، و بخاصـة وجود فراغ في المنطقة العربية بعد اسـتقالة مصـر عن دورها الريادي و جعل المنطقة للتجاذبات المحلية و الاقليمية و الدولية ، مما كان له بالغ الاثر للتغلغل التركي داخل المنطقة العربية بكل اريحية و جعلها في تحديات امام سياساتها التي انتهجتها ورسمتها منذ نشأة حزب العدالة و التنمية ، فالفترة التي حكم بها المجلس العسـكري مصـر كانت كفيلة ان تجعل يد مصـر ممدودة لكل من يريد العون لها نظرا للفراغ الذي حدث في الدولة المصـرية، فكانت الفرصـة سـانحة للمد التركي للولوج لمصر خاصة ان مصر الثورة طردت السفير الاسرائيلي منها و العلاقات التركية الاسرائيلية في اسوا حالاتها اضافة للاشتراك في السنية المذهبية للدولتين في وجه المد و النفوذ الشيعي الإيراني.[1]

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه، ص74.

و تعتبر العلاقة التركية المصـرية في حقبة الاخوان المصـريين في اوج عهدها نظرا للخلفية الايدولوجية التي يتمتع بها كل من الاخوان المسلمين في مصر و العدالة و التنمية التركي ، بل وصلت الى التماهي في احيان اخرى تاركة المجال لتمدد تركي اكثر على حساب مصر نفسها في منطقة الشرق الأوسط.[1]

المطلب الرابع: السياسة الخارجية التركية تجاه مصر (فترة حكم ع الفتاح السيسي)

يعد يوم الثالث من جويلية 2013 لحظة حاسمة في العلاقات التركية المصرية حيث اطيح بالرئيس المصري محمد مرسي وحكومته التي كان الاخوان المسلمون يشكلون العمود الفقري لها، وذلك من قبل الجيش المصري فأعلن ما عرف وقتها بخارطة طريق المسـتقبل لمصـر التي بدورها سـترسـم ملامح الحياة السـياسـية للبلاد بعد حكم الاخوان المسلمين.

فقد عارضـت تركيا اجراءات الجيش ووقفت تناصـر مرسـي و رفاقه و تجاوزت العلاقات الدبلوماسـية التركية المصـرية التهديدات اللفظية بينهما و تم اسـتدعاء السـفراء ، و فرض قيود مصـرية على التأشـيرات للأتراك و تهديد بمراجعة الاتفاقات الاقتصادية اضافة الى تأجيل المناورات التي كانت ستجري بين الطرفين و رفض الطرف المصري الطلب التركي، بزيادة عدد افراد البعثة الدبلوماسية التركية في القاهرة ، و طالبت تركيا المجتمع الدولي و بخاصة الولايات المتحدة الامريكية و الاتحاد الاوروبي باتخاذ موقف مماثل لموقفها بوصف ما حدث في مصر بانه انقلاب.

فخذلها الاتحاد الاوروبي لعدم اجماعه على موقف يتوافق مع الادانة التركية لما جرى في مصـــر، وقد تألمت تركيا من خذلناها من قبل الدول العربية وبخاصة قطر السعودية شريكاها في الوضع السوري.

وظهر بعد الثالث من جويلية 2013 تحديات واجهت السـياسـة التركية من قبل المجتمع الدولي التي غلبت فيها المصالح على المبادئ والتي من بينها.

تغليب المجتمع الدولي مصالحه الاقتصادية على المبادئ السياسية والانسانية التي تحكم العلاقات الدولية ارتباكه الواضـح من الذي جرى في مصـر، من خلال الوقوف في المنطقة الرمادية ما بين الجي وجماعة الاخوان المسلمين في انتظار من يستحوذ على السيطرة على مجريات الامور في مصر.

ترك تركيا وحدها تنادي بتغليب الخيار الديمقراطي على الخيار الذي سـلكه الجيش المصـري في تغيير الامور داخل الجمهورية المصـرية ، و كفر المجتمع الدولي بالاحترام ما اقره في مؤسـساته من معاهدات و مواثيق ذات العلاقة .[2]

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه، ص 75.
[2] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه، ص76.

تبلورت ملامح سياسية جديدة في المنطقة بعد ما جرى في مصر من احداث غيرت مسار العلاقات المصرية الداخلية من جهة كعلاقة مؤسسة الجيش، و من انحاز اليها و معارضة في معظمـــــها جماعات الاسلام السياسي و في مقدمتهم جماعة الاخوان المسلمين و علاقات مصر الخارجية مع الدول التي ايدت حراك الثلاثين من جوان، و ما تلاها من احداث و دول معارضة و على راسها الجمهورية التركية فكان مؤيدو ما جرى في مصر يسمونه ثورة و معارضوه اطلقوا عليه انقلاب، فقد تبدلت مصر من حال كان يتصدره الرئيس محمد مرسي و جماعة الاخوان المسلمين و من كان في حلفهم الى حال عاد فيه المجلس العسكري للقوات المسلحة الى الواجهة بقيادة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي ، و الاحزاب المناوئة لجماعة الاخوان المسلمين و قد برر صناع القرار في انقرة ان مواقفهم تنبع من دوافع اخلاقية و مبدئية و ترفض التعامل الفظ مع الشعوب الثائرة و تقف الى جانبهم في هبتهم المشروعة بينما هناك عدد من الابعاد الاستراتيجية التي تصبوا اليها تركيا من خلال دعمها للثورات من حيث قوتها الناعمة و تحالفها المستقبلي مع القوى الصاعدة يعد الثورات و صورتها و شعبيتها في الشارع العربي و بعد احداث التي حدثت في 30 جوان بقيادة وزير الدفاع المصري الفريق عبد الفتاح السيسي في مصر تميز الموقف التركي بالحدة و اصرار رئيس الوزراء آنذاك رجب طيب اردوغان تحديدا على التنديد بالاحداث و الحض على عدم اعطائه شرعية لما مرت به تركيا من تجربة مماثلة اما حدث في مصر حينما قاد الجيش المصري الجماهير المندفعة الى شوارع القاهرة و غيرها من المحافظات المصرية في30 جوان و تصدره المشهد بشكل معلن، فهذا الامر يذكر الاتراك بمواقف شبيهة حدثت في بلادهم عدة مرات و ليس ما حدث مع كل من عدنان مندريس عام 1960، حينما دفع الجيش الجماهير الى الشوارع للاحتجاج ضد سياساته ثم تم تنفيذ حكم الاعدام عليه من قبل الجيش التركي بعد فترة لاحقة من الاحداث عليه و ما حدث ايضا مع ابي الاسلام السياسي التركي نجم الدين اربكان بعد ما اجبر على الاستقالة بعد انذار الجيش له في فيفري1997 فليس من السهل تجاوزه و تناسيه من قبل القيادة التركية و لا المكونات السياسية في هذا البلد.

فقد اخفق نظام مرسي في ترتيب اولوياته في بيته الداخلي فالب على نفسه اشكالات هو في غنى عنها و هذا الامر تزامن مع سـعي تركيا لتعزيز نفوذها الاقليمي في المنطقة، في ظل الشـد و الجذب ما بين المحاور الرئيسـية الثلاث التي تتصارع على النفوذ في الشرق الاوسط و هي مجلس التعاون الخليجي و ايران و اسرائيل .[1]

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه.

ففي ظل ان المنطقة العربية تشـهد صـراعا كبيرا بين المكونات الاسـلامية المتمثل في تركيا وإيران وقطر وجماعة الاخوان المسلمين في مقابل التيار التقليدي المناهض لما عرف بثورات الربيع العربي المتمثل في الدولة المصرية في عهد السيسي والخليج العربي اضافة للأردن.

لقد جاء رد الفعل التركي على خارطة الطريق التي أعلنها الجيش المصـري في الثالث من جويلية والتي اطاحت بالرئيس مرسـي كاحدث حلقة في سـلسـلة التوترات بين البلدين والاعنف والاكثر حدة دوليا واقليميا وهو ما قوبل باستياء مصري خاصة على المستوى الرسمي، فرفعت صور مرسي في الميادين والساحات وكذلك شارات رابعة التي اتخذها الاخوان المسلمون شعارا لهم اضافة لمواقف التنديد بالجيش المصري ووزير الدفاع عبد الفتاح السيسي الذي استأثر بالسلطة من رئيسه مرسي. [1]

فعبر رجب طيب اردوغان غير مرة انه لم ولن يقبل بالواقع الجديد بمصر قائلا نحن في تركيا عبرنا عن اشد مواقف الامتعاض ضد الانقلاب في مصر واشار الى انه إذا قبلنا الانقلاب العسكري الذي جرى في مصر فلن نستطيع ان نتحدث بعد الان في حال حدوث انقلاب عسـكري مماثل في مكان اخر وان بيده وثائق تثبت تورط اسرائيل في هذا الانقلاب.

ويتضح مما سبق ان السياسة التركية في منطقة الشرق الاوسط وبخاصة مصر جاء وفق منهجية ورؤية مدروسة كما كان عليه الحال في السنوات الاخيرة ضمن رؤيتها للمنطقة وتوجهاتها تجاها المتضمن في سياستها الخارجية التي بلورتها في فكرها السياسي، المتمثل في كتاب مهندس السياسة الخارجية التركية رئيس الوزراء الحالي احمد داوود اوغلو.

و يؤكد هذه الرؤيا خليل ان تركيا صدمت بواقع لم يكن مخططا له الا و هو سيطرة الجيش المصري على مسرح الاحداث و افشال الطموحات التركية في مصر و بخاصة، ما كان يرد للقيادة التركية من تقارير تصف استقرار الحالة المصرية و ان الاوضاع السياسية تدين بالولاء لجماعة الاخوان المسلمين و كان من بين الذين وافوا رجب طيب اردوغان بالتقارير الدورية سيف توران مستشار رئيس الوزراء التركي و مبعوثه الى مصر، فقد انتقد رجب طيب اردوغان اجراءات الجيش المصـري بحق الرئيس محمد مرسـي حيث تم اتهام بشـكل صـريح وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السيسي بسرقة الثورة الحقيقية للشعب المصري و حمله المسؤولية الكاملة عما جرى في ميدان رابعة العدوية و نهضة مصر .

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه، ص77.

فوقفت تركيا بكل قوة نصرة للرئيس محمد مرسي وعمت شعارات رابعة انحاء الجمهورية التركية كافة وتعاطفا مع مؤيدي شرعية الرئيس محمد مرسي وذلك في ميداني رابعة العدوية، ونهضة مصر ومازاد هذا التعاضد التركي بعد الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها الجيش المصري في أكثر من مكان في جمهورية مصر حيث نشر على نطاق واسع مشهد لاردوغان وهو يجهش بالبكاء بعد ان سمع خطاب محمد البلتاجي القيادي في جماعة الاخوان المسلمين راثيا ابنته أسماء.

و قد استمرت حرب سحب السفراء بين مصر و تركيا في 15 اوت 2013 بقيام مصر باستدعاء سفيرها في القاهرة و كذلك فعلت انقرة باستدعاء السفير التركي بمصر حتى وصل الحال الى طرد السفير التركي من مصر 23 نوفمبر من العام نفسه.[1]

فقد بدا واضح ان ازمة السفراء هذه لم تكن وليدة اللحظة بين الجانبين فهذه المرة الثالثة التي يطرد فيها سفير تركي من القاهرة ففي المرة الاولى كانت في عهد جمال عبد الناصر، حيث كان فؤاد توغاي سفيرا للجمهورية التركية فتم رفع الحصانة الدبلوماسية عنه لانه وجه الفاظا نابية للرئيس المصري وذلك حسبما ذكرت صحيفة الاهرام المصرية التي ذكرت بان مجلس قيادة الثورة يطرد السفير التركي من مصر.

والمرة الثانية في عام1961 حينما باركت تركيا انفصال سوريا عن الجمهورية المتحدة المتمثلة في سوريا ومصر فاعتبرت مصر هذا عملا عدائيا من قبل تركيا.

و تفاعلت الاوساط الثقافية و الفنية المصرية مع الازمة التركية المصرية كاتحاد كتاب السيناريو العرب و نقابة المهن السنيمائية، التي عملت على حجب مشاهدة الدراما التركية و استجابت عدد من القنوات العربية و على راسها شبكة MBC و المصرية منها قنوات الحياة و النهار و التلفزيون المصري الرسمي و غيرهم .[2]

و في المقابل تفاعلت اوساط سياسية و نخبوية و رجال اعمال اتراك ممن لا يروق لهم ما حدث ازاء تدخل الجمهورية التركية بما جرى في مصر، و اعتبار هذا الشأن امرا داخليا مصريا حيث نجد قادة الشعب الجمهوري المعارض تفاعلوا تفاعلا قويا مع هذه الاحداث و استثمروها في مهاجمة سياسات العدالة و التنمية الخارجية و يتضح مما سبق ان الابعاد التاريخية لها اثارها السلبية على استمرار العلاقة او القطيعة ما بين البلدين و ردود الفعل الاتية حاضرة في كل حين مما يجعل الامر اكثر تعقيدا في تبني لغة ايجابية للحوار بين البلدين.

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه.
[2] ضياء نور الدين حسن أبودية، المرجع نفسه، ص79.

أولا: مبررات مؤيدي ما جرى في مصر في 03 يوليو 2013:

عصفت الاحداث السياسية التي جرت في مصر بالمنطقة والاقليم برمتها حيث بلغت اثار تداعياتها على الكثير من دول العالم وبالتحديد تركيا، فقد ساق مؤيدو الاحداث عدة مبررات لامتعاضهم من الموقف التركي تجاه ما جرى في مصر فكان من مبرراتهم ما يلي:

- حراك الثلاثين من جوان وما تبعه من احداث الثالث جويلية 2013 أحبط التحالف الايدولوجي بين جماعات الاسلام السياسي في السلطة على الضفة الشرقية للبحر المتوسط في انقرة والقاهرة.
- شعور القيادة التركية بان تركيا هي أكبر المتضررين مما حدث في مصر حيث خسرت انقرة حليفا استراتيجيا راهنت عليه باقامة شرق اوسط جديد بقيادة تركية من خلال العبور بجسر من حركات الاسلام السياسي وفي مقدمتهم جماعة الاخوان المسلمين.
- محاولة تركيا لتدويل ما حدث في ميداني رابعة العدوية و النهضة ووقوف القيادة المصرية تجاه هذا الامر بكل قوة، و حزم و اظهاره امام الراي العام العالمي انه شان مصري داخلي و لا يجوز لاي دولة او منظمة كانت التدخل في الشؤون المصرية الداخلية[1].
- تدخل اردوغان بشكل مباشر محرضا مرسي على عدم قبول التسوية السياسية التي كانت كل من قطر والاردن رائدتاها باخراج الحالة المصرية من واقعها المتعثر بين مؤسستي الرئاسة والجيش المصري.

ويمكن القول ان موقف الولايات المتحدة الامريكية السلبي من احداث تقسيم 31 ماي 2013 فيه ارتباك الموقف الامريكي من سقوط حكم الاخوان المسلمين في مصر وتضعضع حركة النهضة في حكم تونس وعملية استبدال القيادة في دولة قطر لن يتم ادراجه في هذا السياق.

ثانيا الاثار الاقتصادية لما ب عد30 جوان 2013:

تأثرت العلاقات الاقتصادية بين مصر و تركيا بتوترات السياسة فحينما عبرت تركيا بشكل صريح وواضح عن موقفها من الاحداث، التي حدثت في مصر كانت ردة الفعل المصرية حاضرة في مكانتها متمثلة في اتحاد الصناعات المصرية و رجال الاعمال برفضها المطلق للموقف التركي و المطالبة بوقف اتفاق التجارة الحرة المبرم بين البلدين في عام 2005 و الذي تم تنفيذه عام 2007 ،كما شن التلفاز المصري حملة مقاطعة للمسلسلات التركية و قد اختفت من وسائل الاعلام المصرية مظاهر الاعجاب بالتجربة التنموية في تركيا و امكانية تطبيقها

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، مرجع سابق، ص ص 80-81.

في البلاد و في ظل هذه و في المقابل لا يمكن ان يسري قرار سياسي مفاجئ يهدم منظومة اقتصادية متشابكة بينهما.[1]

ويتضح مما سبق انه ليس هناك اجماع مصري على القطيعة مع تركيا وان العلاقات الاقتصادية بين البلدين قدر كبير منها يعتمد على القطاع الخاص، الذي لا ترتهن اموره بقرارات سياسية تؤثر على قطاع الاقتصاد نظرا للتعاملات البنكية من ايداع واقتراض وهذا الامر لا يمكن ان تتحمله مؤسسة مجتمعية او قطاع خاص دون ان يساهم في التكلفة جهات كبرى.

و اكدت صحيفة ديلي ميل البريطانية ان تركيا خسرت الكثير من عائداتها الاقتصادية كما خسرت تواصلها البري مع العالم العربي من خلال القطيعة مع سوريا و قد تخسر الطريق البحري بخسارتها مصر و ان كثيرا من المتضررين من هذا الاتفاق رجالات الاعمال المقربة من حزب العدالة و التنمية الحاكم.[2]

[1] ضياء نور الدين حسن أبودية، مرجع سابق، ص ص 82-83
[2] ضياء نور الدين حسن أبودية، مرجع سابق، ص84.

خلاصة الفصل:

يتضح أن السياسة الخارجية لتركيا لها محددات أساسية تكون مرشداً لها في علاقاتها، وهذه المحددات منها ما يتعلق بالبيئة الداخلية، ومنها ما يتعدى الشأن الداخلي، فقد ظهر من خلال العرض أن تركيا تمتلك مؤسسات متنوعة ما بين رسمية، وغير رسمية، وكل هذه المؤسسات تشارك بشكل ما في صناعة القرار، بتأثيراتها المختلفة، مما يعتبر شراكة حقيقية في صنع السياسة الخارجية للدولة.

أن لكل سياسة خارجية لدولة ما أهداف تود تحقيقها، وتستخدم أدوات متنوعة لتحقيقها، وتركيا شأنها شأن أي دولة تستخدم أدوات متنوعة من اجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث تتمثل أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية في: الأداة الدبلوماسية –الأداة الاقتصادية –الأداة الإعلامية –الأداة العسكرية –توظيف المنظمات الإقليمية والدولية.

تعتبر كل من تركيا و مصر من الدول المحورية و المهمة في منطقة الشرق الاوسط ، فالعلاقات التركية المصرية قديمة تاريخيا قد مرت بمراحل عدة بين حالات كثيرة من الدفيء ، و الفتور، و التجافي ، وصولا للقطيعة في أحيان اخرى ، فظلت العلاقات باردة منذ 1924 ، وصولا الى العهد الناصري 1956- 1970 الذي تقلبت فيه بين الدفيء و الفتور و القطيعة الى ان تحسنت في عهد السادات بعد حرب 1973 ، فعقدت عدة اتفاقيات تعاونية بين الجانبين ، و سارت الامور على هذا النحو في عهد الرئيس حسني مبارك ، حتى بداية صعود حزب العدالة و التنمية 2002 اصبح تجافيا بين الدولتين ، و تم استثمار هذا التجافي بان ساد الدفيء في العلاقات لان تركيا العدالة و التنمية تصرفت مع مصر بمنطق الدولة لا الحزب ، فزاد التبادل التجاري و السياسي و الثقافي و العسكري بين الجانبين.

الفصل الثالث

تمهيد:

سيتم من خلال هذا الفصل بحث مستقبل السياسة الخارجية التركية تجاه مصر من خلال مبحثين اثنين يتناول أولهما تحديات العلاقات التركية المصرية، فيما يتناول المبحث الاخر السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية المصرية في ظل التطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في الفترة الحالية

المبحث الأول: تحديات العلاقات التركية المصرية

المطلب الأول: الازمة السورية وتداعياتها على العلاقات المصرية / التركية

مازالت الأزمة السورية على أشدها ولم يتم التوصل إلى الحل السلمي الذي يرضى كل الأطراف وقد ازداد الوضع سوء خاصة بعد التدخل الدولي والتدخل العسكر الروسي فالأزمة السورية هي الأكثر دموية وتدمير فمع استمرار تلك الحرب المشتعلة بين النظام السوري والمعارضة تزداد عمليات القتل والتخريب والدمار وهروب السوريين إلى خارج بلادهم بحثا عن الأمن والاستقرار وخشية التنكيل بهم.

ان أخطر ما يمكن أن تؤدى إليه الأزمة السورية هي التداعيات المتوقع حدوثها على دول الجوار التي "قد" تكون دولا مرشحة لمخاطر تمدد الصراع الداخلي في سوريا عبر الحدود إليها، خاصة أن تلك الدول تعانى وجود امتدادات عرقية ومذهبية وطائفية مشابهة إلى حد كبير للتركيبة المجتمعية السورية، مما سيؤثر بالضرورة في الاستقرار والأمن العام في تلك الدول[1].

لقد اثرت الازمة السورية على العلاقات التركية المصرية نظرا للدور الذي تقوم به الدولتين و المبادرات التي تقدمها الدوليتين لحل الازمة السورية ففي الفترة الأخيرة نجحت مصر في تحقيق اختراق جديد في الأزمة السورية وإيجاد موطئ قدم لها عن طريق الدبلوماسية، ولتثبت صحة وجهة نظرها منذ البداية وهي أن الحل السلمي للأزمة هو الأساس وليس هناك بديلا عنه، وظهر ذلك في رعاية الحكومة المصرية لاتفاق "خفض التصعيد" في الغوطة الشرقية لدمشق، بين قوات الجيش السوري وفصائل من المعارضة وبضمانة وزارة الدفاع الروسية،

[1] رباب شعبان المرسي وآخرون، **السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة(سوريا-اليمن-ليبيا) من 2011**، المركز العربي الديمقراطي، 15 جوان 2017، متوفر على الرابط: http://democraticac.de/?p=47703

بالتزامن مع اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على وقف إطلاق النار في جنوب غرب سوريا، بجانب وجود مساعي أخرى للتوصل إلى اتفاقيات مماثلة في عدة مناطق خاصة في إدلب.

أما بالنسبة إلى تركيا فتتخوف من الدور المصري، نظرا لاختلاف المصالح بينهما ووجود قطيعة بين البلدين منذ يوليو 2013، نظرا لعدم اعتراف أنقرة بشرعية النظام المصري إلى جانب تدخلها في الشأن الداخلي المصري واستضافة ودعم قيادات من جماعة الإخوان المسلمين المصنفة إرهابية من قبل الحكومة المصرية.

ونتيجة لتخوف تركيا من أن تنجح مصر في تسوية الأزمة السورية وفقا للمصالح العربية وما تقضيه ظروف المنطقة، رفضت أنقرة في فبراير2017، اقتراح روسيا بشأن ضم مصر إلى ''ترويكا الوسطاء'' (تركيا، إيران، روسيا) بشأن مفاوضات **أستانة** التي تستضيفها كازاخستان لبحث كيفية تطبيق وقف لإطلاق النار، حيث رأت موسكو ومعها دمشق أنه هذه المبادرة ستكون لها نتائج إيجابية على صعيد الحل السياسي للأزمة السورية، هذا في حال تحقيقها[1].

المطلب الثاني: هاجس تنامي الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط

تعتبر مصر من اكثر الدول تضررا من ظاهرة الإرهاب في الشرق الأوسط حيث وضعت مصر استراتيجيتها لمواجهة ظاهرة الارهاب العابر للحدود، لأن مصر لن تسلم من تلك الظاهرة، بل ان مصر هي الجائزة الكبرى لأنها لو سقطت في وحل الارهاب ستسقط منطقة الشرق الاوسط بأكملها، لذا تم حشد الالاف من العناصر الارهابية في مراكز التدريب في العديد من المعسكرات التدريبية في بعض الدول لدخولهم الى مصر لتنفيذ العمليات الارهابية ومواجهة الجيش المصري، وكانت ليبيا هي الاساس في ذلك نظرا لحالة الفوضى التي تشهدها الدولة الليبية بشكل رئيسي، وسيطرة العديد من التنظيمات الارهابية على مواقع هامة، واهمها تنظيم

[1] محمد عمر، **آليات تدخل مصر لحل الأزمة السورية ومستقبل دورها لإنهاء الحرب الأهلية**، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 04 اوت 2017، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2HQj7KR

داعش وتنظيم القاعدة والاخوان المسلمين، والعائدون من سوريا والعائدون من العراق، والعائدون من افغانستان، و عناصر من بوكو حرام الافريقية، كل تلك العناصر، وجدت من الاراضي الليبية ملاذا امنا لها، نظرا للفراغ الامني، بجانب سيطرة تلك العناصر على مواقع نفطية، مما جعل لهم ميزانية ضخمة بجانب تمويل بعض الدول، كل تلك الجماعات وضعت هدف اساسي هو الوصول الى مصر[1].

وما كان يحدث في الاراضي الليبية ليس ببعيد عن الدولة المصرية، لذا فقد تم انشاء قوات التدخل السريع المصرية، وقت ان كان الرئيس عبد الفتاح السيسي وزيرا للدفاع، وتضم تلك القوة عناصر ن جميع الافرع الرئيسية للقوات المسلحة والاسلحة المختلفة، وكان الهدف من انشاء تلك القوة هي مكافحة الارهاب ليس في الداخل المصري فقط ولكن خارج حدود مصر في اي مكان يتم من خلاله اعداد او تدريب عناصر ارهابية قد تهدد الامن القومي المصري.

كما وضعت الاستراتيجية العسكرية في التسليح لتنفيذ عمليات عسكرية خارج الحدود لحماية الامن القومي المصري، وتأمين الحدود في المقام الاول ، ومنع تسلل العناصر الارهابية للداخل المصري، فكانت البداية بطائرات **الرافال** الفرنسية، وهى مقاتلات بعيدة المدى ومتعددة المهام فلها القدرة للوصول الى اهداف بعيدة لتنفيذ ضربات جوية لمعسكرات تدريبية خارج الحدود و اي كانت مسافاتها والعودة مرة اخرى الى قواعدها، ومن بعدها تم التعاقد مع حاملتا الطائرات ميسترال[2].

فالجانب المصري يرى ان الاعمال العدائية التركية لمصر مستمرة فبالرغم من انها تحتضن على اراضيها أخطر العناصر الارهابية المطلوبة للأمن المصري، الا انها دائما ما تسعى الى اثارة البلبلة ومحاولة تصدير الازمات الى

[1] محمد عمر، المرجع نفسه.
[2] محمد عمر، المرجع نفسه.

مصر، فمنذ فترة قصيرة حصلت على قاعدة عسكرية في جزيرة سواكن السودانية من قبلها قاعدة في الصومال، وكأنها تسعى الى استفزاز الجانب المصري بتلك التصرفات.

كما ان العملية العسكرية التي نفذتها السلطات اليونانية باعتراض احدى السفن التي تحمل على متنها شحنات من الاسلحة والمتفجرات، في طريقها الى ميناء مصراتة الليبي، وتلك الشحنة تم تحميلها من احدى الموانئ التركية، لتؤكد بما لا يدع مجالا للشك ان تركيا هي الراعي الرئيسي للإرهاب في منطقة الشرق الاوسط، وتعمل على اثارة الفوضى، وهي المغذى الاول للجماعات الارهابية بالسلاح لتنفيذ عمليات ارهابية في المنطقة.

كما تعتبر السلطات المصرية ان تصدير السلاح الى الدولة الليبية يمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي المصري نظرا لوجود تنظيمات ارهابية تسعى بشتى الطرق التسلل الى الاراضي المصرية لتنفيذ عمليات عسكرية ضد عناصر القوات المسلحة، مستغلين في ذلك المساحة الشاسعة للحدود بين مصر وليبيا، والتي تصل الى 1200 كيلو متر بالإضافة الى الصحراء الشاسعة التي تسعى تلك التنظيمات الى استغلالها، كما انه على الجانب الليبي لا توجد عناصر لحرس الحدود تستطيع ضبط ايقاع تلك المناطق ، فالمجهود كله يقع على عاتق عناصر القوات المسلحة المصرية[1].

[1] جميل عفيفي، **السلاح التركى والجماعات الارهابية والأمن القومى المصري**، جريدة الاهرام المصرية ، مقال متوفر على الرابط: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/633424.aspx، تاريخ التصفح: 2018/04/10 – سا: 14.00.

المطلب الثالث: معيقات تطور العلاقات التركية–المصرية

أن التطورات التي تشـهدها العلاقات التركية–المصـرية حاليًا تظل رهنًا بعوامل أخرى، منها ما هو داخلي يتعلق بالطرفين المصري والتركي، وأخرى تتعلق بالمستجدات على الساحة الإقليمية والدولية.

على المستوى التركي، يمكن القول: إن السياسة الخارجية التركية الجديدة تجاه مصر تضع مصر في بؤرة اهتمامها وتكثف مشروعاتها تجاهها منذ اندلا ع الثورة المصرية، غير أن استمرارية هذه الرؤية والاستراتيجية التركية مرهونة حتى الآن ببقاء حزب العدالة والتنمية في السلطة؛ ذلك أنها مبادئ ورؤية حزبية يصعب القول بأنها باتت جزءًا من عقيدة الخارجية التركية؛ ومن ثَمَّ يكون كل تحول طفري يجري في الداخل التركي عنصـــر خطر وتهديد لهذه العلاقات[1].

كما أن مصـر ما بعد الثورة تشـهد نشـأة وبلورة جديدة لبنيتها السـياسـية في إطار مرحلة التحولات الحزبية والتطورات الأيديولوجية؛ قد تتفق أو تختلف في بعض المساحات مع النموذج التركي، وتُعد حالة عدم الاستقرار السياسي في مصر عنصرًا داخليًّا غير أنه شديد التأثير في تطوير الرؤية المصرية لسياستها الخارجية نظرًا لارتباطها بعملية الصـــراع بين الرؤية التقليدية ورؤى جديدة ترتكز على تحقيق المطالب الشـــعبية لاســـيما فيما يخص العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

ويمكن القول: إن نمو الحس القومي العربي المنغلق على نفسـه في فترة ما بعد الثورة المصـرية قد يؤثر سـلبيًّا على سياسـات التقارب التركي–المصـري، لاسيما مع تكثيف تركيا لمبادراتها بقضـايا الشـأن العربي، وهو ما قد يفرز حالة من التخوف والقلق من ارتداد وارتجاع المكانة المصرية أمام تقدم تركيا في المنطقة[2].

[1] برهان كورأوغلو، العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة: الواقع والطموحات، مركز الجزيرة للدراسات، 02 أكتوبر 2011.
[2] برهان كورأوغلو، المرجع نفسه.

وفيما يخص العوامل الخارجية، يأتي الملف الإسـرائيلي على رأس هذه العوامل؛ حيث سـيؤثر التدهور المسـتمر للعلاقات التركية–الإسـرائيلية على العلاقات التركية مع النظام في مصـر الذي يحاول بقدر اسـتطاعته الحفاظ على حالة التوازن في علاقاته بإسـرائيل في المنطقة، خاصـة في هذه الفترة الحرجة التي يمر بها، مراعيًا لأقصـى درجة متطلبات تحالفه مع الولايات المتحدة، غير أن كل تحسن سيطرأ على العلاقات التركية–الإسرائيلية يمكنه أن يؤثر سلبًا على الصورة التركية لدى النخبة والشعب المصري ويسحب من رصيد تركيا لديهما؛ فإن كان الملف الإسـرائيلي أحد ملفات الخارجية التركية فإنه بالنسـبة لمصـر الملف الأبرز وقضـيتها الأسـاسـية منذ قيام الجمهورية المصرية[1].

المبحث الثاني: سيناريوهات العلاقات التركية المصرية

مصر وتركيا من الركائز الأساسية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا بالضرورية يعني أن مساحات التقاطع بينهما متعددة ومتنوعة، ومن أهم هذه المسـاحات التي ربما يسـعى كلا الجانبين لإتمام مصـالحة من أجلها: الاسـتفادة من النفوذ الجيوسـياسـي لكلا الجانبين مما يتيح لهما ممارسـة أدوارهما كقوتين إقليميتين فاعلتين، وإسـهام الجانبين في دبلوماسـية إقليمية مشـتركة، تعزز من تحقيق مصـالحهما في الاقليم، وتطوير التعاون الامني الحالي والوصـول لإنشاء مظلة أمنية إقليمية، وزيادة وتنمية التعاون الاقتصادي[2].

في إطار هذه الاعتبارات تبرز عدة سيناريوهات لمسار العلاقات المصرية التركية خلال المستقبل القريب:

[1] برهان كورأوغلو، المرجع نفسه.
[2] برهان كورأوغلو، المرجع نفسه.

المطلب الأول: سيناريو بقاء الأوضاع على حالها

تتعزز فرص هذا الخيار بالتالي:

1. قناعة القيادة التركية بأن الخيار الشعبي في مصر رافض للانقلاب، وخاصة مع ظهور استطلاعات رأي مثل الذي أجراه مركز PEW للأبحاث بواشنطن أثناء الحملة الانتخابية، وأظهر أن شعبية السيسي لا تتجاوز 54% وأن 45% يرون أن هناك دورًا سلبيًا للجيش، فيما ينظر 38% بإيجابية نحو جماعة الإخوان المسلمين بالرغم من تصنيفها من طرف سلطة الانقلاب جماعة إرهابية[1]، يضاف إلى ذلك نسبة الإقبال الضعيفة جدًا على الانتخابات الرئاسية في مصر؛ حيث قدّر المركز المصري للإعلام ودراسات الرأي العام "تكامل" أن 10% من المصريين فقط شاركوا في الانتخابات الأخيرة نصفهم من المسيحيين[2] ؛ مما يعزز الموقف التركي والذي أكده **بولنت أرنتش** نائب رئيس الوزراء التركي حيث قال قبل أيام قليلة: "لم يكن بوسع تركيا أن تقف مكتوفة الأيدي أمام التحولات التي يشهدها العالم العربي، حيث ترى تركيا أنه لابد من وضع استراتيجيات بعيدة المدى، وليست قصيرة وقائمة على مصالح يومية، ولابد من استثمار على البنى التحتية، والمجتمعات لابد أن تكون تحولات في الأعماق, وأكد شعوره بالألم لما يحدث في مصر التي تحول ربيعها إلى شتاء على حد قوله."

2. استمرار تحالف دعم الشرعية بفعاليات رفض الانقلاب بغضّ النظر عن المواقف الدولية منه.

3. انشغال تركيا بالقضايا الداخلية خاصة مع وجود حالة من الاستقطاب السياسي.

[1] PEW research center, One Year after Morsi's Ouster, Divides Persist on El-Sisi, Muslim Brotherhood, 22/3/2014

[2] موقع المركز المصري للإعلام ودراسات الرأي العام. http://www.ecmeg.com/?cat=4

4. القيادة التركية مصممة على مواقفها مثل ما حدث مع إسرائيل في موضوع أسطول الحرية بالرغم من التدخل الأميركي والرئيس أوباما شخصيًا .

5. تخبط الموقف الأميركي تجاه الانقلاب، ووجود دول غير راضية عن الانقلاب مثل قطر وتونس وبعض الدول الإفريقية والأوروبية.

6. استمرار عدد من دول الخليج على رأسها السعودية بدعم القيادة المصرية الحالية للوقوف على أقدامها، وبصيغة أخرى مؤشرات الارتهان النسبي للقرار المصري في الفترة الحالية لبعض الدول الخليجية التي تدعمه بالرغم من محاولات النفي.

المطلب الثاني: سيناريو تأزم العلاقات والتوجه نحو العدوانية

تزيد فرص هذا السيناريو مع وجود الاحتمالات التالية:

1. حدوث مواجهات سياسية وإعلامية بين المسؤولين في البلدين مثل ما حدث عندما رفع أردوغان شعار رابعة في عدة مناسبات وحوادث مشابهة لحادثتي أحكام الإعدام الجماعية بمصر، واستيعاب تركيا لعدد كبير من معارضي الانقلاب العسكري على الأراضي التركية.

2. حدوث متغيرات إقليمية ودولية تصب باتجاه إضعاف الانقلاب في مصر.

3. استطاعة تركيا إيجاد بدائل وفضاءات لعلاقاتها تغنيها نسبيًا عن العلاقات مع الأنظمة المؤيدة للانقلاب فيما يُتوقَّع أن تسعى تركيا لمحاولة الفصل بين علاقاتها مع الانقلاب ومع الدول الداعمة له في عملية معقدة جدًا[1] .

[1] همي هويدي، **السؤال الكبير المطروح على رئاسة مصر الجديدة**، موقع الجزيرة نت, 28 مايو/أيار 2014: http://www.aljazeera.net/opinions/pages/ef3d2503-c8e0-4ba0-8459-6ca055ae1fe4

4. استعداد تركيا للدفاع عن موقفها ويمكن الاستشهاد بتصريحات وزير الخارجية التركي التي جاءت أثناء حديثه عن الشأن السوري: "إننا مستعدون للتضحية بحياتنا الفعلية وليس فقط بحياتنا السياسية[1]

5. تنامي التظاهرات في مصر وتزايدها مما يخلق حالة من عدم الاستقرار وهذا سيكون ضاغطًا على الموقف الأميركي الذي ينظر للأمور في مصر من بُعد أمني وهذا بدوره يؤثر على شبكة العلاقات الإقليمية.

6. استمرار صعود أسهم حزب العدالة والتنمية في تركيا.

7. تزايد تدهور الأوضاع الداخلية في مصر، ومن مظاهرها ضمور الأحزاب السياسية وعقمها، وغياب مؤسسات الدولة المستقلة التي يمكن أن تكون شريكة في القرار أو مراقبة له، وتغول السلطة، وهيمنة المؤسسة الأمنية وإطلاق يدها بالقانون وبغيره, إضافة لتفاقم الأزمة الاقتصادية[2]

المطلب الثالث: سيناريو تجدد العلاقات وانفتاحها

في إطار هذا المسار الرئيسي هناك مساران فرعيان، إما عودة العلاقات بشكل كامل، أو عودتها جزئياً بشكل متدرج:

1- عودة كاملة:

تتضمن تنفيذ كامل للشروط المتبادلة بين البلدين، بالإفراج الكامل عن كل أعضاء وقيادات جماعة الإخوان، على رأسهم الكتور ''محمد مرسي''، وعقد مصالحة تعيد دمجهم للحياة السياسية، في مقابل اعتراف الحكومة التركية بشرعية السيسي، وغلق القنوات الفضائية المعارضة للحكومة المصرية، تلي هذه الخطوات، رفع

[1] حمد داود أوغلو في كلمته خلال المؤتمر الثاني للمجلس التركماني-السوري بالعاصمة التركية أنقرة, 9 مايو/أيار 2014
[2] همي هويدي، المرجع نفسه.

التمثيل الدبلوماسي لمستوى السفراء، بحيث تعيد مصر سفيرها لتركيا التي تقوم بالمثل، وتحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري، وعقد شراكات أمنية واستخباراتية في ضوء التهديدات الأمنية التي تواجهها الدولتان، وعقد لقاءات رسمية على مستوى الرؤساء ورؤساء الوزراء.

ويظل هذا المسار مرهون بعدد من الخطوات، أهمها الإفراج عن الدكتور ''محمد مرسي''، ففي مقابلة تلفزيونية صرح الرئيس التركي ''رجب طيب أردوغان''، أنه يمكن تطبيع العلاقات مع مصر، إذا تم إطلاق سراح الرئيس ''محمد مرسي'' ورفاقه المسجونين[1].

ويعتبر هذا المسار غير مرجح، فكما أن إعدام ''مرسي'' غير محتمل حدوثه، فهكذا الإفراج عنه، خاصة في فترة ''السيسي'' الأولى، بما يجعل من الصعب عودة العلاقات بشكل كامل خلال هذا العام؛ وذلك لأن مرسي يمثل منافساً للسيسي حول من الأحق بشرعية الحكم، خاصة مع أزمة شرعية يعيشها النظام المصري، وإن قلت حدتها في الآونة الاخيرة، مع استقرار دعائم حكمه داخلياً، ونيله الشرعية الدولية خارجياً.

2. عودة جزئية متدرجة:

يتضمن تنفيذ جزئي للشروط المتبادلة بين الطرفين، يعقبه اجراءات تقاربية جزئية متدرجة، بحيث تعترف تركيا بحكومة السيسي، وتغلق القنوات الفضائية المعارضة له على أراضيها، لكن لن يصل الأمر لمرحلة تسليم قيادات الإخوان للحكومة المصرية، في مقابل ذلك قد تقوم الحكومة المصرية بالإفراج عن بعض المعتقلين، وبالأخص قيادات عليا إخوانية، وتخفيف الوطأة الأمنية، دون أن يصل الأمر لمرحلة الإفراج عن ''مرسي''، ودون عقد مصالحة سياسية شاملة مع الاخوان، وفق هذه الخطوات الأولية، تتحسن العلاقات نسبياً وتخفيف حدة التوتر لحد بعيد، ورفع التمثيل الدبلوماسي مرة أخرى لمستوى السفراء لا القائم بالأعمال.

[1] مقال: " أردوغان يشترط الإفراج عن مرسي للتصالح مع مصر"، الجزيرة نت، 3102016، (تاريخ الدخول:2018/04/14).

أيضا يمكن الحيث عن مزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، هذا بالإضافة إلى أن تتم اللقاءات الرسمية بين البلدين على مستوى وزراء الخارجية كحد أدنى، أو رؤساء الوزراء كحد أقصى وليس الرؤساء، فمن الصعب في ظل هذا الشكل من العلاقات أن تتم اللقاءات الرسمية على مستوى الرؤساء.

إن المدى الزمني لعودة العلاقات بهذا الشكل من المرجح أن يكون في منتصف العام الحالي، بحيث سننتقل للنصف الثاني من هذا العام وقد عادت العلاقات جزئياً، حيث سيكون هناك استقرار لحكم ترامب لحد بعيد، وقد تكون هناك بلورة رؤية لحل سياسي للأزمة السورية، وتحرير الموصل وباحتمال أقل الرقة، وتحقيق درع الفرات أهدافه بإنشاء المنطقة الآمنة، أو القضاء على حلم الأكراد في كيان مستقل بشمال سوريا، وتحقيق هذه الأمور أو بعضها قد يعيد مصر في حسابات وأولويات السياسة الخارجية التركية، بما قد يدفعها لتجاوز الخلافات معها، ويقدم كلا الطرفان التنازلات المطلوبة[1].

وهناك عدد من المؤشرات ترجح من فرص هذا المسار:

1ـ تحقيق السيسي مزيداً من الاستقرار في حكمه داخلياً ونيله شرعية دولية خارجياً، يترافق ذلك مع فشل رهانات تركيا على المعارضة وفي القلب منها جماعة الإخوان على اسقاط حكم السيسي، بما لم يعد يجدي استمرار هذا التوتر.

2. احتمالية عودة العلاقات المصرية السعودية لتحسنها من جديد في النصف الأول من العام الحالي، مما يلعب دوراً مساعداً في تحسن العلاقات المصرية التركية، حيث أصبح هذا الملف يتوقف بشكل أساسي على قضية تيران وصنافير، فإذا سلمت مصر نهائياً هذه الجزر للسعودية؛ فمن المحتمل بشكل كبير أن تتحسن العلاقات بين البلدين من جديد.

[1] موقع مصراوي، **"بعد إلغاء" الرورو" نقل البضائع بحرا من تركيا مباشرة إلى السعودية"**، 29102014، (تاريخ الدخول: 2018/04/14).

3ـــ رغبة الدولتين في تحقيق مزيد من التعاون الاقتصادي سواء على مستوى التبادلات التجارية أو الاستثمارات، وحاجة الدولتين وبشكل أكبر تركيا في عودة اتفاقية الرورو، التي تسمح بنقل صادرات البلدين حيث تستغل تركيا الموانئ المصرية؛ لنقل صادراتها من المواد الغذائية والأجهزة الكهربائية والمنسوجات إلى دول الخليج العربي، وبرغم أن تركيا استبدلت الموانئ المصري بالتوجه بحراً من تركيا مباشرة إلى السعودية كترانزيت ومنها لباقي دول الخليج،[1] لكن تظل لاتفاقية الرورو أهميتها؛ حيث لا تخضع البضائع التركية لرسوم قناة السويس ولا يتم تفتيشها.

4ـــ برغم ما أثير عن أنه كانت هناك مساعي جادة لعودة العلاقات المصرية التركية، لكن محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها تركيا أجلت هذه المساعي[2].

إلا أن هذه المحاولة دفعت تركيا لإعادة حساباتها وتموضعاتها الإقليمية، وإعادة سياسة تصفير المشاكل في سياستها الخارجية مرة أخرى، حيث ارتأت أن شبه العزلة الإقليمية التي وضعت نفسها فيها بفعل مواقفها من التطورات الإقليمية، قد يكون عاملاً مساعداً للانقلابيين على إنجاح محاولات أخرى قادمة.

إذاً هناك مساران مرجحان بشكل أساسي: الأول، استمرار الوضع على ما هو عليه، والثاني، عودة جزئية متدرجة للعلاقات.

وبرغم المؤشرات القوية التي ترجح المسار الأول، إلا أن الساحة المحلية والإقليمية والدولية شهدت مؤخراً عدد من المتغيرات الجديدة، التي تدفع نحو ترجيح المسار الأخير، حيث عودة متدرجة جزئية للعلاقات خلال عام 2017:

[1] موقع مصراوي، المرجع نفسه.
[2] محمد إسماعيل، **الانقلاب الفاشل في تركيا عطل محاولة تطوير العلاقات مع مصر 3 شهور**، اليوم السابع،2016/09/10، تاريخ الدخول: 2018/04/14

- التحديات الأمنية المتزايدة مؤخراً التي تواجهها الدولتان، ومصدرها تنظيم داعش، والتي تدفع الدولتين نحو تفضيل المقاربة الأمنية في توجهاتهما الخارجية من ناحية، وتوطيد العلاقات والشراكات الأمنية والاستخباراتية بينهما، خاصة مع تماس الحدود التركية مع الحدود العراقية والسورية معقلي داعش الرئيسيين من ناحية أخرى.
- وفي هذا السياق أدانت وزارة الخارجية المصرية على لسان متحدثها الرسمي، الهجوم الإرهابي الذي استهدف ملهي ليلي بإسطنبول في بداية العام الحالي[1]، كما قامت السفارة التركية بمصر بتنكيس علمها 3 أيام، حداداً على ضحايا تفجير الكنيسة البطرسية.[2]
- الانتصارات التي حققها بشار مؤخراً وسقوط حلب، والتي جعلت من الصعب الحديث عن رحيله، بما يدعم في المحصلة النهائية بقاء نظام السيسي واستقراره، هذا فضلاً عن تحديات أمنية تواجه الإقليم برمته، كل هذا يدفع تركيا نحو تغليب المقاربات الأمنية على مقاربات دعم الثورات والديموقراطية في توجهاتها الخارجية، بما يدفعها نحو التفكير في إعادة العلاقات مع مصر، فلم تعد تستطع مواجهة إقليم بمقاربة تجاوزها هذا الإقليم بتطوراته.

ولعل هذا ما دفع رئيس الوزراء التركى ''بن على يلديريم''، أن يصرح في أغسطس 2016، أن تركيا تريد تحسين علاقاتها المتوترة مع مصر.[3]

- أنه في ظل التقارب التركي الروسي الأخير، ووجود علاقات جيدة تربط مصر بروسيا، قد تكون روسيا عامل مهم في عودة العلاقات، بحيث تلعب دور الوسيط بينهما، ويدفع روسيا لهذا الدور؛ رغبتها في

[1] سحر ضياء الدين، **وزارة الخارجية تدين هجوم إسطنبول**، الوفد، 112017، تاريخ الدخول:2018/04/14.
[2] خالد الشامي، **سفارة تركيا بالقاهرة تنكس أعلامها 3 أيام حدادًا على ضحايا الكنيسة البطرسية**، 2016/12/13، تاريخ الدخول:2018/04/14.
[3] **رئيس الوزراء التركي مجددًا: نريد تحسين علاقاتنا مع مصر**، اليوم السابع، 2016/8/20، تاريخ الدخول:2018/04/14.

تكوين اصطفاف إقليمي تتزعمه، في سياق سعيها لعودة دور روسيا الدولي كقوة دولية كبرى، ورغبتها في قيادة منطقة الشرق الأوسط.

- قد يلعب ''دونالد ترامب'' دوراً مساعداً في ذات الصدد، من خلال سيناريوهين، الأول، هدم ترامب بسياسته المحتملة لخريطة التحالفات الأمريكية الاستراتيجية ومن ضمنها تركيا، ومن ثم قد يدفع هذا المسار دول الشرق الأوسط للبحث عن مصالحها بنفسها، بإقامة تحالفات إقليمية تعويضية عن الحليفة أمريكا، والحلف المصري التركي ليس بعيداً في هذا السياق ومعهم روسيا.

السيناريو الثاني، أن يكون ترامب عامل مساعد لعودة العلاقات وتحسنها من خلال لعب دور الوسيط، وذلك استناداً لما تشيره التقديرات لتحسن العلاقات الأمريكية المصرية في عهد ترامب، وتقديرات أخرى وإن كانت بشكل أقل لتحسن العلاقات الأمريكية التركية، أضف إلى ذلك التقديرات التي تشير لتوتر العلاقات الأمريكية في عهد ترامب مع إيران، قد تدفعه لتكوين حلف إقليمي يضم تركيا ومصر وإسرائيل؛ لاحتواء إيران.

- ولا يستبعد أن تكون جهود الوساطة من خلال روسيا وأمريكا معاً، في ظل تقديرات أخرى تشير لتحسن محتمل في العلاقات بين البلدين، وهو ما يدفع القول إن خريطة التحالفات في المنطقة قد تتغير، وهو ما ذهب إليه ''ارون ديفيد ميلر'' المحلل ونائب رئيس مركز ''وودرو'' الدولي لشؤون المبادرات الجديدة، بأن ترامب سيفرض على العرب التوجه لتركيا في مواجهة إيران.[1]
- قد يشهد العام الحالي تطورات جديدة، تساهم في وضع تحسين العلاقات مع مصر ضمن أولويات السياسة الخارجية التركية، بعد انتهائها من عدد من الأعباء والتحديات الإقليمية، كتحرير الموصل

[1] موقع س ن ن بالعربية، **ترامب سيفرض على العرب التوجه لتركيا في مواجهة إيران**، 13112016، تاريخ الدخول: 2018/04/14
https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/11/13/there-trump-doctrine-middle-east

والرقة، وبلورة رؤية لحل سياسي للأزمة السورية، وتحقيق أهداف درع الفرات بإنشاء المنطقة الآمنة والقضاء على حلم الأكراد.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تعرضنا له في هذا الفصل يتضح لنا أن استمرار جمود العلاقات، وهو السيناريو الأضعف حيث أن ديناميكية الأحداث الإقليمية تستدعي أن يكون معها تحركات من كافة الاطراف الاقليمية، مما يمكن أن تنشأ عنه تحالفات بين أطراف ربما كانت بعيدة في وقت سابق وربما عداءات بين شركاء قدماء.

ان استمرار تركيا في موقفها من النظام المصري من خلال تصريحات الرئيس التركي المتكررة، سيظل هو العامل الرئيسي الذي يستند اليه النظام المصري في استمرار تراجع العلاقات، الا ان هذا السيناريو في ظل الرغبة التركية في مجابهة المحور الروسي الايراني قد يبدو بعيدا عن الواقع، وربما يتم استغلال مؤتمر القمة الاسلامية في تركيا ومشاركة مصر فيها، كخطوة في هذا الاتجاه.

كما ان احتمال عودة العلاقات التركية المصرية بشكل قوي، وهو أمر قد يكون مستبعدا نظرا لطبيعة العلاقات المتأزمة بين الجانبين والممتدة منذ انقلاب 3 جويلية من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة شخصية الرئيس التركي اردوغان والتي يصعب من خلالها عودة العلاقات بشكل قوي وسريع.

وفي هذا الإطار يمكن القول إن احتمالات حدوث انفراجة قريبة في العلاقات تعتمد على مدى جدية السعودية في الوساطة بين الجانبين، وأنه في حال حدوث هذا التقارب فإنه سيكون من خلال تفاهمات توافقية وربما يكون التعاون الاقتصادي والامني هما بوابتا العبور لعودة العلاقات بين الجانبين.

اذن يبقى حجم العلاقات مرتبطاً بالعديد من الاعتبارات، منها: تعقيدات المشهد الإقليمي، ومدى تقبل الطرفين شروط الآخر للمصالحة، وسرعة استجابته للضغوط الدولية والإقليمية، وكذلك تحولات المشهد الثوري في مصر، وأيضاً تحولات الأوضاع الداخلية في تركيا في ظل التحديات السياسية والاستراتيجية التي تواجهها.

خاتمة

من خلال ما تطرقنا له في الدراسة الموسومة بالسياسة الخارجية التركية تجاه شمال افريقيا – دراسة حالة مصر – يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تعتبر كل من تركيا ومصر دولتان ذات ثقل استراتيجي في منطقة الشرق الاوسط، وتربطهما قواسم مشتركة، فهما دولتان ذات صبغة مؤثرة في منظمة التعاون الاسلامي، وعلاقاتهما متميزة مع الكثير من دول العالم، وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الاوروبي، وإسرائيل.
- تسعى تركيا من خلال سياستها الخارجية للعب دور ريادي وفاعل في منطقة الشرق الاوسط للتقارب مع الجوار العربي الاسلامي وذلك بدافع من خلال سياسة العمق الاستراتيجي التي رسمها احمد داوود اوغلو بهدف تصفير المشاكل مع الجوار في المقابل على الدول العربية واستثمار هذه الفرصة وتحسين علاقاتها بالجمهورية التركية في كافة المجالات.
- تميزت العلاقة التركية المصرية في فترة ما قبل ثورات الربيع العربي بتقارب حذر، وتعمقت بشكل كبير بعد الاطاحة بالرئيس المصري الاسبق حسني مبارك، ووصول كل من المجلس العسكري، ثم الاخوان المسلمين الى سدة الحكم، ثم انقطعت بعد استحواذ الجيش على مقاليد السلطة في مصر صيف 2013.
- ان المحددات الداخلية والاقليمية والدولية لكل من تركيا ومصر لعبت دور كبيرا في مسار العلاقات البينية بين البلدين من ناحية الدفيء، او البرود او قطع العلاقات..
- انسجام السياسة التركية في حقبة الاخوان المسلمين كاد يسهم في تغيير المعادلات السياسية في المنطقة، وبخاصة اسرائيل، اولا الارباك الداخلي المصري، وتماشي السياسة المصرية مع نظيرتها التركية، من غير وضوح في الرؤية السياسية لدى مصر.

- ابتعاد تركيا عن مصر في بعد حقبة الاخوان المسلمين جعل المشهد السياسي التركي العربي تصادميا ، و عزز من الفتنة ما بين الجانبين ، و قصور نظر عند الجانبين بالالتفات الى صغائر الامور ، و عدم الالتفات للمصالح التي من شانها تذلل ما حدث من اقصاء الاخوان المسلمين عن المشهد السياسي المصري الذي بدوره ازعج تركيا التي تعتبر نفسها من خلال حزبها الحاكم امتداد لجماعة الاخوان المسلمين ، و ضرورة تفهم حكام مصر وجهة نظر تركيا و اشراك الاخوان المسلمين في العملية السياسية ، و اعادة الحريات العامة ، و اطلاق المعتقلين السياسيين حتى تكون ارضية خصبة لإعادة العلاقات المتشنجة .
- هناك عدة عوامل من شأنها تحسين العلاقة بين تركيا ومصر في هذه الآونة بشكل أكبر مما كان عليه الحال مسبقا وذلك من خلال:
  - قيام النظام المصري الجديد بعدة اصلاحات ديمقراطية، في الساحة الاقليمية وعلى راسهم الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية، لترتيب اوضاع الاقليم الذي من شانه ان لا يسمح بخلاف تركي مصري.
  - احتياج السياسة التركية لدولة ذات ثقل ووزن عربي للضغط على سوريا والعراق من اجل الحد من التوترات على ارضيهما التي تلقي بظلالها السلبية على تركيا.
  - تعاظم خسارة الطرفين من استمرار الاوضاع الحالية الى حد كبير، وهذا غير مرجح من الناحية التركية لعدم وجود جوار جغرافي والاستغناء الاقتصادي التركي.
  - تمكين عودة التقارب التركي الخليجي وخاصة مع السعودية من خلال مجلس التعاون الاستراتيجي لوقف المد والنفوذ الايراني في المنطقة العربية.

التوصيات:

- العمل على تطوير العلاقات العربية وبخاصة المصرية من كافة النواحي نظرا لأهمية كل من تركيا ومصر الجغرافية والسياسية في الحركة والاتصال العالمي.
- ضرورة فتح قنوات اتصال تركية – مصرية لتمتين اواصر التحاور والتلاقي الثقافي التركي العربي وتبادل المعلومات وتقريب وجهات النظر.
- يجب على القيادة المصرية الحالية تفهم وجهة النظر التركية للمجريات التي حدثت في مصر بعد الثالث من جويلية 2013 نظرا للحساسية التركية لما مرت به من احداث مشابهة حدثت فيما قبل الالفية الثانية ومازالت تعاني اثارها الجمهورية التركية الى يومنا هذا.

قائمة المراجع

أ-الكتب:

أولا: اللغة العربية:

- أبو عامر، علاء. **الوظيفة الدبلوماسية**. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.2001.
- أحمد، فيروز. **صنع تركيا الحديثة**. ترجمة د. سلمان داود الواسطي ود. حمدي حميد الدوري. بغداد: بيت الحكمة. 2000.
- اوزتورك، إبراهيم. **التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002–2008 في: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. تحرير: محمد عبد العاطي. **الدوحة: الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، 2009**.
- أوكتم، كرم. **تركيا: الأمة الغاضبة**. ترجمة: مصطفى مجدي الجمال. القاهرة: سطور. 2012.
- ايفانوفيتش دانيلوف، فلاديمير. **الصراع السياسي في تركيا: الأحزاب السياسية والجيش**. ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني. دمشق: دار حوران.
- تانور، بلوند. مكانة **البرلمان في تركيا. في: اندرو فنكل ونوكهت سيرمان، تركيا المجتمع والدولة**. تر د. حمدي حميد الدوري. بغداد: بيت الحكمة. 2002.
- الجميل، سيار. **العثمنة الجديدة: القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2015.
- جوزيف، فرانكل. **العلاقات الدولية**. تر: غازي عبد الرحمان العتيبي. جدة: مطبوعات تهامة. ط2. 1984.
- جونسن، لوجد. **تفسير السياسة الخارجية**. تر: محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم. الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود.1989.
- حقي توفيق، سعد. **مبادئ العلاقات الدولية**. عمان: دار وائل للنشر، ط3 .2006.
- داود أوغلو، أحمد. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل**. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2. 2011.
- رمضان، عبد العظيم. **تطور الحركة الوطنية في مصر 1918 – 1936**. الجزء الأول. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3. 1998.
- ريتشارد، ليتل. **توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والاساطير والنماذج**. تر: هاني تابري. بيروت: دار الكتاب العربي.2007.
- سليم، محمد السيد. **تحليل السياسة الخارجية**. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2. 1997.

- عبيد الله مصباح، زايد. **السياسة الخارجية**. طرابلس: دار التالة، ط2 .1999.
- عمر، الحضرمي. **العلاقات العربية التركية. تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها**. عمان: دار. جرير للنشر والتوزيع.2001.
- عودة، جهاد. النظام **الدولي...نظريات وإشكاليات**. مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع.2005.
- غضبان، مبروك. **المدخل للعلاقات الدولية**. الجزائر: شركة باتنيت للمعلومات والخدمات المكتبية.
- مارسيل، ميرل. **سوسيولوجيا العلاقات الدولية**. تر: حسن نافعة. القاهرة: دار المستقبل العربي.1986.
- محفوض، عقيل سعيد. **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسات العامة** دبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. 2008.
- محمد فهمي، عبد القادر. **المدخل الى الاستراتيجية**. عمان: دار مجدلاوي. 2006.
- محمد، آيدن وبشير، آتالي وآخرون. **تركيا 2007**. أنقرة: الحكومة التركية. 2007.
- مصباح، عامر. **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**. بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية.2006.
- معوض، عبد الله جلال. صنع **القرار في تركيا والعلاقات العربية –التركية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. 1998.
- نجيب العزاوي، وصال. "**بنية النظام السياسي وصنع القرارات في تركيا**". مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، المجلد الثاني. ال عددان5 -6 .2004.
- نجيب العزاوي، وصال. **المؤسسة العسكرية التركية: دراسة في الدور السياسي للمؤسسات العسكرية التركية 1960–1980**. سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية. العدد 81. جامعة بغداد. 2005.
- النعيمي، احمد. **السياسة الخارجية**. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع،2009.
- نور الدين، محمد. **تركيا الصيغة والدور**. بيروت: رياض الريس للنشر والكتب. 2008..
- نوري النعيمي، أحمد. **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**. القاهرة. 1973.
- نوفل، ميشال. **عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**. بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون. 2010.
- وليم، هيل. **الجيش التركي والسياسة 1960–1973 في كتاب اندرو فنكل ونوكهت سيرمان: تركيا المجتمع والدولة**. ترجمة د. حمدي حميد الدوري ود. عدنان ياسين مصطفى بغداد: بيت الحكمة . 2002.

ثانيا: اللغة الإنجليزية:

- Ahmet, Davutoglu. **"Turkey's Foreign Policy Vision: an assessment of 2007 "Insight** Turkey. 2008..
- Go khan, Yokel. "New Dilemmas of Turkish National Security Politics: Old and New Security Concerns and National Development in the Post-1980 Era." Harvard University, Cambridge, MA, 8-9. February 2002.
- James D., fearon. **Domestic Politics. Foreign Policy and Theories of International Relations.** Annual Review of Political Science, 1998. Available at: annualreviews.org.
- James N., Rosenau. **International politics and foreign policy**. the free press. New-York, 1969.
- Jean- Jack, Roche**. Theories des Relation Internationles**.5 eme Edition (Editions motchrestien, Paris, 2004.
- John- Mearsheimer**. Realism.The Real World and Academia**. (University of Chicago, 2000).
- Volker, Rittberger**. Approaches to the study of Foreign Policy derived from international relations theories**. Tubingen: University of Tubingen, Center for International Relations/Peace and Conflict Studies. Institute for Political Science. 2004.

ب-الرسائل العلمية:

أولا: اللغة العربية:

- حسن أبودية، ضياء نور الدين. **وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم في تركيا وانعكاسه على العلاقات التركية المصرية 2002–2013**. مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين. 2016.
- السعيد، ملاح. **تأثير الأزمة الداخلية على السيـــــــاسة الخارجية الجزائرية**. مذكرة لنيل شهـــــادة ماجستير علاقات دولية، جامعة قسنطينة.2005.

ج/-الوثائق الرسمية:

أولا: اللغة الإنجليزية:

- **The Republic of Turkey**. Center of Strategic and International Studies, (CSIS), Turkey Report, CSIS Files, No.6, September 2007.

د-المجلات والجرائد:

أولا: اللغة العربية:

- إسماعيل، محمد. **الانقلاب الفاشل في تركيا عطل محاولة تطوير العلاقات مع مصر 3 شهور**. اليوم السابع.2016/09/10. تاريخ الدخول: 2018/04/14.
- صحيفة اليوم السابع. **رئيس الوزراء التركي مجددًا: نريد تحسين علاقاتنا مع مصر**. 2016/8/20. تاريخ الدخول:2018/04/14.
- ضياء الدين، سحر. **وزارة الخارجية تدين هجوم إسطنبول**. جريدة الوفد. تاريخ الدخول:2018/04/14.
- عفيفي، جميل. **السلاح التركى والجماعات الارهابية والأمن القومى المصري**. جريدة الاهرام المصرية .مقال متوفر على الرابط: http://www.ahram.org.eg/NewsQ/633424.aspx، تاريخ التصفح: 2018/04/10 – سا: 14.00.
- غيّوم، اكزافييه. تر: قاسم المقداد،"**العلاقات الدولية**". مجلة الفكر السياسي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، العدد 11-12 مزدوج، دمشق. 2003. رابط الموقع: **http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm**
- فاطمة، كايبال. **صراع السلطة بين الحكومة والجيش في تركيا: اطاحة اردوغان بالجنرالات هل هو انقلاب المدنيين على العسكريين؟** ترجمة رائد الباش. صحيفة قنطرة. 2011.
- محمد سلامة، معتز. **الجيش والسياسة في تركيا. مجلة السياسة الدولية**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. القاهرة، العدد 131. يناير 1998.

ثانيا: اللغة الإنجليزية:

- Rose, Giden. "**Neoclassical realism and theories of foreign policy**". World politics. vol 51.1998.

ه- المؤتمرات والملتقيات:

أولا: اللغة العربية:

- داود أوغلو، احمد في كلمته خلال المؤتمر الثاني للمجلس التركماني-السوري بالعاصمة التركية أنقرة. 9 مايو/أيار 2014.

ر- التقارير الدولية:

أولا: اللغة العربية:

- برنامج الامم المتحدة الإنمائي. **تقرير التنمية البشرية**. نيويورك. 2006.

ثانيا: اللغة الإنجليزية:

- **PEW research center.** One Year after Morsi's Ouster, Divides Persist on El-Sisi. Muslim Brotherhood. 22/3/2014.
- Election Resources on the Internet: **Elections to the Turkish Grand National Assembly – Results Lookup**. 2015.

ز- المحاضرات:

أولا: باللغة العربية:

- عبد السلام، يخلف. محاضرة: **التبويب النظري للعلاقات الدولية عند "ستيفن وولت"**. قسم العلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة. 2004.

ع- المواقع الالكترونية

أولا: باللغة العربية:

- احمد، المصري. **تركيا تطلق "تي أر تي 7" ومنافسوها يترقبون**. القدس العربي. 10/ 6/ 2010.
- برهان، كورأوغلو، العلاقات التركية مع مصر بعد الثورة: الواقع والطموحات. مركز الجزيرة للدراسات. 02 أكتوبر 2011.
- تركيا بوست. من هم الأتراك المجانين . 20 أبريل 2016.متوفر على الرابط: http://www.turkey-post.net/p-126149/
- الجزيرة نت، مقال: " أردوغان يشترط الإفراج عن مرسي للتصالح مع مصر".2016/02/31. تاريخ الدخول:2018/04/14.
- خالد، الشامي. **سفارة تركيا بالقاهرة تنكس أعلامها 3 أيام حدادًا على ضحايا الكنيسة البطرسية**. 2016/12/13. تاريخ الدخول:2018/04/14.
- رباب، شعبان المرسي وآخرون. **السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراعات في المنطقة(سوريا–اليمن–ليبيا) من 2011**. المركز العربي الديمقراطي. 15 جوان 2017. متوفر على الرابط: http://democraticac.de/?p=47703
- ستيفن، وولت،» **العلاقات الدولية: عالم واحد. نظريات متعددة** «ترجمة: زقاغ عادل وزيدان زياني متوفر على الرابط: **http://www.geocities.com/adelzeggagh/IR**.

- سعيد، الحاج. **جماعة "كولن" بين الفكر والممارسة** مجلة البدر الالكترونية. 4 يناير 2014. متوفر على الرابط: http://www.albadronline.com/?p=3922
- عبد الكريم، أيمن. **السياسة الخارجية والشؤون الدولية**. مركز البيان للدراسات والتخطيط.2017-05-24. تاريخ الدخول: 2018/01/05. متوفر على الرابط: http://www.bayancenter.org/.
- فضيل، هريدي. **مصر وتركيا وميزان المصالح المشتركة. مقال منشور على موقع اضاءات. 13 مارس 2017**. متوفر على الرابط: https://www.ida2at.com/egypt-and-turkey-and-scale-of-common-interests/
- محمد، إلهامي. **العلاقات المصرية التركية: الجذور والثمار: قراءة في تطور العلاقات من مرحلة ما قبل العثمانيين وحتى 2017**. المعهد المصري للدراسات. 10 ديسمبر 2017.
- محمد، إلهامي. **تركيا: جذور الصراعات التاريخية**. المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية. بتاريخ 27 إبريل 2017.
- محمد، عمر. **آليات تدخل مصر لحل الأزمة السورية ومستقبل دورها لإنهاء الحرب الأهلية**. مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية. 04 اوت 2017. متوفر على الرابط: https://bit.ly/2HQj7KR
- محمد، ياس خضير. **السياسة الخارجية . الفواعل والدوائر –الجزء الثالث–**. المعهد المصري للدراسات. 23 يونيو. 2016.
- الموقع الرسمي لوكالة تيكا. متوفر على الرابط: http://www.tika.gov.tr/ar/
- موقع المركز المصري للإعلام ودراسات الرأي العام. http://www.ecmeg.com/?cat=4
- موقع تركيا 24، القوة الاستراتيجية لتركيا في 92 بلداً. متوفر على الرابط: http://www.turkey24.co/Haberoku.aspx?HaberId=389
- موقع س ن ن بالعربية. **ترامب سيفرض على العرب التوجه لتركيا في مواجهة إيران**.13112016. تاريخ الدخول: 2018/04/14 متوفر على الرابط: https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/11/13/there-trump-doctrine-middle-east
- موقع مصراوي. **"بعد إلغاء" الرورو" نقل البضائع بحرا من تركيا مباشرة إلى السعودية"**. 29102014. (تاريخ الدخول: 2018/04/14).

- موقع هيئة الاركان العامة التركية على شبكة الانترنت: www.tsk.mil.tr/eng/gen1-konular/gorevi.htm
- نور الدين، محمد. **تركيا: متى الانقلاب العسكري؟** السفير. 1/ 2007/6.
- هدى، سعيد. **التقارب المصري التركي... هل يعد بداية لمرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي؟ قراءة في الواقع واستشراف للمستقبل**. مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية. 08 نوفمبر 2017.
- هويدي، همي. **السؤال الكبير المطروح على رئاسة مصر الجديدة**. موقع الجزيرة نت. 28 مايو/أيار 2014: http://www.aljazeera.net/opinions/pages/ef3d2503-c8e0-4ba0-8459-6ca055ae1fe4

ملخص الدراسة:

تأخذ العلاقات التركية–المصـرية طابعًا مهمًا انطلاقًا من التأثير والأهمية الإقليمية لكلتا الدولتين، لكن العلاقات الثنائية دخلت في أزمة بعد الانقلاب العسـكري في مصـر، وهو ما شـكّل نقطة حرجة أمام البلدين خاصة على صعيد مصالحهما الإقليمية والدولية.

اذن يبقى حجم العلاقات مرتبطاً بالعديد من الاعتبارات، منها: تعقيدات المشـــهد الإقليمي، ومدى تقبل الطرفين شروط الآخر للمصالحة، وسرعة استجابته للضغوط الدولية والإقليمية، وكذلك تحولات المشهد الثوري في مصـر، وأيضـاً تحولات الأوضـاع الداخلية في تركيا في ظل التحديات السـياسـية والاسـتراتيجية التي تواجهها.

Abstract :

The Turkish-Egyptian relations are important in terms of the regional influence and importance of both countries. However, their relations entered into a crisis after the military coup in Egypt, which constituted a critical point for the two countries especially in terms of their regional and international interests.

Therefore, the size of the relations is linked to many considerations, including the complexities of the regional scenes, the extent to which the two sides accept the other's conditions for reconciliation, the speed of its response to international and regional pressures, the transformations of the revolutionary scene in Egypt, and the political and strategic challenges facing Turkey.